صحيفة القيـادة والريـادة

لوسيل
LUSAIL

رئيس مجلس الإدارة
الدكتور خالد بن ثاني بن عبدالله آل ثاني

2 ريال

العدد 2807 - الأربعاء 6 ربيع الآخر 1446 هـ - 9 أكتوبر 2024
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa
Issue No 2807 - Wednesday 9 October 2024

نائب أول رئيس غرفة قطر لـ«لوسيل»:

12 تحدياً تواجهها المشروعات تستدعي دعماً حكومياً

50 %
نسبة التخفيضات على مستلزمات التخييم الشتوي
05 - 04

الاقتصاد الشعبي.. الواقع والمستقبل

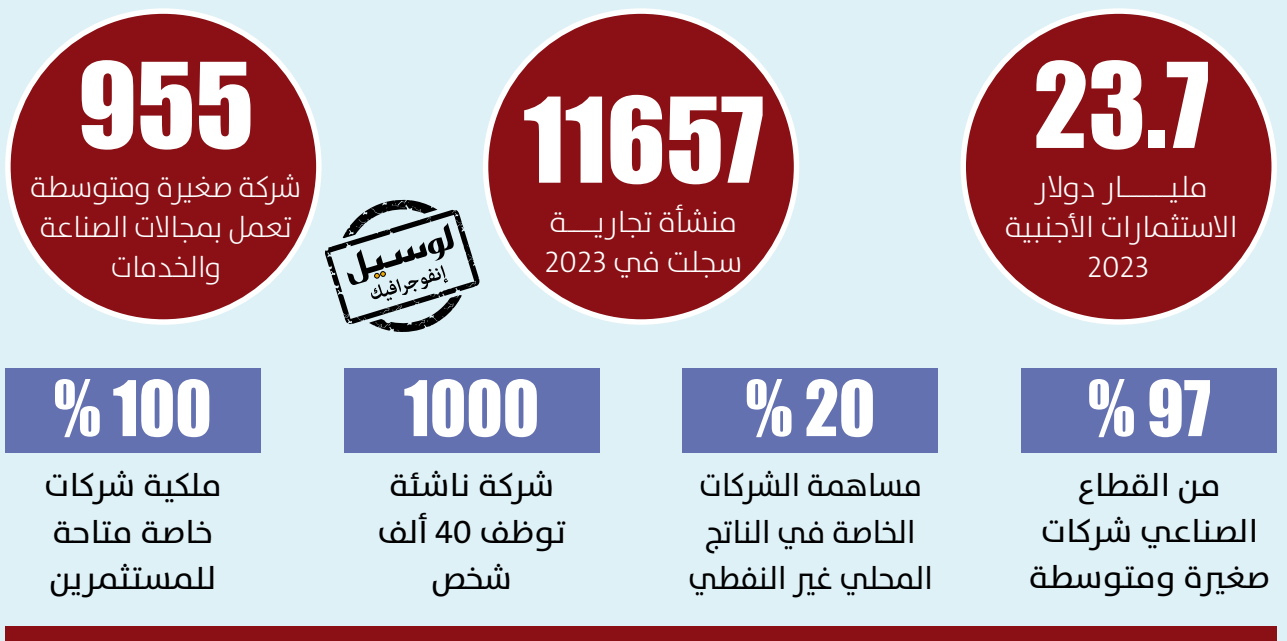

المصدر: لوسيل وجهات رسمية متعددة

By Hatem Elqadi

58.8
مليون دولار الحجم المحتمل لسوق الذكاء الاصطناعي القطري 2026
07

مستشار وزير البيئة لـ«لوسيل»:

% 20
من قيمة الخرسانة يوفرها الأسمنت الأخضر
06

15.46
مليار دولار الحجم المحتمل للصناعة الصحية 2024
09 - 08

4.17
تريليون دولار رسملة أسواق الأسهم العربية
17 - 16

% 5.9
نمواً سنوياً مركباً بسوق العملات المشفرة القطرية 2029
15

173
مليار دولار خسائر إسرائيل جراء العدوان
19 - 18

31
مليار دولار استثمارات قطرية في دول الاتحاد الأوروبي
23 : 20

14 : 10

العدد 2807 – الأربعاء 6 ربيع الآخر 1446 هـ ـ 9 أكتوبر 2024

ارتفاع صافي أرباح مجموعة QNB بنسـبة 7% للربع الثالث من عام 2024 لتصل إلى 12.7 مليار ريال قطري

ارتفع إجمالي الموجودات إلى 1,279 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8% عن سبتمبر 2023

صافي الأرباح (مليار ريال)

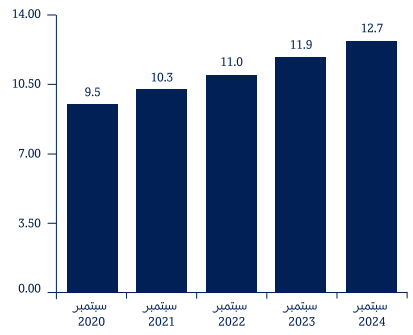

ارتفع صافي الأرباح بنسبة 7% ليبلغ 12.7 مليار ريال

إجمالي الموجودات (مليار ريال)

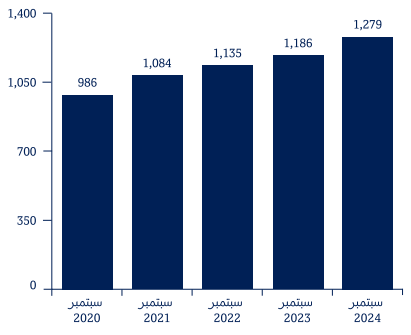

ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة 8% ليبلغ 1,279 مليار ريال

التواجد العالمي لمجموعة QNB

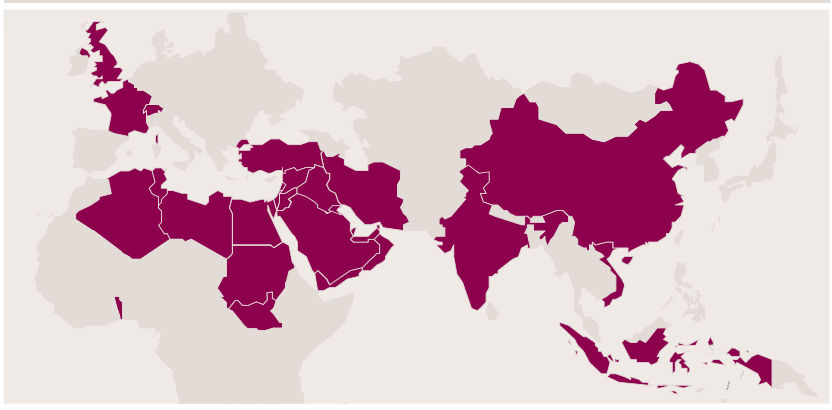

تحتفل مجموعة QNB، أكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا، هذا العام بالذكرى الستين إيذاناً بتأسيسها عام 1964 كأول وأقدم مؤسسة مالية ومصرفية في دولة قطر. ويتوج هذا الإنجاز رحلة متواصلة من النجاحات تحولت خلالها المجموعة من بنك محلي إلى واحدة من أكبر المؤسسات المالية وأكثرها ريحية في المنطقة.

اعتمد مجلس إدارة مجموعة QNB في اجتماعه المنعقد اليوم النتائج المالية لفترة التسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024.

فيما يلي البنود الرئيسية للنتائج المالية للمجموعة للربع الثالث من عام 2024:

ملخص النتائج المالية

(مليار ريال قطري)	سبتمبر 2024	سبتمبر 2023	التغيير%
صافي الأرباح	12.7	11.9	%7
الإيرادات التشغيلية	30.5	29.0	%5
إجمالي الموجودات	1,279	1,186	%8
القروض والسلف	905	815	%11
ودائع العملاء	909	822	%11
إجمالي حقوق المساهمين	113	109	%4

مؤشرات الأداء الرئيسية

	سبتمبر 2024	سبتمبر 2023	ديسمبر 2023
العائد على السهم (ريال قطري)	1.28	1.19	1.55
نسبة الكفاءة (التكلفة الى الدخل)	%22.4	%20.0	%20.0
نسبة القروض إلى الودائع	%99.5	%99.2	%99.5
نسبة الديون المتعثرة	%3.0	%3.0	%3.0
نسبة التغطية	%100	%100	%100
نسبة كفاية رأس المال	%19.5	%19.0	%19.8
نسبة تغطية السيولة	%154	%166	%206
نسبة صافي التمويل المستقر	%104	%102	%105

تعزيز قيمة المساهمين على المدى الطويل من خلال النمو المستدام

نتائج بيان الدخل: بلغ صافي الأرباح للتسعة الأشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024 مبلغ 12.7 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 7% مقارنة بالعام السابق، مما يعكس قوة النتائج المالية لمجموعة QNB. كما ارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 5% ليصل إلى 30.5 مليار ريال قطري، مما يعكس نجاح مجموعة QNB في الحفاظ على نمو قوي ومستدام في مختلف مصادر الدخل. كما بلغت نسبة الكفاءة (نسبة التكلفة إلى الدخل) 22.4%، والتي تعتبر واحدة من أفضل النسب بين المؤسسات المالية الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا.

مصادر نمو المركز المالي: بلغ إجمالي الموجودات مبلغ 1,279 مليار ريال قطري بزيادة نسبتها 8% عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2023. وكان المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت بنسبة 11% لتصل الى 905 مليار ريال قطري. كما ساعد تدفق الودائع المتنوعة إلى ارتفاع ودائع العملاء لتبلغ 909 مليار ريال قطري بزيادة نسبتها 11% عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2023. كما استقرت نسبة القروض إلى الودائع لتبلغ 99.5% كما في 30 سبتمبر 2024.

جودة محفظة الائتمان: بلغ معدل القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي محفظة القروض مستوى 3% كما في 30 سبتمبر 2024، وهو من بين أدنى المعدلات على نطاق البنوك الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، الأمر الذي يعكس الجودة العالية لمحفظة القروض وفعالية سياسة إدارة المخاطر الائتمانية. كما بلغت مخصصات خسائر القروض مبلغ 5.2 مليار ريال قطري بانخفاض نسبته 14% عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2023. كما بلغت نسبة تغطية القروض غير العاملة 100%، الأمر الذي يعكس استمرار النهج المتحفظ الذي تتبناه المجموعة تجاه القروض المتعثرة.

المعدلات التنظيمية: بلغت نسبة كفاية رأس المال (CAR) 19.5% كما في 30 سبتمبر 2024. كما بلغت نسبة تغطية السيولة ونسبة التمويل الصافي المستقر 154% و104% على التوالي. وتعد تلك النسب أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

إعادة شراء أسهم QNB

أعلنت مجموعة QNB بتاريخ 29 سبتمبر 2024 عن حصولها على جميع الموافقات التنظيمية اللازمة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية للبدء في تنفيذ إعادة شراء الأسهم الخاصة للبنك.

وفقاً للمادة 10 من النظام الأساسي لمجموعة QNB وبناءً على قرار مجلس الإدارة بتاريخ 11 سبتمبر 2024، سيقوم QNB بتنفيذ عملية إعادة شراء أسهم البنك بحد أقصى 2.9 مليار ريال قطري وفقاً للقواعد المنصوص عليها في قراري هيئة قطر للأسواق المالية رقم 3 ورقم 4 لعام 2024. وتعتزم مجموعة QNB تمويل إعادة شراء أسهمها من الموارد النقدية المتوفرة لدى QNB. وسيتم تنفيذ عملية إعادة شراء الأسهم من خلال آليات السوق المفتوح وفقاً لقواعد ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية المعمول بها.

وجاء قرار إعادة شراء أسهم QNB بعد دراسة متأنية لعدة عوامل أهمها توقعات المساهمين الحالية والمستقبلية، وقوة المركز المالي لمجموعة QNB واستراتيجية النمو، والعائد القوي على حقوق الملكية، والأرباح عالية الجودة، والنسب المالية الخاصة بحقوق المساهمين والثقة المستمرة من المستثمرين.

ستواصل مجموعة QNB الاحتفاظ باحتياطيات رأسمالية قوية أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل الثالثة، ولا يتوقع حدوث أي تأثير جوهري على رأس المال أو النسب المالية المرتبطة به.

توزيع أول أرباح مرحلية

خلال شهر يوليو 2024، نجح QNB في توزيع أرباح مرحلية بقيمة 0.33 ريال قطري للسهم الواحد. ويعد توزيع تلك الأرباح المرحلية هي الأولى من نوعها في تاريخ QNB الممتد على مدار 60 عاماً، وتهدف في المقام الأول إلى مكافأة مساهمي QNB على المدى الطويل.

التوسع الدولي

خلال الفترة، حصلت مجموعة QNB بنجاح على ترخيصها كمستثمر أجنبي مؤهل (QFII) من هيئة تنظيم الأوراق المالية الصينية (CSRC).

الحفاظ على تصنيف ائتماني قوي

خلال عام 2024، قامت موديز وفيتش برفع تصنيفات QNB الى Aa2 وA+ على التوالي، مما يؤكد أن QNB هو البنك الأعلى تصنيفاً في قطر وأحد أعلى البنوك تصنيفاً في العالم بتصنيفات Aa2 من موديز، وتصنيف A+ من ستاندرد آند بورز، وتصنيف A+ من فيتش. وتعتبر هذه التقييمات دليلاً على متانة قاعدتنا لرأس المال ونهجنا في الحوكمة وعلى حصافة إدارتنا للمخاطر ونموذجنا للأداء والتشغيل. ويوفر لنا ذلك ميزة تنافسية للوصول إلى أسواق رأس المال العالمية ويسمح لنا بمواصلة خطط النمو والتوسع بما يتماشى مع استراتيجيتنا.

إن الأداء القوي لمجموعة QNB ، مدعوم بتصنيفات ائتمانية عالية، يعتبر عامل هام لتشجيع المؤسسات والشركات والعملاء الأفراد للتعامل مع البنك. كما أنها تعزز ثقة المستثمرين والأسواق العالمية في المركز المالي للمجموعة واستراتيجيتها.

مصادر تمويل متنوعة

قامت مجموعة QNB من الانتهاء من إصدار سندات دين عام بقيمة مليار دولار أمريكي بأجل خمس سنوات في بورصة لندن في شهر يناير 2024 والانتهاء بنجاح من إصدار سندات فورموزا في بورصتي تايبيه ولندن بقيمة مليار دولار أمريكي في شهر أبريل 2024، وذلك ضمن برنامجها لأوراق الدين متوسطة المدى.

وقد حظيت هذه الإصدارات باهتمام كبير من المستثمرين على المستوى الدولي، مما يعكس ثقة المستثمرين في المركز المالي القوي لمجموعة QNB كأكبر مؤسسة مالية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا ويعكس مكانة QNB كجهة اصدار ذات جودة عالية.

خلق وتقديم القيمة

بفضل استمرار الأداء القوي وزيادة انتشار المجموعة على الصعيد الدولي، حافظ QNB على لقب العلامة التجارية المصرفية الأعلى قيمة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا وذلك وفقاً لتصنيف Brand Finance. حيث بلغت قيمة العلامة التجارية المصرفية لمجموعة QNB 8.4 مليار دولار أمريكي، مما يضعها في المركز 39 عالمياً من بين أعلى قيمة 50 علامة تجارية مصرفية في العالم. ويعكس هذا النجاح الجهود المتواصلة التي تبذلها مجموعة QNB لخدمة قاعدة عملائها المتنوعة. كما حسنت المجموعة ترتيبها في مؤشر قوة العلامة التجارية (BSI)، إلى مستوى 86 من مستوى 85 في عام 2023.

حصلت مجموعة QNB أيضاً على عدد من الجوائز المرموقة خلال هذه الفترة، بما في ذلك:

- أفضل بنك للتمويل التجاري في قطر من GTR
- أفضل بنك تجزئة لتجربة العملاء الرقمية في كل من قطر والشرق الأوسط من قبل The Digital Banker
- أفضل بنك لإدارة النقد في قطر من Global Finance

الاستدامة

تستمر مجموعة QNB في التواصل مع السوق والعملاء والشركاء لرفع مستوى الوعي وتحفيز العمل الجماعي بشأن الاستدامة. وبفضل إطار التمويل المستدام والمنتجات المستدامة لمجموعة QNB الرائد في السوق، نحافظ على مكانتنا كمؤسسة رائدة في مجال التمويل المستدام. وبالإضافة إلى طرح أول سندات خضراء محلية، وأول وديعة خضراء بين البنوك، وأول ضمان بنكي أخضر، وقروض السيارات الخضراء، قدّم QNB الدعم لدولة قطر كمنسق عالمي لإصدارها الأول من السندات الخضراء بقيمة 2.5 مليار دولار أمريكي.

خلال هذا الربع، أصبح QNB أول بنك في قطر ينضم إلى الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون (PCAF). وتعكس هذه العضوية التزام مجموعة QNB بمكافحة تغير المناخ كجزء من تركيزها الاستراتيجي على الاستدامة. وتعمل الشراكة من أجل المحاسبة المالية للكربون على تسهيل عملية احتساب البنك لانبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عن أنشطته التمويلية، ودعم الشفافية والمساءلة. ويعزز هذا الانضمام دعم QNB لمصادقة دولة قطر على اتفاق باريس للمناخ والأهداف الوطنية المرتبطة بالمناخ.

يتضمن أحدث تقرير سنوي للاستدامة لمجموعة QNB ضمانات مستقلة بشأن مؤشرات الأداء الرئيسية المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، بما في ذلك انبعاثات الغازات الدفيئة، ومعدل توظيف الإناث، وعضوية النساء في مجالس إدارة الشركات التابعة. وتظل مجموعة QNB البنك الوحيد من بين نظرائه في المنطقة الذي يحصل على ضمانات مستقلة بشأن إعداده للتقارير وفقاً لمعايير المبادرة العالمية للتقارير (GRI).

إحصائيات المجموعة

تتواجد مجموعة QNB في أكثر من 28 دولة عبر ثلاث قارات، ويعمل بها أكثر من 31,000 موظف من خلال 900 موقع و5,000 جهاز صراف آلي.

الشركات الزميلـة والتابعـة لمجموعـة QNB

مجموعـــة QNB	الدولة	نسبة الملكية
QNB كابيتال	قطر	%100
QNB سويسرا	سويسرا	%100
QNB للخدمات المالية	قطر	%100
QNB تونس	تونس	%99.99
QNB فاينانس بنك	تركيا	%99.88
QNB إندونيسيا	إندونيسيا	%95.6
QNB مصر	مصر	%95
مصرف المنصور للإستثمار	العراق	%54
QNB سورية	سورية	%51
البنك التجاري الدولي	الإمارات	%40
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	الأردن	%38.6
شركة الجزيرة للتمويل	قطر	%20
Ecobank Transnational Incorporated	توغو	%20

البيـانات المـاليـــة

اتصل على 2444 4425 974+ أو قم بزيارة *qnb.com*

QNB

البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحّدة للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024

تقرير مراقب الحسابات المستقل حول مراجعة البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة إلى أعضاء مجلس إدارة بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)

المقدمة

لقد راجعنا البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة المرفقة لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (يشار إليهم جميعا بـــ"المجموعة") كما في 30 سبتمبر 2024، والتي تتضمن بيان المركز المالي المرحلي الموحد كما في 30 سبتمبر 2024، والبيانات المرحلية الموحدة ذات الصلة للدخل والدخل الشامل لفترتي الثلاثة والتسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وبيان التغيرات في حقوق الملكية المرحلي الموحد وبيان التدفقات النقدية المرحلي الموحد لفترة التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات المتممة لها.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية". إن مسؤوليتنا هي إصدار نتيجة حول هذه البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها.

نطاق المراجعة

لقد تمت مراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لإجراءات المراجعة 2410 "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل المدقق المستقل للمؤسسة". تتضمن مراجعة المعلومات المالية المرحلية إجراء استفسارات، بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية وإجراءات مراجعة أخرى. إن نطاق المراجعة يقل كثيراً عن نطاق تدقيق يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وبالتالي لا يمكننا من الحصول على التأكيد الذي يجعلنا على علم بكافة الأمور الهامة خلال أعمال التدقيق. وعليه فإننا لا نبدي رأي تدقيق حول البيانات المالية.

النتيجة

استناداً إلى مراجعتنا، لم يسترع انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحدة لم يتم إعدادها، من كافة النواحي المادية، وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 34.

عن إرنست ويونغ
زياد نادر
سجل مراقبي الحسابات رقم 258
التاريخ: 8 أكتوبر 2024
الدوحة

8 أكتوبر 2024
الدوحة
دولة قطر

بيان المركز المالي المرحلي الموحّد

	كما في 30 سبتمبر 2024 (مراجعة) ألف ريال قطري	كما في 30 سبتمبر 2023 (مراجعة) ألف ريال قطري	كما في 31 ديسمبر 2023 (مدققة) ألف ريال قطري
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى البنوك المركزية	90,920,331	91,295,137	87,820,365
أرصدة لدى بنوك	75,223,311	80,131,165	86,476,920
قروض وسلف للعملاء	905,143,507	815,471,568	852,987,250
إستثمارات مالية	175,757,792	167,259,370	172,732,325
إستثمارات في شركات زميلة	7,695,080	7,811,643	7,849,360
عقارات ومعدات	7,107,436	6,446,344	6,713,427
موجودات غير ملموسة	2,173,935	3,260,480	2,642,601
موجودات أخرى	15,235,179	14,294,452	13,762,765
إجمالي الموجودات	**1,279,256,571**	**1,185,970,159**	**1,230,985,013**
المطلوبات			
أرصدة من بنوك	137,758,368	151,891,133	156,991,401
ودائع عملاء	909,284,686	822,448,705	857,106,277
سندات دين	38,812,596	33,627,925	36,288,867
قروض أخرى	36,863,071	25,466,698	29,400,073
مطلوبات أخرى	43,744,908	44,017,105	40,991,301
إجمالي المطلوبات	**1,166,463,629**	**1,077,451,566**	**1,120,777,919**
حقوق الملكية			
رأس المال	9,236,429	9,236,429	9,236,429
إحتياطي قانوني	25,326,037	25,326,037	25,326,037
إحتياطي مخاطر	12,000,000	11,000,000	12,000,000
إحتياطي القيمة العادلة	(153,466)	(511,616)	(587,777)
إحتياطي تحويل عملات أجنبية	(30,300,579)	(28,812,442)	(29,157,890)
إحتياطيات أخرى	(1,120,455)	(699,479)	(820,506)
أرباح مدورة	76,620,366	71,909,011	73,102,343
إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمي البنك	**91,608,332**	**87,447,940**	**89,098,636**
حقوق غير المسيطرين	1,184,610	1,070,653	1,108,458
أدوات مالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي	20,000,000	20,000,000	20,000,000
إجمالي حقوق الملكية	**112,792,942**	**108,518,593**	**110,207,094**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**1,279,256,571**	**1,185,970,159**	**1,230,985,013**

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية المرحلية المختصرة الموحّدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 8 أكتوبر 2024 ووقع عليها نيابة عنهم:

علي أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

عبد الله مبارك آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

بيان الدخل المرحلي الموحّد

	للثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024 (مراجعة) ألف ريال قطري	للثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 (مراجعة) ألف ريال قطري	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024 (مراجعة) ألف ريال قطري	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 (مراجعة) ألف ريال قطري
إيرادات الفوائد	32,493,160	25,523,288	92,838,670	68,673,070
مصروفات الفوائد	(24,254,008)	(17,499,700)	(68,788,434)	(46,431,545)
صافي إيرادات الفوائد	**8,239,152**	**8,023,588**	**24,050,236**	**22,241,525**
إيرادات عمولات ورسوم	2,128,826	1,462,446	5,959,010	4,174,060
مصروفات عمولات ورسوم	(964,637)	(405,497)	(2,585,861)	(1,373,718)
صافي إيرادات عمولات ورسوم	**1,164,189**	**1,056,949**	**3,373,149**	**2,800,342**
صافي أرباح صرف عملات أجنبية	597,812	964,391	2,215,666	2,699,638
إيرادات إستثمارات مالية	104,233	106,772	276,689	336,081
إيرادات تشغيلية أخرى	89,858	145,230	133,009	422,840
الإيرادات التشغيلية	**10,195,244**	**10,296,930**	**30,048,749**	**28,500,426**
تكاليف الموظفين	(1,239,390)	(1,078,399)	(3,655,193)	(3,028,924)
إستهلاكات	(224,644)	(193,247)	(615,278)	(505,146)
مصروفات أخرى	(876,436)	(762,143)	(2,570,602)	(2,273,050)
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة وتدني قيمة القروض والسلف للعملاء	(1,728,376)	(1,351,296)	(5,248,814)	(6,099,860)
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة/ استردادات الانخفاض في القيمة/ (خسائر) من تدني قيمة استثمارات مالية	819	(6,112)	(10,649)	(20,820)
صافي الخسائر الإئتمانية المتوقعة من تدني قيمة أدوات مالية أخرى	(1,373)	(184,530)	(245,384)	(553,198)
إطفاء موجودات غير ملموسة	(67,727)	(36,383)	(147,728)	(107,348)
مخصصات أخرى	(10,281)	(7,194)	(29,781)	(45,725)
	(4,147,408)	**(3,619,304)**	**(12,523,429)**	**(12,634,071)**
الحصة من نتائج شركات زميلة	166,086	170,177	429,678	506,192
أرباح الفترة قبل ضريبة الدخل والخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة	**6,213,922**	**6,847,803**	**17,954,998**	**16,372,547**
صافي الخسائر النقدية نتيجة التضخم عالي الشدة	(928,505)	(1,514,963)	(2,992,339)	(2,681,535)
أرباح الفترة قبل ضريبة الدخل	**5,285,417**	**5,332,840**	**14,962,659**	**13,691,012**
مصروف ضريبة الدخل	(680,162)	(1,024,954)	(2,078,452)	(1,708,466)
أرباح الفترة	**4,605,255**	**4,307,886**	**12,884,207**	**11,982,546**
وتعود إلى:				
مساهمي البنك	4,549,128	4,268,094	12,710,944	11,873,070
حقوق غير المسيطرين	56,127	39,792	173,263	109,476
أرباح الفترة	**4,605,255**	**4,307,886**	**12,884,207**	**11,982,546**
عائد السهم من الأرباح الأساسي والمعدّل (ريال قطري)	0.46	0.43	1.28	1.19

بيان الدخل الشامل المرحلي الموحّد

	للثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024 (مراجعة) ألف ريال قطري	للثلاثة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 (مراجعة) ألف ريال قطري	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2024 (مراجعة) ألف ريال قطري	للتسعة أشهر المنتهية في 30 سبتمبر 2023 (مراجعة) ألف ريال قطري
أرباح الفترة	**4,605,255**	**4,307,886**	**12,884,207**	**11,982,546**
بنود (خسائر)/ الدخل الشامل الآخر مصنفة أو قد يتم لاحقاً إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحّد:				
فروق تحويل عملات أجنبية من عمليات تشغيل أجنبية	(120,981)	(627,657)	(4,233,883)	(4,001,631)
الحصة من الدخل الشامل الآخر من الإستثمار في شركات زميلة	(120,360)	(190,314)	(300,109)	(318,798)
الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لتحوّطات التدفق النقدي	493,987	(158,313)	301,728	(579,930)
الجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة لصافي الإستثمار في عمليات تشغيل أجنبية	(51,251)	99,054	36,848	12,476
إستثمارات في أوراق دين مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر				
صافي التغيير في القيمة العادلة	45,691	(181,995)	70,838	(140,508)
صافي المحوّل إلى بيان الدخل	(8,922)	42,328	(16,389)	(49,246)
بنود (الخسائر)/ الدخل الشامل الآخر للفترة التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحّد:				
صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	109,608	54,285	46,732	(652,001)
تأثير التضخم عالي الشدة	910,286	1,649,996	2,951,360	1,998,124
إجمالي بنود الدخل/ (الخسائر) الشامل الآخر، صافي بعد الضريبة	**1,258,058**	**687,384**	**(1,142,875)**	**(3,731,514)**
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**5,863,313**	**4,995,270**	**11,741,332**	**8,251,032**
ويعود إلى:				
مساهمي البنك	5,802,140	4,949,477	11,702,579	8,173,960
حقوق غير المسيطرين	61,173	45,793	38,753	77,072
إجمالي الدخل الشامل للفترة	**5,863,313**	**4,995,270**	**11,741,332**	**8,251,032**

المؤشرات الرئيسية

- بلغ صافي الأرباح مبلغ 12.7 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 7% عن سبتمبر 2023.
- ارتفع إجمالي الموجودات إلى مبلغ 1,279 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 8% عن سبتمبر 2023.
- ارتفعت القروض والسلف إلى مبلغ 905 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 11% عن سبتمبر 2023.
- ارتفعت ودائع العملاء إلى مبلغ 909 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 11% عن سبتمبر 2023.
- ارتفع العائد على السهم ليصل إلى 1.28 ريال قطري، بزيادة نسبتها 8% عن سبتمبر 2023.
- ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى مبلغ 113 مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 4% عن سبتمبر 2023.
- قامت موديز وفيتش برفع تصنيفات QNB الائتمانية الى Aa2 وA+ على التوالي.
- حصلت مجموعة QNB على جميع الموافقات التنظيمية اللازمة من مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية للبدء في إعادة شراء الأسهم الخاصة بالبنك بحد أقصى 2.9 مليار ريال قطري.
- قامت مجموعة QNB بتوزيع أرباح مرحلية بقيمة 0.33 ريال قطري للسهم الواحد عن فترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2024.

البيانات المالية
اتصل على 2444 4425 974+ أو قم بزيارة qnb.com
QNB

موسم التخييم على الأبواب.. التجار:

تعلن وزارة البيئة والتغير المناخي خلال الساعات أو الايام القليلة المقبلة عن انطلاق فعاليات موسم التخييم، وذلك بعد مرور اسابيع قليلة على قرار مجلس الوزراء بتخفيض رسوم التخييم الى نسبة تصل الى 70 % وقال سعادة المهندس الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي وزير البيئة والتغير المناخي، إن موافقة مجلس الوزراء على تخفيض رسوم التصريح بالمخيمات الشتوية، يجيء في إطار حرص الدولة على التخفيف عن المواطنين وتعزيز الرفاهية وضمان استمتاع جميع أفراد المجتمع بمختلف المناطق البرية والبحرية خلال موسم التخييم. وتتوقع الجهات المعنية بالوزارة ان يؤدي تخفيض رسوم التصريح بالمخيمات الشتوية من 10 إلى 3 آلاف ريال لجميع المناطق مع إعفاء المتقاعدين وذوي الإعاقة منها الى اقبال كبير من قبل السادة المواطنين على الموسم القادم الذي لم يتبق على انطلاق فعالياته سوى ايام قليلة وربما ساعات حسبما علمت لوسيل، وتجيء خطوة اعفاء المتقاعدين ضمن الجهود المتواصلة في الدولة لرعاية المتقاعدين وذوي الإعاقة، وتحسين الخدمات المقدمة لهم في سبيل تأمين جودة الحياة لهذه الفئات الأساسية من أبناء الوطن، كما تأتي في سياق جهود كافة القطاعات بالمجتمع إلى رد الجميل للمتقاعدين الذين لم يدخروا جهداً في خدمة الوطن والمواطنين طوال سنوات خدمتهم في كافة مواقع العمل بالدولة.

50 % تصلها التخفيضات على عروض مستلزمات التخييم

صلاح بديوي

هذا، ويتوقع أن يترتب على قرار تخفيض الرسوم اقبال كبير على حجز نقاط التخييم وانتعاش اسواق مستلزماته وتنوع معروضاتها سواء كان اونلاين او في المئات من المحلات والمجمعات التجارية المنتشرة في مختلف ارجاء الدولة، وخلال جولة لها على تلك المحلات رصدت لوسيل جانبا من اسعار مستلزمات التخييم الرئيسية في التقرير التالي:

وفرة المعروضات

رصدت لوسيل حرص المحلات التجارية والشركات على تقديم عروض تتضمن خصومات تصل الى 50 %، على مستلزمات التخييم المتنوعة من لوازم الرحلات البرية والبحرية والمستخدمة في التخييم والصيد، وأغلب المعروضات من الصناعة المحلية، الى جانب كافة لوازم الرحلات والصيد، وكل ما يتعلق بالصقور ورحلات المقناص، وخامات مثل الحديد والخشب والقماش التي تستخدم في الرحلات، وكل ما يخص السيارات وأغراضها من الداخل وكل ما يخص الطيور، وحقائب الرحلات وحقائب العزبة والجلسات والخيام وفرش النوم وجميع الجلسات التي يحتاجها أهل البر، فضلا عن التمور والقهوة والدلال النحاسية والعطور والبخور والملابس والسدو والسجاد، ومستلزمات المعسكرات ومعدات النجاة وغيرها من معدات التخييم والرحلات.

وتعرض احدى الشركات فرشة جلوس ارضية مقاس 140*200 سم خصم 30% بسعر 119 ريالا بدلا من 170 ريالا، فرشة جلوس ارضية، مقاس 80*200 سم بسعر 69 ريالا بدلا من 99 ريالا خصم 30 %، وفرشة جلوس ارضية، مقاس 100*220 سم خصم 30% بسعر 95 ريالا بدلا من 135 ريالا».

وتعرض الشركة ايضا: شنطة شاي وقهوة الصمان متكاملة كاكي، طقم 17 قطع بسعر279 ريالا بدلا من 339 ريالا خصم 18%، عدة القهوة المختصة مكتملة، شنطة شاي وقهوة كاملة، خشبي، طقم 8 قطع بسعر 299 ريالا بدلا من 448.00 ريالا بخصم 33 %».

كما تعرض: «كرسي رحلات الترفية المتنوعة، مقاس151*62*83 سم بسعر 199.00 ريالا بدلا من 299.00 ريالا خصم 33%، و كرسي رحلات، ازرق، مقاس151*62*83 سم واخر رصاصي بنفس النوع والسعر. وتعرض طاولة رحلات فيبر مع كراسي للرحلات، طاولة للرحلات والحدائق المنزلية قابلة للطي، ازرق*ابيض، مقاس 105*49*42 سم بسعر 299.00 ريالا بدلا من 377.00 ريالا بخصم 21 % ».

ومن بين المعروضات:»روميتيك، ثلاجات سيارة فريزر متنقلة للرحلات الجيل الثالث، ويكو، اسود، سعة 46 لترا بسعر3,456 ريالا بدلا من 3,840.00 ريالا بخصم 10% و سعة 74 لترا تباع بسعر 4,491.00 ريالا بدلا من 4,990.00 ريالا وبنفس الخصم».

وفيما يتعلق بالخيم تعرض تلك الشركة: «خيمة رحلات هوائية قماش قطني، خيمة نفخ بالهواء، بيج، مقاس800*320*220 سم بسعر 4,950.00 ريالا شاملاً ضريبة القيمة المضافة، وخيمة أخرى رحلات هوائية قماش قطني، خيمة نفخ بالهواء، كاكي غامق، مقاس 290*400*225 سم بسعر 4,480.00 ريالا شاملاً ضريبة القيمة المضافة، وخيمة سفاري مبطنة قماش قطني، رملي، مقاس 270*285*215 سم بسعر 2,850.00 ريالا شاملاً ضريبة القيمة المضافة».

خيم وكبائن فاخرة

وتوجد لدى محلات التخييم اون لاين انواع من الخيم قليلة الكلفة حيث توجد خيمة قبة تلقائية تسع من 6 الى 8 اشخاص مساحة 260 في 260 سم تباع بسعر 499 ريالا، وثمة خيمة قبة تلقائية سعة 240 في 240 بسعر 399 ريالا، وخيمة قبة تلقائية لشخصين سعة 200 في 140 سم بسعر 89 ريالا.

وتقدم محلات مستلزمات تخييم اونلاين خصومات تصل الى 50 %على حقيبة تنظيم تخزين أدوات التخييم، وهي عبارة صندوق تخزين متنوع سميك متعدد الوظائف، من أجل لمسة نهائية للنزهة في الهواء الطلق، وتطرح 1 قطعة مصباح قراءة LED USB صغير - محمول، مرن، مصباح كتاب يعمل بالطاقة USB للتخييم والاستخدام المنزلي، موفر للطاقة، ذراع قابل للتعديل، خيارات متعددة الألوان بخصومات تصل الى 25 %، وتطرح ايضا خيمة دش للخصوصية، خيمة مقاومة للماء للاستخدام الخارجي للتخييم والمشي لمسافات طويلة على الشاطئ بسعر 121.98 ر.ق بنسبة29% خصم لفترة محدودة بدلا من 173.99 ر ق والشحن مجاني لجميع الطلبات، كما يعرض عربة تخييم قطعة واحدة، عربة محمولة قابلة للطي، مقطورة صغيرة للتخييم على الشاطئ، مستلزمات التخييم والمشي لمسافات طويلة، ومركبات التخزين، ومركبات التخييم بسعر 189.11 ر.ق بخصومات 49 % لفترة محدودة بدلا من 376.81 ر.ق.

وتعرض تلك المحلات خصومات على سرير قابل للطي للتخييم للكبار 71.12 سم، سرير نوم محمول مع مرتبة، سرير خارجي شديد التحمل للتخييم مع حقيبة حمل، مناسب للتخييم والسفر والإجازة (أقصى تحميل 226.8 كجم) بسعر 327.24 ر.ق. ويتم عرض طاولة قابلة للطي من الفولاذ المقاوم للصدأ للتخييم والشواء - تصميم مدمج وسهل الحمل مع حقيبة حمل بسعر 182.99 ر.ق وخصم إضافي 2.55 ر.ق بتخفيضات 23% بدلا من 240.00 ر.ق، ويعرض كرسي تخييم خارجي قابل للطي من الألومنيوم، محمول وقابل للطي، مثالي للنزهات وصيد الأسماك والسفر بسعر 49.71 ر.ق. وخصم 38 % لفترة محدودة بدلا من 81.49 ر.ق. وعمود خيمة تلسكوبي خفيف الوزن من الألومنيوم - قابل للتعديل، دعامة متينة للتخييم والمشي لمسافات طويلة بسعر 67.48 ر.ق. بخصم 34 % لفترة محدودة بدلا من 102.92 ر.ق. خيمة بوب-أب سريعة الفتح لشخصين إلى ثلاثة - مقاومة للماء، محمولة وتسمح بالتنفس مع حقيبة حمل - مثالية للتخييم، الشاطئ، الصيد والمغامرات الخارجية 125.96 ر.ق. وخصم إضافي 5.18 ر.ق. اضافة لتخفيض 58% بدلا من 302.99 ر.ق. ويبلغ سعر حصيرة تخييم مقاومة للماء لجميع الفصول - 198.12 سم x 198.12 سم، رقائق الألومنيوم المتينة وقماش EPE، ويجري عرض حصيرة نزهة وخيمة خارجية محمولة، غسيل يدوي فقط 22.09 ر.ق. بخصم 45 % لفترة محدودة بدلا من 40.49 ر.ق.

أسعار البورت كابن

ولأن التخييم من أهم أشكال ارتياد البر مثل التصقير والصيد تماما وموسماهما ينطلقان بالتزامن وتروج تجارة مستلزماتهما، فإن الكرفانات من أهم المستلزمات التي تلقى رواجا لاسيما وأنها من الممكن أن تستخدم في رحلات التخييم والتصقير والسفاري، ولذلك تتعدد أنواعها وأحجامها وأصنافها ومستويات فخامتها وقد يتعدى ثمنها المليوني ريال حسب درجة فخامتها، وتعرض احدى الشركات مستويات فاخرة تتميز بالفخامة من الكرفانات، يقول عنها سامر عياد مندوب مبيعات: ما يميز منتجات الشركة الجودة والفخامة والأجهزة الإلكترونية الذكية والأدراج الخارجية الملحقة بها، ويصل سعر المتر الواحد من الكرفانات المتحركة المفروشة إلى 4500 ريال، وسعر المتر من الكرفانات المتحركة غير المفروشة 3500 ريال، أما سعر المتر بالنسبة الكرفانات المفروشة الثابتة على الأرض فيصل إلى 4 آلاف ريال، والثابتة غير المفروشة 3 آلاف ريال».

ووفق سجلات تجارية: «حققت دولة قطر من خلال 15 مصنعا على الأقل فيها اكتفاء ذاتيا من تصنيع الكرفانات بمختلف الأحجام، وتعرض تلك الشركات كرفانات صغيرة الحجم تسع 3 أفراد مساحات 2.2 في 4.5، و3.5 في 2.2 باسعار تبدا من 38 الف ريال للكرفان وتصل إلى 45 الف ريال حسب المساحة ومستويات الجودة، وتعرض احدى الشركات كرفان فايف سوبر ستار كبير الحجم بسعر 2 مليون ريال. وقال مسؤول المبيعات مصطفى محمود لـ «لوسيل» إن الكرفان مجهز بجودة تفوق الـ 5 نجوم وتحتوي على كل الكماليات ومجهزة بالكامل».

الأسواق الشعبية

يقول رجل الأعمال محمد الحصامي مالك شركة الحصامي إنه «يقوم بتصنيع 80% من مستلزمات التخييم التي يطرحها في الأسواق، ويقدم خصومات وتخفيضا لزبائنه تصل إلى 20% ويشيد بالدعم التسويقي المقدم من قبل الدولة للمنتجين في شتى المجالات ومن بينها مجال تصنيع مستلزمات التخييم والصيد والتصقير الأمر الذي يشكل تشجيعا كبيرا للمنتج الوطني».

وأشار خليفة محمود البائع في احد المحلات إلى أن السوق الشعبي أصبح وجهة الزبائن الباحثين عن جميع السلع الخاصة بالرحلات والتخييم بأسعار في المتناول، حيث توفر منافذ البيع الفحم والحطب ومعدات الشواء والجلسات الأرضية وغيرها، لافتًا إلى أن الجلسات الأرضية تباع بـ 90 ريالًا للقطعة الواحدة، وتصل إلى 700 ريال للطقم.

وأضاف أن اسعار الشوايات الصاج تصل الى 50 ريالًا وفق حجمها، والفولاذ الصلب تصل الى 250 ريالًا على حسب الحجم.

يقول علي النجمي احد البائعين بسوق السيلية:»إن منافذ الشركات التي تبيع مستلزمات التخييم بالأسواق الشعبية تتميز برخص اسعارها مقارنة ببقية المحلات خارج تلك الأسواق، وهذا يعود إلى حرصهم على كسب أكبر عدد من الزبائن، مؤكدًا أن هناك محلات بدأت تشهد نسبة إقبال كبيرة خلال الموسم، لا سيما على مستلزمات «الكشاتة» مثل الشوايات والمقاعد الفردية والفحم والحطب وأسياخ الشواء وغيرها».

ويضيف: «أسعارنا تكاد ان تكون ثابتة ونعرض جميع مستلزمات التخييم بنفس السعر الذي نبيع به طوال العام مثل الفحم ونبيع الكيس بـ 50 ريالًا، والفحم الصناعي زنة 10 كيلوجرامات ونبيع نفس الكيس بـ 35 ريالًا، كما يوجد لديهم أنواع مختلفة من الفحم بوزن كيلو بـ 10 ريالات».

رحلة التخييم

ويقول حسن بن ابراهيم لـ لوسيل «رحلة التخييم التي يتم الإعداد لها جيدا هي رحلة تخييم تجعلك تشعر بانك في منزلك بالرغم من تواجدك بعيدا عنه، ويقصد بهذا أن تتوفر وسائل الراحة التي تجدها عادة في المنزل، بين جدران خيمتك مثل سرير دافئ، مطبخ، بالإضافة إلى عدد قليل من وسائل الراحة الإضافية، وحتى تستمتع بقضاء وقت ممتع خلال رحلة التخييم عليك أن توفر سبل الحياة والراحة داخل خيمتك بحيث تحاكي بشكل مبسط سبل الحياة والراحة في داخل منزلك، لسوء الحظ غالبا ما ينسى الكثيرون حمل العديد من الأشياء والأدوات الضرورية خلال رحلة التخييم وحتى نساعدك على منع حدوث هذا».

وتقول أم حمد اهم الأشياء التي يجب أن نحملها معنا خلال ذهابنا في رحلة للتخييم: «خيمة، مطرقة، أوتاد لتثبيت الخيمة، عدة إصلاح الخيمة، حقيبة للنوم أو حصيرة للنوم أو سرير معد خصيصا ليستخدم داخل الخيمة أو سرير هوائي، مضخة الهواء لاستخدامها لملء السرير الهوائي بالهواء، ووسادة».

وتستطرد: «إضافة الى أدوات خاصة بالمطبخ وإعداد الطعام مثل الوقود أو عبوة غاز لتشغيل الموقد. واعواد ثقاب أو الولاعات. فحم حجري. والقدر والمقلاة ومصفاة، ملعقة خشبية. طاولة. الواح التقطيع. أطباق وأوان وسكاكين وشوك وملاعق وأكواب. مناشف قماشية للمطبخ وقطع اسفنجية لغسيل الاطباق، مناشف الشاي، سائل لغسيل الأطباق، وعاء لغسيل الأطباق، أكياس للقمامة، فاتحة العلب، فتاحة الزجاجات».

انطلاق فعاليات الموسم

وخلال الايام القليلة المقبلة، ينتظر أن تعلن وزارة البيئة والتغير المناخي عن فتح باب التسجيل الإلكتروني لموسم التخييم الشتوي السنوي للعام 2024/2025، قبل نهاية اكتوبر الجاري في 3 مناطق بالدولة تضم 35 تجمعا للمخيمات بها ما يقرب 2500 نقطة تخييم، وذلك من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة، على أن يبدأ موسم التخييم مطلع نوفمبر القادم 2024، ويفترض أن ينتهي الموسم 30 إبريل المقبل 2024.

ووفق ما هو مخطط له فإن عملية التسجيل ستكون عبر الموقع الرسمي لوزارة البيئة والتغير المناخي، على أن يقوم المصرح له بسداد رسوم التصريح ورسوم التأمين المقررة في هذا الشأن خلال (6) ساعات من استلام الرسالة النصية التي تفيد بالموافقة على الطلب، وإلا يعتبر الطلب ملغياً ويتوجب إعادة التسجيل مرة أخرى. وسوف تقوم الوزارة بتحديث الشروط والالتزامات الخاصة بعملية التخييم بجميع مناطق الدولة، وذلك في إطار حرصها ورؤيتها أن يكون موسم التخييم العام الحالي موسم تخييم مستداما. وذلك بهدف المحافظة على البيئة المحلية بجميع مناطق الدولة، وما تضمه من غطاء نباتي وتنوع حيواني متميز.

ودائما ما تدعو الوزارة جميع المخيمين ورواد البر إلى أهمية المحافظة على البيئة، والعمل على صون مواردها الطبيعية من خلال الالتزام بشروط وضوابط موسم التخييم للعام الجديد 2024/2025، والتي تضم التقيد بالإحداثيات المخصصة لكل مخيم والمسافات التي تفصل بين المخيمات والعزب والمزارع والقرى، وتعمل فرق الوزارة على متابعة تطبيق تلك الاشتراطات بشكل كبير وعلي مدار اليوم، وذلك بما يضمن نجاح موسم التخييم والمحافظة على البيئة، دون أي تأثير سلبي على الثروة النباتية والحيوانية لبيئتنا المحلية.

وتحرص وزارة البيئة والتغير المناخي على أن تقيم مخيما توعويا في منطقة «سيلين» بمحمية خور العديد، ويتم تخصيصه للأنشطة التوعوية والترفيهية، كما يتم إقامة عدد من البرامج والمسابقات وتوزيع جوائز لأفضل مخيم شتوي محافظ على البيئة.

ووفق الإجراءات المقترحة تكون عمليات التسجيل على ثلاث مراحل منفصلة، وستقوم الوزارة بفتح باب التسجيل بالحضور الشخصي بمقر اللجان لجميع مناطق التخييم في الدولة، وذلك بالتزامن مع التسجيل الإلكتروني، كما سيتم فتح عملية التسجيل بالحضور الشخصي للأقسام الخارجية التابعة للوزارة، وذلك وفق الأماكن المتاحة في حال وجود أماكن لم يتم حجزها.

المحافظة على البيئة

وينتظر أن تكون الشروط العامة لعملية التخييم التي تم وضعها تستهدف المحافظة جميع أنوع التنوع بالبيئة القطرية من نبات وحيوانات وأشجار، ومتابعة الوزارة لتلك الاشتراطات ليس بغرض توقيع العقوبات على المخالفين، ولكن للمساهمة في الإرشاد والمساعدة على اتباع التعليمات، وضرورة التزام المخيمين بتلك الشروط، وذلك بما يحقق موسماً مستداماً يستمتع فيه جميع المخيمين بالبيئة والطبيعة دون أن يكون هناك أي آثار سلبية على بيئتنا المحلية.

ومن المرجح أن يكون طلب الحصول على نفس الموقع التخييم الذي سبق الحصول عليه في الموسم السابق، مقترنا بمدى توافر المواقع والأولوية بالتقديم على الموقع، وفي حال قيام المصرح له بمخالفة أي شرط من شروط الوزارة، سيحق للجهة المختصة إزالة المخيم، مشيراً إلى حق وزارة البيئة والتغير المناخي في سحب التصريح البيئي في حالة عدم الالتزام بالشروط المذكورة.

ولا يجوز للمصرح له الحصول على أكثر من تصريح، كما يجب على المصرح له السماح لمفتشي الجهة المختصة بإجراء التفتيش على المخيم متى ما طلب منه ذلك للتأكد من الالتزام بالشروط وضوابط التصريح، وفي حالة عدم السماح بالتفتيش يحق للجهة المختصة سحب التصريح، وضرورة الالتزام بأحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية البيئة، وذلك من خلال الالتزام بالموقع المخصص والمساحات المحددة للمخيم، والابتعاد عن الطرق والوديان، كما ستقوم الوزارة بالتعاون مع وزارة البلدية بتوفير حاويات نظافة بالقرب من المخيمات الشتوية.

وتنصح الوزارة بضرورة صيانة الكبائن والكرفانات، والتأكد من سلامتها وجاهزيتها قبل عملية النقل مع ضرورة استخراج إذن من إدارة الدوريات في منطقة المعمورة للكبائن الكبيرة لنقلها تحت إشراف إدارة المرور لتحقيق السلامة المطلوبة على الطريق.

70 %
نسبة التخفيض الحكومية أنعشت الأسواق

4500
ريال سعر المتر المربع المفروش من الكرفان

5000
إلى 500 ريال متوسط أسعار الخيم

2
مليون ريال سعر الكرفان الـ 5 نجوم الكبير

لوسيل تتابع اسعار الاخشاب التي تستخدم بالموسم

مستلزمات تخييم وتبدو بالصورة جلسة محلية الصنع تسع 12 فردا

العدد 2807 – الأربعاء 6 ربيع الآخر 1446 هـ ـ 9 أكتوبر 2024

يرويها لـ «لوسيل» أ.د. محمد سيف الكواري:

التفاصيل الكاملة لـ «ابتكار الأسمنت الأخضر»

خاص – لوسيل

قصة الابتكار يرويها لـ «لوسيل» كاملة الاستاذ الدكتور محمد سيف الكواري رئيس الفريق البحثي والمستشار الهندسي والخبير البيئي بمكتب سعادة وزير البيئة والتغير المناخي الدكتور مهندس عبدالله بن عبدالعزيز بن تركي السبيعي فيقول:

بتاريخ 1 مايو 2020 قدم الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي QNRF التابع لمجلس قطر للبحث والتطوير والابتكار QRDI منحة قدرها 599,894 دولارا امريكيا لفريق البحث العلمي بوزارة البيئة والتغير المناخي (وزارة البلدية والبيئة سابقا) لإجراء بحث علمي حول ابتكار اسمنت اخضر من مخلفات الصرف الصحي الصلبة بعنوان « Development of a Novel Technology for Producing Green Cement and Advanced Construction Materials from Solid Waste» ويحمل الرقم NPRP 12S – 0306 – 190241، حيث يتكون فريق البحث العلمي من الدكتور محمد سيف الكواري المستشار الهندسي والخبير البيئي بمكتب سعادة الوزير، والدكتور خالد حسن من واحة العلوم والتكنولوجيا، والعلماء والباحثين المتعاونين من جامعة كوينز بلفاست – ايرلندا الشمالية The Queen›s University of Belfast,

10 %
من القيمة السوقية للطابوق الأسمنتي يوفرها الاختراع

20 %
يوفرها المنتج الجديد من قيمة الخرسانة ويدعم الاقتصاد الدائري

المنتج يخدم البيئة ويقلل البصمة الكربونية ويحافظ على جودة الهواء والتربة والمياه الجوفية من الملوثات

تعتبر الحمأة sludge الناتجة من مخلفات الصرف الصحي الصلبة من النفايات وهي بمثابة مخزن للملوثات، ويزداد إنتاجها كل عام بسبب النمو السكاني، مما يؤدي إلى تحديات بيئية، حيث قدرت نسبة تراكمها ب 50,000 (خمسين ألف) طن في عام 2022. لقد وضّحت الدراسات البيئية بالمملكة المتحدة بأن المناخ الحار يؤثر على كميات الحمأة الكبيرة، فتجف الطبقة العليا من المواد وتتحول إلى جسيمات وجزيئات متناهية في الصغر تنتشر في الهواء بفعل الرياح. وبالتالي تؤثر هذه الجزيئات الدقيقة العالقة في الهواء على الصحة العامة، وهناك دراسات أخرى بريطانية وأوروبية بيّنت أن تراكم هذه المخلفات مدة طويلة قد تؤثر على التربة وقد تتسرب إلى المياه الجوفية بسبب الأمطار، فتلوث هذه المياه ببعض المواد الكيميائية الضارة والتي تحتويها هذه الحمأة مثل: الرصاص والزرنيخ والكادميوم وغيرها، مما سيكون لها الأثر السلبي على الزراعة والأمن الغذائي في الدولة. المصدر: (Western Cape EADP، 2021)

مخلفات الصرف الصحي الصلبة

واستطرد الاستاذ الدكتور محمد سيف الكواري ضمن روايته قائلا: « يشير البنك الدولي إلى أن النفايات الحضرية العالمية ستزيد بنسبة (70%) عن مستويات عام 2016 بحلول عام 2050، أي تقريبا ما بين (2,01 -3,4) مليار طن من النفايات الصلبة، بما يؤدي إلى تفاقم إدارتها عالميا بشكل غير سليم بيئيا، مما يؤدي إلى اضرار بيئية وإتلاف نظم إيكولوجية وخلق مخاطر صحية للأشخاص، فضلا عن دورها في تغير المناخ وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. والنتيجة أن هناك حاجة عالمية ملحة إلى تطوير نظم إدارة النفايات للحد من الأضرار البيئية ورفع معدلات استغلال الجدوى الاقتصادية لهذه النفايات من خلال إعادة تدوير الموارد ».

ويضيف « لذلك.. ولهذه الأسباب، وحفاظا على صحة وسلامة المجتمع في قطر، وتعزيزا لبيئة الوطن، وتنفيذا لرؤية قطر الوطنية 2030، واستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024 - 2030، واستراتيجية قطر للبيئة والتغيّر المناخي 2021، المحور الرابع: الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات، فقد نجح فريق البحث العلمي بوزارة البيئة والتغيّر المناخي برئاسة الدكتور مهندس محمد سيف الكواري المستشار الهندسي والخبير البيئي بمكتب سعادة الوزير في ابتكار اسمنت من هذه المخلفات، وذلك من خلال حرق المخلفات الصلبة (الحمأة) وطحنها وخلطها بمواد اسمنتية محفزة ومنشطة لإنتاج أسمنت طبيعي صديق للبيئة أطلق عليه الفريق البحثي اسم «الاسمنت الأخضر» لتطابقه مع معايير البيئة، كما أجرى الفريق البحثي عليه اختبارات فيزيائية وكيميائية وميكانيكية والتي نجحت بحمد الله جميعا، ثم تم

أ.د. محمد سيف الكواري

تطبيق هذا الابتكار عملياً، حيث تم خلط الاسمنت الأخضر مع مواد معاد تدويرها مثل الرمل والأحجار، لإنتاج طابوق للبناء وكذلك خرسانة رغوية لملء الفراغات بين المواسير والمنهولات في بعض الحفر بطرق المشاة، فهو يتميز بسهولة الاستخدام والتكسير بعد ذلك لأغراض الصيانة دون تأثر المواسير والمانهولات بأدوات التكسير، بخلاف الاسمنت العادي ذي القوة العالية الغير مطلوبة في هذه الاعمال».

طابوق وخرسانة رغوية

وأوضح الاستاذ الدكتور محمد سيف الكواري: بدأ فريق البحث العلمي بإجراء التجارب الفيزيائية والكيميائية على عينات من الحمأة (مخلفات الصرف الصحي الصلبة) بعد حرقها في افران بدرجة حرارة 800 – 900 درجة مئوية وطحنها، فوجد أنها تحتوي على نفس العناصر الكيميائية للإسمنت الصناعي ولكنها تحتاج إلى تنشيط وقوة ومتانة لتؤدي وظائفها المطلوبة، مما حدى بالفريق بإضافة بعض المواد الاسمنتية المنشطة وبعض مخلفات الاسمنت المحفزة وهي البودرة الناعمة جدا والتي يطلق عليها غبار الاسمنت Cement Kiln Dust (CKD) والتي تنتج من صناعة الإسمنت وهو أيضا ملوثة للهواء، وأن إضافة هذا المواد إلى مطحون الحمأة سوف يحمي البيئة من التلوث، ويحول المواد الملوثة إلى مواد مفيدة بالخلط مع مواد أخرى».

ويستطرد» لقد ثبت علميا بأن هذا المشروع سوف يخدم البيئة ويقلل من البصمة الكربونية، ويحافظ على جودة الهواء والتربة والمياه الجوفية من الملوثات، وذلك من خلال التخلص الآمن من الحمأة (مخلفات الصرف الصحي الصلبة) وتدويرها وابتكار اسمنت أخضر طبيعي يستخدم في انتاج مواد انشائية تصلح لاستخدامها في بعض المشاريع الانشائية، بالإضافة إلى أنه يمكن استثماره اقتصاديا بحيث تقدر تراكم مخلفات الصرف الصحي تقريبا بمتوسط 45,000 طن سنوياً، وبالتالي فعند تدوير هذه المخلفات الصلبة بالحرق والطحن واضافة المواد والمحسنة والمحفزة وانتاج اسمنت أخضر، فأنه يمكن أن يساهم في انتاج بمتوسط 40 مليون طابوقة في السنة، والتي توفر 10% من القيمة السوقية للطابوق الاسمنتي، أما في حال الرغبة في استغلال الاسمنت في الخرسانة فإننا نستطيع انتاج 150 ألف متر مكعب في السنة من الخرسانة الرغوية لاستخدامها لملء الفراغات بين المواسير والمانهولات في بعض الحفر بطرق المشاة، وبالتالي نستطيع توفير 20% من قيمة الخرسانة مقارنة بالخرسانة الاسمنتية العادية، حيث توفر 20% من القيمة السوقية للخرسانة الرغوية».

فوائد بيئية واقتصادية للاستثمار

وأشار الاستاذ الدكتور محمد سيف الكواري الى 10 فوائد بيئية واقتصادية للاستثمار في انتاج الاسمنت الأخضر إن استخدم في المشاريع الإنشائية الا وهي: «إن التخلص الآمن لمخلفات الصرف الصحي الصلبة سوف يحافظ على البيئة ويعززها. حل مبتكر لتحويل مخلفات حمأة الصرف الصحي من مدافن النفايات إلى منتجات بناء ذات قيمة مضافة. يدمر الملوثات ويجمع المعادن الثقيلة في منتجات إسمنتية رطبة، بحيث يقلل التأثير على صحة الإنسان والبيئة. من الفوائد الصحية لتدوير مخلفات الصرف الصحي الصلبة هو حماية الفرد والمجتمع من الأمراض التي تسببها الجزئيات والجسيمات الدقيقة التي يمكن أن تنتشر في الهواء الجوي، والذي ثبت بالدراسات والبحوث الصحية الدولية أن لها آثارا سلبية على الصحة العامة. تحفيز نمو سوق اقتصاد دائري لإعادة تدوير مخلفات الصرف الصحي الصلبة وإعادة استخدامها في انتاج طابوق وخرسانة رغوية لبعض مشاريع الطرق والبنية التحتية، وذلك عبر تشجيع اعتماد ممارسات مستدامة وفعالة في استخدام الموارد الطبيعية للبلاد في جميع القطاعات. استثمار الاسمنت الطبيعي (الاسمنت الأخضر) الناتج من تدوير مخلفات الصرف الصحي الصلبة في صناعة الطابوق، حيث ينتج بمتوسط 80 مليون طابوقة سنوياً تقريبا لمخلفات تقدر بمتوسط 50,000 طن سنويا. يوفر 10% من تكلفة الطابوق بالمقارنة بالطابوق الاسمنتي. في حال استخدام الاسمنت الطبيعي (الاسمنت الأخضر) في الخرسانة، فإنه يمكن استثمار هذا الاسمنت في إنتاج 150 ألف كم3 / السنة، وبالتالي نوفر 20% من قيمة الخرسانة مقارنة بالخرسانة الاسمنتية العادية. تشجيع البناء المستدام باستخدام مواد بديلة عن الاسمنت البورتلاندي في بعض المشاريع الانشائية وصناعة الطابوق. فرص عمل جديدة، وتخفيض تكلفة منتجات الخرسانة الجديدة، بما يعزز الاقتصاد الدائري».

العدد 2807 – الأربعاء 6 ربيع الآخر 1446 هـ ـ 9 أكتوبر 2024

125 بلدا تستعد لدخول مجالاته.. تقرير أممي:

40% من الوظائف تتعرض لتأثيرات الذكاء الاصطناعي

خاص – لوسيل

كشفت دراسة أممية ان الذكاء الاصطناعي سوف يؤثر على 40% من الوظائف حول العالم، وفي الاقتصادات المتقدمة، تبلغ نسبة الوظائف التي قد تتأثر بالذكاء الاصطناعي نحو 60%، وفي البلدان منخفضة الدخل، يُتوقع أن تكون نسبة التعرض لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هي 40% و26%، على التوالي. وأجرى خبراء الصندوق تقييما لمدى جاهزية 125 بلدا بينها قطر. ويتبين من نتائج التقييم أن الاقتصادات الأغنى، بما فيها الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، مجهزة على الأغلب بشكل أفضل لاعتماد الذكاء الاصطناعي مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل، وفيما يلي ما ورد بالدراسة:

تحت عنوان الذكاء الاصطناعي سيُحْدِثُ تحولا في الاقتصاد العالمي، فدعونا نتأكد من منافعه للإنسانية أعدت الخبيرة الاقتصادية كريستالينا غورغييفا المدير العام لصندوق النقد الدولي، دراسة استهلتها بالقول:»إن الذكاء الاصطناعي سيؤثر على نحو 40% من الوظائف حول العالم، فيحل محل بعضها ويكمل بعضها الآخر. فيتعين علينا أن نوازن بدقة بين السياسات للاستفادة من إمكاناته. ونحن الآن على مشارف ثورة تكنولوجية يمكنها أن تعطي دفعة للإنتاجية، وأن تعزز النمو العالمي، وترفع مستويات الدخل في أنحاء العالم. ولكن يمكنها كذلك أن تحل محل الوظائف وتعمق هوة عدم المساواة. إن التقدم السريع الذي أحرزه الذكاء الاصطناعي أبهر العالم، فأثار حماسته وأطلق صافرة إنذار في آن معا، كما طرح تساؤلات مهمة حول تأثيره المحتمل على الاقتصاد العالمي. ويصعُب التنبؤ بتأثيره المحض لأن الذكاء الاصطناعي سيتغلغل في الاقتصادات بطرق معقدة. وما يمكننا قوله بشيء من الثقة هو أننا سنحتاج إلى الخروج بمجموعة من السياسات التي تكفل الاستفادة بأمان من الإمكانات الهائلة الكامنة في الذكاء الاصطناعي بما يعود بالنفع على الإنسانية».

والسيدة غورغييفا مواطنة بلغارية، وتعمل مدير عام صندوق النقد الدولي منذ 2019. وكانت قبل ذلك تعمل في البنك الدولي في منصب مدير تنفيذي منذ يناير 2017. وفي الفترة من 1 فبراير 2019 إلى 8 إبريل 2019 عملت رئيسا مؤقتا لمجموعة البنك الدولي.

إعادة تشكيل طبيعة العمل

وكشفت كريستينا:» أن عددا من خبراء صندوق النقد الدولي أجروا تحليلا جديدا يبحثون فيه التأثير المحتمل للذكاء الاصطناعي على سوق العمل العالمية. وكانت العديد من الدراسات قد تنبأت باحتمال إحلال الذكاء الاصطناعي محل الوظائف. غير أننا نعلم أن دور الذكاء الاصطناعي في كثير من الحالات من المرجح أن يكون مكملا للعمل البشري. وتحليل صندوق النقد الدولي يرصد هاتين القوتين. ويتوصل التحليل إلى نتائج لافتة للانتباه: هناك حوالي 40% من الوظائف في العالم معرضة لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ومن المنظور التاريخي، كانت الأتمتة وتكنولوجيا المعلومات تؤثران في الغالب على الأعمال الروتينية، ولكن من الأشياء التي تميز الذكاء الاصطناعي هي قدرته على التأثير على الوظائف التي تتطلب مهارات عالية. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصادات المتقدمة تواجه مخاطر أكبر من الذكاء الاصطناعي – وإن كان أمامها أيضا مزيد من الفرص للاستفادة من منافعه – مقارنة باقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية».

كريستالينا غورغييفا

> مدير الصندوق: حقبة الذكاء الاصطناعي وشيكة وسوف ترفع مستويات الدخل العالمي

د. أيمن أربد

> 17.4 %
> نمو سوق الذكاء الاصطناعي في قطر ليصل إلى 58.8 مليون دولار 2026

واستطردت في دراستها موضحة « في الاقتصادات المتقدمة، تبلغ نسبة الوظائف التي قد تتأثر بالذكاء الاصطناعي نحو 60%. وحوالي نصف الوظائف المعرضة لهذه التكنولوجيا يمكن أن ينتفع من إدماج الذكاء الاصطناعي، وهو ما يعزز إنتاجيتها. وبالنسبة لنصف الوظائف الآخر، قد تتولى تطبيقات الذكاء الاصطناعي تنفيذ مهام رئيسية يؤديها حاليا الإنسان، الأمر الذي يمكن أن يخفض الطلب على الأيدي العاملة، ويفضي إلى انخفاض الأجور والحد من فرص التوظيف. وقد يندثر بعض هذه الوظائف في الحالات القصوى. وعلى العكس من ذلك، في الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل، يُتوقع أن تكون نسبة التعرض لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي هي 40% و26%، على التوالي. وتشير هذه النتائج إلى أن اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تواجه اضطرابات مباشرة أقل من الذكاء الاصطناعي. وفي نفس الوقت، لا يمتلك كثير من هذه البلدان البنى التحتية أو القوى العاملة الماهرة اللازمة للاستفادة من منافع الذكاء الاصطناعي، الأمر الذي يزيد من مخاطر ما قد تفضي إليه هذه التكنولوجيا بمرور الوقت من تفاقم في عدم المساواة بين البلدان».

تفاقم عدم المساواة

ومضت قائلة:» يمكن للذكاء الاصطناعي أن يؤثر كذلك على عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة داخل البلدان. وقد نرى استقطابا ضمن شرائح الدخل، فنجد العاملين القادرين على الاستفادة من الذكاء الاصطناعي يحققون إنتاجية أكبر ودخلا أعلى – بينما يتخلف من ليس في وسعه ذلك عن الركب. وتبين البحوث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد العاملين الأقل خبرة على تعزيز إنتاجيتهم بوتيرة أسرع. وقد يجد العاملون الأصغر سنا سهولة أكبر في الاستفادة من الفرص التي يتيحها، بينما العاملون الأكبر سنا قد يعانون سعيا للتكيف معه. والتأثير على الدخل من العمل سوف يعتمد كثيرا على مدى تكملة الذكاء الاصطناعي لدور العاملين أصحاب الدخل المرتفع. وإذا كان الذكاء الاصطناعي يكمل دور العاملين ذوي الدخل الأعلى بشكل كبير، فقد يؤدي ذلك إلى ارتفاع غير متناسب في دخلهم من العمل. وفضلا على ذلك، فإن مكاسب الإنتاجية في الشركات التي تعتمد الذكاء الاصطناعي من المرجح أن تزيد عائداتها الرأسمالية، التي قد تصب كذلك في صالح أصحاب الدخل المرتفع. ويمكن أن تفضي هاتان الظاهرتان إلى تفاقم عدم المساواة».

ووفق ما ذكرته الدراسة:» ترجح معظم السيناريوهات أن الذكاء الاصطناعي سيفضي إلى تفاقم عدم المساواة، وهو اتجاه مثير للقلق يجب على صناع السياسات معالجته بشكل استباقي للحيلولة دون تأجيج هذه التكنولوجيا لمزيد من التوترات الاجتماعية. ومن الضروري أن تقوم البلدان بتأسيس شبكات أمان اجتماعي شاملة وأن تقدم برامج لإعادة تدريب العاملين المعرضين للمخاطر. ومن ثم، يمكننا أن نجعل التحول نحو الذكاء الاصطناعي أكثر شمولا للجميع، مع حماية مصادر الرزق وكبح عدم المساواة».

عالم احتوائي

وتكشف الدراسة: « يجري العمل حاليا على إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن أنشطة الأعمال في مختلف أنحاء العالم بسرعة ملموسة، وهو ما يؤكد ضرورة تحرك صناع السياسات. ولمساعدة البلدان على صياغة السياسات السليمة، أنشأ صندوق النقد الدولي «مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي» الذي يقيس مدى الاستعدادات في مجالات مثل البنية التحتية الرقمية، وسياسات رأس المال البشري وسوق العمل، والابتكار والتكامل الاقتصادي، والتنظيم والقواعد الأخلاقية. فعنصر سياسات رأس المال البشري وسوق العمل، على سبيل المثال، يُقَيِّمُ عناصر مثل سنوات الدراسة وحرية التنقل في سوق العمل، وكذلك نسبة السكان الذين تغطيهم شبكات الأمان الاجتماعي. ويُعنى عنصر التنظيم والقواعد الأخلاقية بتقييم القدرة على التكيف مع نماذج العمل الرقمية في الإطار القانوني لبلد ما ووجود حوكمة قوية للإنفاذ الفعال».

وتشير الى انه:»باستخدام هذا المؤشر، أجرى خبراء الصندوق تقييما لمدى جاهزية 125 بلدا. ويتبين من نتائج التقييم أن الاقتصادات الأغنى، بما فيها الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة، مجهزة على الأغلب بشكل أفضل لاعتماد الذكاء الاصطناعي مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل، وإن كان هناك تباين كبير على مستوى البلدان. فقد حصلت سنغافورة والولايات المتحدة والدنمارك على أعلى الدرجات في المؤشر، بناء على النتائج القوية التي أحرزتها في كل الفئات الأربع التي يتتبعها».

وتخلص الدراسة الى انه:»استرشادا بالرؤى المستمدة من مؤشر الجاهزية للذكاء الاصطناعي، ينبغي للاقتصادات المتقدمة أن تعطي الأولوية لابتكار الذكاء الاصطناعي وإدماجه مع الحرص على إرساء أطر تنظيمية قوية. فهذا المنهج سينشئ بيئة آمنة ومسؤولة للذكاء الاصطناعي، ويساعد في المحافظة على الثقة العامة. وينبغي لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية أن تعطي الأولوية لوضع أساس قوي من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية وتوافر الكفاءات في مجال العمل الرقمي بين صفوف القوى العاملة. لقد أصبحت حقبة الذكاء الاصطناعي وشيكة، ونحن لا نزال قادرين على أن نضمن إمكانية تحقيقه للرخاء الذي يعم الجميع».

الذكاء الاصطناعي في قطر

خلال العام الاخير احتلّت دولة قطر المركز الثالث عربيًا في مؤشر الذكاء الاصطناعي العالمي الذي أصدرته شركة /تورتواز ميديا/ العالمية. وفي استقصاء رأي اجرته مؤسسة قطر على موقعها تحت عنوان ما هي المخاوف المتعلقة بزيادة استخدام وتأثير الذكاء الاصطناعي في دولة قطر؟

قال 28,22% ممن استطلع رأيهم انتشار المعلومات المضللة والأخبار الكاذبة، بينما اعرب 35,58% عن مخاوفهم من مخاطر انتهاك الخصوصية وأمن البيانات، وتخوف 16,56% من زيادة العزلة وضعف العلاقات الاجتماعية، وخشي 19,63% من التلاعب بالرأي العام.

ويهدف المؤشر إلى رصد التطورات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في دول العالم التي اختارت الاستثمار فيه، حيث ستؤثر هذه «الثورة» التكنولوجية على الأعمال والحكومة والمجتمع.

واعتمد المؤشر على معايير قسمت إلى 7 ركائز فرعية هي: المواهب، والبنية التحتية، والبيئة التشغيلية، والبحث، والتطوير، والاستراتيجية الحكومية والتجارة.

وخلال تصريح له لموقع مؤسسة قطر الالكتروني أوضح الدكتور أيمن أربد من جامعة حمد بن خليفة، عضو مؤسسة قطر، أن فهم أساسيات الذكاء الاصطناعي هو السبيل للحد من المخاوف المرتبطة بهيمنة هذه التقنية، ولذلك فان الذكاء الاصطناعي كان محط اهتمام لدولة قطر لسنوات طويلة، ويُعد الذكاء الاصطناعي أحد المحاور المهمة في استراتيجيات البحث العلمي في قطر بمؤسساتها المختلفة وكذلك في مؤسسة قطر وجامعة حمد بن خليفة».

ويضيف: «علاوة على ذلك، قام مجلس قطر للبحوث والتطوير والابتكار بتمويل العديد من المشاريع البحثية من خلال برامج الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي. ووفقاً لبرنامج «تسمو» التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يقدر حجم سوق الذكاء الاصطناعي في قطر بنحو 31 مليون دولار أمريكي في عام 2022، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 17,4% سنوياً ليصل إلى 58,8 مليون دولار أمريكي في عام 2026».

ويتابع: «وإدراكًا لأهمية هذا القطاع، قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالشراكة مع معهد قطر لبحوث الحوسبة، بتطوير استراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي التي تقوم على ست ركائز: رعاية المواهب، والوصول إلى البيانات، والتوظيف، وتحقيق الثروة، وتبني تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في جميع المجالات بالمستقبل، والقيادة الفكرية في أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، التي ستعمل على دفع تقدّم قطر نحو هذا التحوّل، كما قامت الوزارة بتعيين لجنة الذكاء الاصطناعي لوضع اللمسات النهائية على خطة التنفيذ في عام 2021».

5 مستشفيات قطرية صنفت كأفضل 250 مركزاً طبياً عالمياً

15.46 مليار دولار الحجم المحتمل للصناعة الصحية القطرية 2029

يوسف حاتم

في إطار رؤية قطر الوطنية 2030، تواصل قطر رحلتها نحو التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة، مع التركيز على تنويع مصادر دخلها بعيدًا عن الاعتماد على النفط. وفي هذا الإطار، يبرز قطاع الرعاية الصحية كلاعب أساسي في تعزيز التنمية المستدامة، حيث تركز الدولة على تطوير البنية التحتية والرقمنة لدفع عجلة التقدم في هذا المجال. وتتميز قطر باقتصاد مزدهر يوفر فرص عمل قوية وتنافسية وجذابة. إن النمو السريع في مجال الرعاية الصحية، إلى جانب منظومة الأعمال القوية، والبنية التحتية عالمية المستوى، والموقع الاستراتيجي، وشبكة الاتصالات المميزة، تجعل من دولة قطر موقعًا مثاليًا لتصنيع اللقاحات.

ووفق وكالة ترويج الاستثمار «يحتل قطاع الرعاية الصحية في دولة قطر المرتبة الأولى على مستوى العالم العربي، ومن المتوقع أن يتبوأ القطاع مكانة بارزة حيث من المقرر أن تصبح السياحة العلاجية واحدةً من المحركات الرئيسية لاستراتيجية التنويع الاقتصادي في الدولة. ونتيجةً لذلك، شهد قطاع الرعاية الصحية مستويات نمو غير مسبوقة، ويتوقع أن تصل قيمته إلى 12 مليار دولار نهاية عام 2024».

وتتحرك وزارة الصحة العامة وفق توجه استراتيجي يقضي بتقديم خدمات رعاية صحية متطورة، عبر أنظمة معلومات وتقنيات وحلول رقمية مبتكرة وحديثة، تُلبي احتياجات المستخدم النهائي ومزودي الرعاية الصحية والمشتغلين بالرعاية الصحية والجهات التنظيمية وغيرهم. حيث تسعى مبادرة الصحة الإلكترونية إلى تعزيز قدرة الوزارة على مراقبة التحديات الصحية وإدارتها ومواجهتها بشكل فعال، وضمان جودة الرعاية الصحية وتوفرها، ورصد عوامل المخاطر التي تهدد الصحة العامة.

نمو الاستثمارات

ويتماشى نمو الاستثمار في هذا القطاع مع ركيزة التنمية البشرية لرؤية قطر الوطنية 2030، ليجسد طموح الدولة في العناية بسكانها من مواطنين ووافدين، من خلال رعاية صحتهم الجسدية والنفسية. ويترافق هذا النمو مع تطوير مستوى خدمات الرعاية الصحية الحالية عبر الاستثمار في أحدث البُنى التحتية للرعاية الصحية ومنشآتها وتقنياتها.

وتمتلك قطر واحدا من أكبر القطاعات الصحية في الشرق الأوسط وأسرعها نموًا والذي تم تصنيفه على أنه الأول على الدول العربية، ويبلغ حجم الصناعة الصحية في قطر 12 مليار دولار حسب تقديرات الحكومة القطرية، وحسب تقرير حديث لمركز «فيتش سوليوشنز»، فمن المتوقع أن ينمو قطاع الرعاية الصحية في قطر بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ 5,2% ليصل إلى 15.46 مليار دولار في عام 2029.

وفي قطاع المستشفيات من المتوقع أن يحقق سوق المستشفيات في قطر نموا في الإيرادات بقيمة 5,92% لتصل إيرادات السوق إلى 2,846 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2029، مقارنة بـ 2,135 مليون دولار أمريكي في عام 2024، إلى جانب ذلك فقد تم تصنيف خمسة مستشفيات قطرية ضمن أفضل 250 مركزًا طبيًا أكاديميًا عالميًا، مما يعكس جودة مرافق الرعاية الصحية في الدولة ويعزز مكانة قطر كوجهة رائدة في تقديم الرعاية الطبية على مستوى عالمي.

وتوفر نسبة الطبقة الوسطى وزيادة معدلات الشيخوخة على المستوى العالمي أرضًا خصبة لنمو سوق المنتجات الصيدلانية. وفي هذا السياق، يوفر الاستثمار السخي لدولة قطر في البنية التحتية الصحية، والبحوث والتطوير، إلى جانب وجود هيكل قانوني راسخ والوصول إلى الكوادر المهنية، بيئة أعمال مُربحة للمستثمرين الأجانب الذين يتطلعون إلى دخول سوق المنتجات الصيدلانية.

إنجازات عالمية

انعكست هذه الإنجازات في حصول سعادة الدكتورة حنان محمد الكواري وزيرة الصحة العامة في قطر، على «أفضل وزير في العالم» في القمة العالمية للحكومات في دبي، تقديرًا لجهود الوزارة في تطوير القطاع الصحي، لتصبح بذلك أول شخصية عربية تفوز بجائزة أفضل وزير في العالم، في نفس الوقت حققت قطر انجازا صحيا في 2022 حيث أصبحت أول دولة تحصل جميع بلدياتها على تصنيف «مدينة صحية».

وفي ضوء هذا الإنجاز أشارت سعادة الدكتورة حنان محمد الكواري وزيرة الصحة العامة في قطر في تصريح لها إلى «أن دولة قطر تعتز بأنها أول دولة في العالم تحصل جميع بلدياتها على لقب المدينة الصحية من منظمة الصحة العالمية، وأنها أول دولة بعد الولايات المتحدة الأمريكية تحصل على الاعتماد الدولي لخدمات الصحة العامة على المستوى الوطني من البورد الأمريكي لاعتماد خدمات الصحة العامة إلى جانب الاعتمادات عالية المستوى للمؤسسات الصحية العامة، كاعتماد شبكة مستشفيات مؤسسة حمد الطبية ومستشفى سدرة من قبل اللجنة الدولية المشتركة (JCI)».

كما أشار البنك الدولي في تقرير له عن توقعات الاقتصاد الخليجي في 2024، إلى أن الاقتصاد القطري سيحقق نموا بسبب دعم القطاع السياحي وخاصة قطاع السياحة العلاجية وهو القطاع الذي تقدم فيه قطر نموا هو الأسرع بين دول الخليج حسب دراسة حديثة نشرت عن السياحة العلاجية في قطر، وقدرت الدراسة أن الإنفاق الصحي للفرد في قطر بلغ 1807 دولارات، ويعد هذا المعدل هو الأعلى في الشرق الأوسط، مما يعطي قطر مميزات استثنائية في قطاع السياحة العلاجية.

الاستثمارات الطبية

وتستفيد قطر بشكل ملحوظ من استثماراتها الطبية في تطوير المنتجعات الصحية والتي برزت فيها في الفترة الأخيرة مثل منتجع «زلال» الصحي وهو المنتجع الأول من نوعه في الشرق الأوسط الذي ينتهج الفلسفة الصحية وفلسفة العافية لدى المجتمع، وقد أشار تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال (Oxford Business Group) حول الاقتصاد القطري لعام 2024 إلى هذه التطورات في مجال السياحة الطبية، وتوقع أن تحقق قطر انتقالاً ناجحًا نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

وفي تعليقه على التقرير، صرح السيد أولبفر كورنوك، رئيس تحرير مجموعة أكسفورد للأعمال، قائلاً: «إن نتائج السياسة الاقتصادية القطرية تعكس الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة لتطوير اقتصاد المعرفة، إلى جانب التزام قطر بالنمو المستدام وإدراكها لأهمية المواهب والابتكار في تحقيق أهدافها الاقتصادية الطموحة».

إلى جانب ذلك فإن دولة قطر لا تكتفي بتطوير البنية التحتية الصحية الأساسية في قطر فحسب ولكنها تقوم بعملية استثمار واسعة في سوق الصحة الرقمية السوق الواعد في العالم، حيث أصبحت التكنولوجيا الرقمية جزءًا لا يتجزأ من تحسين جودة الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الصحية بطرق مبتكرة، فحسب آخر إحصاءات نشرها مركز الاحصائيات الأمريكي statista، فمن المتوقع أن تصل إيرادات سوق الصحة الرقمية في قطر إلى 122,50 مليون دولار أمريكي في عام 2024.

ويشير هذا النمو إلى تزايد الاهتمام بتبني التقنيات الرقمية في القطاع الصحي وتوسيع نطاق استخدامها. ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بمعدل سنوي مركب (CAGR) يبلغ 9,11% خلال الفترة من 2024 إلى 2029، مما سيؤدي إلى زيادة حجم السوق إلى 189,40 مليون دولار أمريكي بحلول عام 2029.

نموذج ناجح للرقمنة

ويعد مستشفى ذا فيو في قطر الذي طورته شركة إليجانسيا للرعاية الصحية والمرتبطة بمستشفى سيدارز سيناي في كاليفورنيا، أحد النماذج الناجحة والبارزة في مجال الصحة الرقمية في قطر، فالمستشفى يحتوي على 244 جناحا خاصا وغرف عمليات حديثة مزودة بمعدات روبوتية متقدمة تضاهي مثيلاتها في المؤسسات الطبية الرائدة في العالم.

وقد صرح السيد توماس إم. بريسيلاك، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة سيدارز سيناي قائلًا: «إن مستشفى ذا فيو يلتزم بأعلى المعايير الدولية من حيث نظام الرعاية الصحية المتكامل والتكنولوجيا الحديثة والمعدات الطبية الحديثة».

ويتوقع خبراء في مركز Insights10 للأبحاث بأن سوق السياحة الرقمية في قطر سيكون هو الأكبر في الخليج بحلول عام 2030 ويرى المركز في تقرير له أن استراتيجية وزارة الصحة القطرية تقدم رؤية شاملة وخطة للتطورات المستقبلية في مجال الصحة الإلكترونية، بما يتماشى مع المعايير العالمية. وفي نفس الوقت تولي قطر أيضًا اهتمامًا كبيرًا بالابتكار والبحث والتطوير كجزء من استراتيجيتها لتطوير النظام الصحي، فقد قامت قطر من خلال مؤسسة حمد الطبية بإنشاء شراكات مع مؤسسات بحثية ومراكز طبية دولية لتسريع تطوير تقنيات طبية جديدة وتعزيز القدرة على معالجة الأمراض النادرة والمعقدة، هذه المبادرات تشمل إنشاء مراكز بحثية متخصصة في المجالات الطبية المتقدمة، مثل الطب الجيني والطب الشخصي، مما يعزز قدرة قطر على توفير رعاية طبية مبتكرة وقائمة على الأدلة. كما تسهم هذه المشاريع في جذب الأبحاث العالمية إلى قطر، مما يعزز مكانتها كمركز عالمي للبحث والتطوير في مجال الرعاية الصحية.

منتجعات صحية متميزة

د. حنان الكواري حصلت على أفضل وزير في العالم

مستشفى ذا فيو في قطر

توماس بريسالك

وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته قطر في قطاع الرعاية الصحية، يظل التحدي الأكبر هو الحفاظ على استدامة هذا النمو وتطويره. فالاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الرقمية يتطلب استثمارات مستمرة في البنية التحتية التكنولوجية والأمن السيبراني. كما أن تنمية الكوادر البشرية المتخصصة تعتبر أمرًا حيويًا، حيث تحتاج قطر إلى جذب وتدريب المهنيين في مجالات طبية متقدمة مثل الطب الجيني والذكاء الاصطناعي في الرعاية الصحية. هذه التحديات تمثل فرصًا في نفس الوقت، حيث يمكن لقطر أن تستثمر في التعليم والبحث والتطوير لتعزيز قدراتها المحلية وتصبح مركزًا للابتكار الطبي في المنطقة.

وفي ظل توقعات البنك الدولي بأن يصل سوق السياحة العلاجية في الخليج إلى 28 مليار دولار بحلول عام 2024، فإن هذه تُعد فرصة اقتصادية كبيرة لقطر للاستفادة من مزايا الرعاية الصحية والبنية التحتية المتاحة لديها في خلق سوق كبير للسياحة العلاجية والمنافسة إقليميًا ودوليًا في هذا المجال.

ومؤسسة الرعاية الصحية الأولية هي المزود الأول غير الربحي للرعاية الصحية الأولية في دولة قطر. وتُكرس المؤسسة جهودها لتصبح الجهة الرائدة في تطوير وتحويل منظومة الرعاية الصحية لسكان دولة قطر، من خلال تشغيل وإدارة مجموعة متنوعة من المراكز الصحية، في جميع أنحاء الدولة.

ويعمل بالمؤسسة، التي تعتمد على الابتكار، أكثر من أربعة آلاف مختص يضطلعون بتقديم خدمات رعاية صحية شاملة وعالية الجودة ومتاحة بسهولة، بتكلفة ميسورة لمواطني قطر أو المقيمين بها أو زوارها.

جراحة العظام

وحسب وكالة ترويج الاستثمار من المستشفيات المتطورة الحديثة في قطر سيدار وهو أول مستشفى متخصص في جراحة العظام والطب الرياضي في منطقة الخليج، ويوفر المستشفى أفضل علاج طبي ممكن للإصابات الرياضية في منشأة حديثة، ويعمل به كوكبة من أمهر وأشهر ممارسي وباحثي الطب الرياضي في العالم.

ويُلبي سيدار احتياجات لاعبي كرة القدم والأندية والاتحادات الرياضية في جميع أنحاء دولة قطر، ويقدّم خدماته بانتظام للرياضيين الدوليين والمحترفين، بفضل تميزه في الطب الرياضي والعلاج الطبيعي وعلوم الرياضة وجراحة العظام وإعادة التأهيل.

وقد حصل سيدار على اعتماد مركز الفيفا للتقييم والأبحاث الطبية، ليصبح «مركز تميز طبي للفيفا» في عام 2009. وفي عام 2014، أصبح سيدار مركزًا بحثيًا للجنة الأولمبية الدولية للوقاية من الإصابات وحماية صحة الرياضيين. 2015، تم اعتماد مستشفى سيدار ليصبح «المركز المرجعي للاتحاد الدولي لكرة اليد لصحة الرياضيين والحكام».

ويوفر سيدار خدمات رعاية صحية متكاملة تبدأ من الوقاية من الإصابات، والتعامل معها، وتصل إلى تطوير الأداء. وتتمثل فلسفة سيدار في تزويد الرياضيين بالدعم السريري، والعلوم، والمنشآت، بما يمكنهم من بلوغ أقصى إمكاناتهم التدريبية والتنافسية، وذلك من خلال برامج تعليمية مُخصصة، ودعم في مجالات الصحة، بما يشمل التقييم البدني، والتغذية، وعلم النفس، وعلم وظائف الأعضاء، والتدريب البدني

إستراتيجية 2024 - 2030

وكتبت سعادة الدكتورة حنان محمد الكواري وزيرة الصحة العامة في قطر في تقديم سعادتها النسخة 2024-2030 من الإستراتيجية الوطنية للصحة تقول: «شكل إطلاق الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 لحظة تحول محورية في منظومة قطر الصحية، وكان لعمل الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 تأثير عميق على صحة السكان ونظام الرعاية الصحية في بلدنا في السنوات الخمس الماضية».

واستطردت: «لقد كانت إنجازات الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 واسعة النطاق فيما يتعلق بنتائج المرضى، بدءًا بتحسين صحة الأسنان للأطفال، ومرورًا بتحسين خدمات القبالة للنساء، وتيسير حصول كبار السن على الرعاية الصحية، وانتهاءً بتعزيز خدمات الصحة النفسية في مجتمعاتنا. وتتجلى التحسينات على مستوى النظام الصحي من خلال تطوير الإطار الوطني للثقافة الصحية، وإطلاق الملف الوطني للأمراض المزمنة في قطر، ووضع مبادئ توجيهية وطنية متعددة، بما في ذلك الصحة المهنية والعافية في مكان العمل».

وأضافت الدكتورة حنان محمد الكواري: كما أن هناك العديد من الإنجازات الأخرى للاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 التي يجب الاحتفال بها، وأود أن أشيد بالجهود البارزة لجميع المعنيين، وأشكرهم على مساهماتهم في صحة ورفاهية سكان قطر. لقد ساهمت الاستراتيجية الوطنية للصحة 2018-2022 في رفع معايير الجودة وإرساء أساس متين للتطوير المستمر لتقديم أفضل رعاية صحية لأمتنا».

وأوضحت «ستستند الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024-2030 من خلال التركيز على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: صحة السكان، مع التركيز على النتائج الفردية والسكانية؛ تقديم الخدمات، مع التركيز على مقدمي الخدمات والرعاية المتكاملة وتجربة المريض؛ وكفاءة النظام الصحي، مع التركيز على عوامل تمكين النظام الصحي. وتعكس مجالات الأولوية هذه التحديات المتبقية التي تواجهنا، بما في ذلك خفض معدل الإصابة بالأمراض غير الانتقالية، وتوحيد المسارات المتكاملة للمرضى، وتحويل نظامنا الصحي إلى نظام رقمي بالكامل. تولي الاستراتيجية الوطنية للصحة 2024-2030 تركيزاً قوياً على التنفيذ الذي سيضمن دعم المشاركين عبر المنظومة بشكل جيد لضمان تسليم المنجزات على مستوى المشروع. وعلى هذا النحو، لدي ثقة كبيرة في نجاح هذه الاستراتيجية».

أولبفر كورنوك

وخلصت للقول: «ساهم العديد من أصحاب المصلحة في تصميم النسخة الثالثة 2024-2030 من الاستراتيجية الوطنية للصحة من داخل النظام الصحي القطري، القطاعات الأخرى، المنظمات والخبراء وممثلي المرضى. كما أود أن أشكر كل مساهم على هذه الجهود الهائلة. رؤيتنا للنسخة 2024-2030 من الاستراتيجية الوطنية للصحة جريئة وواضحة، نطمح إلى تزويد سكان قطر بمجتمع يركز على الصحة، يدعمه نظام صحي متكامل، ويركز على التميز السريري والاستدامة والابتكار، وإنني أتطلع إلى أن أشهد تحقيق هذه الرؤية في السنوات القادمة».

استكمال العلاج في قطر

وفي ذات السياق بدأت شبكة من المراكز الصحية الخاصة تستثمر في دولة قطر وتقدم الخدمات السياحية العلاجية، وفي ذات السياق يقول الدكتور محمد سعدة -استشاري زراعة الأسنان وجراحة الفم في مركز ماربل الطبي- خلال مقابلة مع برنامج (مع الحكيم) على شاشة الجزيرة مباشر إن عددًا كبيرًا من المرضى كانوا يعالجون في الخارج، اختاروا استكمال العلاج داخل قطر. وأكد أن السياحة العلاجية قد حققت نموًا كبيرًا في دولة قطر، وارتفعت إيراداتها وخاصة في مدينة لوسيل والتي وقع عليها الاختيار لتكون مركزًا رئيسًا لمركز ماربل الطبي، كما أنها جاذبة للاستثمارات الكبيرة في مجال الرعاية الصحية.

وأشار إلى النمو الكبير في السياحة العلاجية المعاكسة، حيث استقبل مركز ماربل خلال الفترة الأخيرة عددًا كبيرًا من المرضى الذين كانوا يعالجون في الخارج، ولكنهم اختاروا استكمال العلاج داخل قطر. وأكد ضرورة الاهتمام براحة المريض النفسية من خلال توفير مكان واسع، وهو ما يميز مدينة لوسيل عن غيرها من المدن المزدحمة، مع سهولة التعامل والتحويل بين التخصصات عبر تقديم باقات تنافسية تسهم بشكل مهم في دعم السياحة العلاجية.

وتطرق إلى أن زيادة المرافق الصحية ومراكز الأسنان الخاصة في دولة قطر نتيجة ارتفاع عدد السكان والزوار في المنطقة ووجود منشآت جاهزة لهذا التحدي، عزز استمرار رفد الاقتصاد والسياحة العلاجية بعوائد مالية دائمة.

وأكد أن تقديم خدمات صحية متميزة، بات جاذبًا كبيرًا لمرضى من دول أوربية وآسيوية وأفريقية، كما أسهم في خفض نسب سفر أبناء قطر للعلاج في أوروبا وآسيا.

محمد سعدة

2.846 مليون دولار إيرادات سوق المستشفيات المحتملة 2029

1807 دولارات الأنفاق الصحي السنوي للفرد في قطر

28 مليار دولار قيمة سوق السياحة العلاجية الخليجية 2024

189.4 مليون دولار أمريكي سوق الصحة الرقمية المحتمل بحلول عام 2029

- قطر أول دولة تحصل جميع بلدياتها على تصنيف «مدينة صحية»
- نظام صحي متكامل قائم على التميز والاستدامة والابتكار

الاقتصاد الشعبي..

الواقـــع والمستقبل

صلاح يحيوي

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة تحديات رئيسية عديدة باتت تهدد وجودها الأمر الذي يستدعي تدخلا عاجلا من قبل الجهات المعنية في الدولة لإنقاذها عبر تقديم المزيد من التسهيلات والدعم الازم لها، وذلك ما تؤكده الجهات التى تتعامل مع المستثمرين ورواد الاعمال مثل غرفة قطر، وما يؤكده اصحاب تلك المشروعات، وعلى الرغم من قرارات وزارة التجارة والصناعة الأخيرة بتخفيض اسعار العشرات من الخدمات من أجل تخفيف الأعباء عن اصحاب تلك المشروعأت، بيد أن المستثمرين ورواد الاعمال والتجار يعتبرونها خطوة على الطريق الصحيح ويطالبون بالمزيد من التسهيلات والدعم لأجل الحفاظ على استمرارية مشروعاتهم والعمل على نموها واستدامتها، ومن بين تلك التحديات ضرورة إيجاد حلول لارتفاع إيجارات المكاتب والمخازن والمحلات التجارية، وضعف التمويل وتعقيد الضمانات البنكية وارتفاع الإيجارات وتعدد بعض التراخيص وارتفاع تكاليف الاستثمارات والاشتراطات المبالغ فيها من بعض الجهات، بالإضافة إلى عدم معرفة صغار المستثمرين بالقوانين الجديدة التي تنظم ريادة الأعمال، وعدم القدرة على عمل دراسات الجدوى القادرة على قراءة متطلبات السوق.في ظل غياب التخطيط وتشابه المشاريع التي تقدم نفس المنتج أو الخدمة والتي اغلبها ينحصر في المقاهي والمطاعم، اضف الى ذلك ارتفاع التكاليف التشغيلية من استقدام العمالة والايجارات والسكن والتأمين الصحي ناهيك عن قلة الخبرة لدى صغار المستثمرين وانعدام المعرفة وقلة التدريب.

د. راشد الكواري:

نطالب بخطة لتشييد المخازن والمكاتب تشبه أسواق الفرجان

يقول رجل الأعمال الأستاذ الدكتور راشد الكواري مالك مجموعة من الشركات العاملة بمجالات الزراعة والأمن الغذائي والاستشارات:» ان التخفيضات في قيمة الرسوم مقابل الخدمات التى أقرتها وزارة التجارة والصناعة وطالت مجموعة واسعة لعدد 256 خدمة تقدمها الوزارة للشركات والمستثمرين في جميع القطاعات لم تنعكس على اعماله بالنفع سوى في حدود ضيقة للغاية، وربما تكون انعكست تلك القرارات على اصحاب المشروعات الصغيرة الناشئة ورواد الأعمال وهذا تطور مهم وجيد، بيد أنها في تقديري أثرها لا يؤتي ثماره ويسهم في تنشيط حركة التجارة والاستثمار وينعكس على التنمية إلا في حالة مراجعة شاملة لإيجارات المكاتب والمحال والمخازن التى تمثل العائق الرئيسي امام تفعيل تلك التخفيضات في الرسوم التى تراوحت بين 30 الى 90%، ذلك لأن أسعار إيجارات المكاتب والمخازن مبالغ فيها للغاية وتعرقل نمو المشروعات بكافة انواعها وتسبب في فشل الكثير منها ».

واقترح الكواري في تصريحات ادلى بها لصحيفة لوسيل:» أن تتبنى الدولة خطة لتشييد المكاتب والمخازن وتأجيرها بأسعار مناسبة على غرار أسواق الفرجان، وهذا ان حدث فانه يساهم في تكملة الصورة ويعطي قرارات التجارة والصناعة دفعة كبرى تساهم في انطلاقة واسعة لعملية التنمية، لكون أن ذلك يخفف الأعباء بشكل حقيقي عن رواد الاعمال ويساهم في نمو حقيقي للمشروعات، وهذا لا ينفى أن القرارات التى صدرت قد استفاد منها الكثيرون من أصحاب المشروعات التي تساهم في عملية التنمية، واستوعبت الكثير ممن كانوا يفضلون العمل من خلال شبكات التواصل والانترنت ومن منازلهم دون تقنين لأوضاعهم، وهو ما يشير الى جدية الدولة في احداث نهضة تنموية شاملة يتوجب على الجميع ان يساهم في ازالة أية عراقيل تعوق انطلاقتها».

201.8 ألف منشأة تجاريـــــــــة صغيرة ومتوسطة تواجه حزمة من التحديات

الشيخ فيصل بن حمد بن جاسم آل ثاني:

تكلفـــة إيجـارات المكاتـب والمخازن في قطر عالية جدا

حول النتائج التى ترتبت على التخفيضات الاخيرة في قيمة الرسوم مقابل الخدمات بنسب تراوحت بين 30 الى 90% والتي طالت جانبا كبيرا من 256 خدمة تقدمها وزارة التجارة والصناعة، أوضح سعادة الشيخ الدكتور فيصل بن جاسم بن محمد ال ثاني رئيس مجلس ادارة مجموعة التعاضد «أن خطوة وزارة التجارة والصناعة في خفض التكاليف تعد خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، حيث تعكس حرص الوزارة على دعم وتنمية قطاعي التجارة والصناعة في الدولة. من المتوقع أن يكون لهذا الإجراء تأثير إيجابي كبير على الخدمات المتعلقة بتأسيس الشركات، إصدار السجلات التجارية، وترخيص المحال التجارية. نأمل أن تكون هذه المبادرة بداية لمزيد من التخفيضات التي تشمل الوزارات والهيئات الأخرى في مختلف القطاعات، مما سيعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ويفتح آفاقًا جديدة للاستثمار في الدولة».

واستطرد الشيخ الدكتور فيصل بن جاسم بن محمد ال ثاني قائلاً:» إن تخفيض الرسوم يعزز الثقة في الاقتصاد المحلي، حيث لا يقلل فقط من تكاليف التشغيل والتاسيس، بل يزيد أيضًا من ثقة المستثمرين في توجهات الدولة الداعمة للاعمال. قد تكون هذه الخطوة دافعًا للمزيد من الجهات الحكومية لتقديم مبادرات مشابهة، مما يخلق بيئة أعمال أكثر جاذبية. علاوة على ذلك، سيكون لهذا القرار تأثير مباشر على تكاليف شركات القطاع الخاص، خاصةً وأن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل 97% من القطاع الصناعي وفقًا لإحصائيات الغرفة التجارية. كما أن القرار يخفف كثيرًا من عبء التكاليف في الشركات الناشئة ودراسات الجدوى، مما يزيد من فرص نجاحها».

وبسؤال سعادته حول تكلفة إيجارات المكاتب والمخازن وانعكاساتها على تلك التخفيضات، والحلول التي يراها في مواجهة ارتفاع الايجارات اشار الى انه:» لا شك أن تكلفة إيجارات المكاتب والمخازن في قطر عالية جدا، وربما يشاركني الرأي الكثير إذا قلت بانها احدى المشكلات التي تواجه الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة وتحديدا تلك الشركات التي تعتمد في هيكلها التمويلي على البنوك او المؤسسات التمويلية بشكل كبير. خلال فترة التحضير لكاس العالم 2022 شاهدنا ارتفاعات عالية جدا في أسعار الإيجارات لكنني متفائل بشكل كبير في أن أسعار الإيجارات تتجه حاليا إلى نقطة التوازن. الدولة لها دور كبير في الوصول لهذا التوازن، شاهدنا على سبيل المثال مؤخرا قرار وزارة البلدية بتخفيض القيمة الايجارية لأراضي المنطقة الصناعية التابعة للوزارة، وغيرها من القرارات الحكيمة التي تهدف إلى دعم وتنمية القطاع الخاص».

وأكد سعادة الشيخ الدكتور فيصل بن جاسم بن محمد ال ثاني انه: «لتحقيق مزيد من التوازن في سوق الإيجارات، يعد التخطيط العمراني الموسع أمرًا ضروريًا. توسيع مناطق مثل لوسيل وبركة العوامر يمكن أن يقلل الضغط على الدوحة ويخفض تكاليف الإيجارات. ويمكن للحكومة أيضًا تحسين البنية التحتية وتقديم حوافز للشركات للنقل إلى تلك المناطق الجديدة، عبر تخفيضات إضافية في الرسوم أو دعم تكاليف النقل والإيجارات».

ومضى قائلاً:» بالإضافة إلى ذلك، قد تساهم الشراكات بين القطاعين العام والخاص في توفير مساحات مكتبية بأسعار معقولة، وذلك من خلال تقديم دعم حكومي للمشروعات الصغيرة في مراحلها الأولى، التكنولوجيا الرقمية تعد وسيلة فعالة أخرى لتقليل التكاليف التشغيلية، حيث يمكن للشركات تقليل اعتمادها على المكاتب الفعلية بالاستفادة من التجارة الإلكترونية والعمل عن بعد»

دعم المشروعات الصغيرة

وفيما يتعلق بمدى استفادة المشروعات الصغيرة الناشئة من تلك التخفيضات وانعكاساتها المستقبلية على قطاع الاستثمار قال سعادة الشيخ الدكتور فيصل بن جاسم بن محمد ال ثاني:» بالتأكيد الحظ الأوفر في الاستفادة من قرار تخفيض الرسوم سيكون من نصيب الشركات الناشئة. حيث ان الرسوم التي شملتها مبادرة التخفيض تشمل بنودا كثيرة لها علاقة بتأسيس الشركات والرخص الجديدة وغيرها مما سيحسن بالتأكيد من دراسات جدوى الشركات الناشئة وبالتالي فرص نجاحها. انا متحيز حقيقة لأي قرار يصب في نجاح أفكار المشاريع الصغيرة الناشئة فهم يمثلون المستقبل لتنويع الاقتصاد خصوصا وأن إحصائيات العام الماضي تقول بان أكثر من ألف شركة ناشئة ستسهم بنسبة 2% إلى 4% في الانتاج المحلي الإجمالي بحلول 2033 وتوفير أكثر من 40 ألف فرصة عمل، بالإضافة إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية».

واضاف:» ولضمان نجاح هذه الشركات، لا بد من دعم إضافي يتجاوز تخفيض الرسوم. أحد أهم الجوانب التي يجب التركيز عليها هو توفير حاضنات الأعمال. يمكن للحكومة أن تساهم في إنشاء حاضنات ومسرعات للشركات الناشئة، حيث تقدم الإرشاد والدعم الفني، بالإضافة إلى توفير مساحات عمل مشتركة بتكاليف منخفضة، مما يساعد الشركات في مراحلها الأولى، أن تظل مسؤولية دولة قطر في خلق فرص استثمارية ومشاريع جديدة تظل أحد العوامل الأساسية في جذب الاستثمارات وأصحاب رؤوس الأموال. من خلال تقديم بيئة مشجعة للأعمال وخفض التكاليف، تواصل الحكومة تعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي وفتح آفاق جديدة للمستثمرين المحليين والدوليين. المبادرات الحكومية المستمرة، المتماشية مع رؤية قطر الوطنية 2030، تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار وتطوير البنية التحتية المستدامة، مع التركيز على التنوع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على قطاع النفط والغاز. رؤية قطر 2030 تسعى إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة، وهذا يتطلب دعم الابتكار وريادة الأعمال.

وخلص سعادة الشيخ الدكتور فيصل بن جاسم بن محمد ال ثاني للقول» ان لهذه الرؤية دورًا حيويًا في توفير بيئة مواتية للنمو المستدام للمشروعات الناشئة. التركيز على الابتكار والتكنولوجيا، وتسهيل الإجراءات الاستثمارية، سيسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز الاقتصاد الوطني بشكل مستدام وفعال، مما يدفع بالدولة نحو تحقيق أهدافها المستقبلية».

الشيخ سعود بن ثامر بن محمد بن جاسم آل ثاني:

نعمل على دعم النمو والابتكار وخلق اقتصاد قوي ومستدام

يقول سعادة الشيخ سعود بن ثامر بن محمد بن جاسم ال ثاني، رئيس مجلس إدارة مجموعه شركات اس تي ام للترجمة:» ان صدور قرارات وزارة التجارة والصناعة تطور محمود ومتغير مهم احدث نقلة نوعية ملحوظة في مسار عملية الاستثمار والتنمية في الدولة، وساهم في اقبال رواد الأعمال ممن يرغبون في تأسيس الأعمال على اصدار السجلات التجارية والحصول على الرخص التجارية. وأدت القرارات الى تغلب رواد الأعمال على التحديات المالية وتقليل تكلفة مشروعاتهم. وفي الأونة الاخيرة، جعلت تلك القرارات بيئة الأعمال أكثر جذباً للاستثمارات الأجنبية بعد تخفيض الرسوم للتساوى مع رسوم الشركات الوطنية وهو ما تعكسه الأرقام الرسمية ».

واستطرد سعادة الشيخ سعود قائلاً لصحيفة لوسيل:» أن تخفيض رسوم الخدمات انعكس بدوره على عملية التنمية وساهم بصورة ملحوظة في الحد من توا صل ارتفاع الاسعار للكثير من السلع وبدء انخفاضها اثر تخفيف الأعباء على المنتجين، في أعقاب تعزيز تنافسية القطاع التجاري والصناعي المحلي وتشجيع المستثمرين لتوسيع أعمالهم والدخول في قطاعات جديدة، وذلك ما لمسناه وفعلنا في مجموعة شركات اس تي ام للترجمة».

واوضح «ان التخفيضات على الرسوم عززت من السيولة المالية في الشركات وساهمت في تقليل تكاليف التشغيل، الأمر الذي سوف ينعكس بالإيجاب على تنفيذ اهداف استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة 2024-2030 ويعزز النمو الاقتصادي المستدام والتنويع الاقتصادي وتطوير بيئة الاعمال سعيا لتحقيق رؤية قطر 2030».

وخلص سعادة الشيخ سعود بن ثامر بن محمد بن جاسم آل ثاني للقول « ان تخفيض الرسوم عكس التزام الحكومة بدعم الاستثمار وزاد من ثقة المستثمرين في الاقتصاد المحلي، ومثل خطوة ايجابية كبيرة تجاه تحسين مناخ الاعمال وزيادة النشاط الاقتصادي في الدولة ورفع معدلات العوائد على الاستثمار، ونتمنى ان تكون تلك بداية مرحلة لمواصلة دعم النمو والابتكار وخلق اقتصاد قوي ومستدام ».

أ.د. بثينة الأنصاري:

تعزيز التنوع الاقتصادي بعيداً عن الاعتماد الريعي

من اجل توظيف تلك المشروعات الاستثمارية بمختلف انواعها تطرح الأستاذة الدكتورة بثينة الأنصاري خبيرة التخطيط الاستراتيجي والادارة العامة على حسابها بتويتر خريطة طريق مكونة من 6 بنود من أجل تعزيز التنوع الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد الريعي وتقول «حيث لا يمكننا الاستغناء عن النفط والغاز ولكن يمكننا تعزيز التنوع واستمرارية النمو والتقدم من خلال استراتيجية شاملة تتضمن ست نقاط رئيسية يمكن التركيز عليها ألا وهي، الاستثمار في التعليم والتدريب عبر تطوير برامج تعليمية ومهنية تركز على المهارات التي تتماشى مع القطاعات غير النفطية، مثل التكنولوجيا، والعلوم، والسياحة، والخدمات المالية، لتعزيز قدرة القوى العاملة المحلية على تلبية متطلبات السوق المتنوعة.

الى جانب:»تطوير قطاع التكنولوجيا والابتكار: دعم ريادة الأعمال والابتكار من خلال توفير الحوافز للشركات الناشئة، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحفيز البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي».

فضلا عن: «تنمية القطاع السياحي والثقافي: التركيز على تطوير صناعة السياحة والثقافة من خلال تحسين المرافق السياحية، والحفاظ على التراث الثقافي، والترويج للوجهات السياحية، مما يساهم في جذب الاستثمارات وتعزيز الاقتصاد المحلي».

إضافة الى: «تعزيز القطاع الزراعي والصناعات الغذائية: دعم الإنتاج الزراعي المحلي وتحسين تقنيات الزراعة والصناعات الغذائية لزيادة الاكتفاء الذاتي وتصدير المنتجات الزراعية والغذائية» وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: وضع سياسات جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات غير نفطية، مثل الصناعة، والخدمات، والتعليم، مما يساهم في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص عمل جديدة.

وتختتم الأنصاري بالإشارة الى «تنمية الصناعات التحويلية: تطوير قطاع الصناعات التحويلية من خلال توفير الحوافز للشركات المحلية والدولية للاستثمار في هذا المجال، وتحسين البنية التحتية الصناعية، مما يسهم في خلق قيمة مضافة من خلال تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية».

محمد يورك:

100% تملك الأجانب للمشروعات خطوة مهمة

يقول محمد يورك مدير شركة فاست للمقاولات:» ان تخفيض الرسوم للانشطة التجارية شكل حدثا مهما استفاد منه كل رجل أعمال في الدولة وانعكس ايجابا على المستهلك وخفض من تكلفة كل منتج او خدمة وخفف المصاريف عن الشركات او المحال وضمن تجديد السجلات دون تأخير، كما أن الموضوع المهم أيضا نسبة التملك لرأس المال الأجنبي 100% لمعظم الأنشطة في الدولة الأمر الذي ساهم في جذب رؤوس الأموال من الخارج وضمن عدم التهرب الضريبي، وعدم التستر التجاري وسينعكس ايجابا في المستقبل القريب، ويحد من مشاكل الشركات، والأهم من كل هذا سيضمن دعم الحكومة للشركات الوطنية وسيتم حصرها بكل تأكيد، ونشكر وزير التجارة سعادة الشيخ محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني.

محمد بن طوار الكواري نائب أول رئيس مجلس إدارة غرفة قطر لـ «لوسيل»:

تحديات رئيسية تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة... تتطلب دعماً حكومياً عاجلاً

قال سعادة السيد محمد بن أحمد طوار الكواري، النائب الأول لرئيس مجلس إدارة غرفة قطر، ان هنالك أكثر من 12 تحديا رئيسيا تواجه الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأن التغلب على هذه التحديات يتطلب دعما حكوميا من خلال طرح فرص الاعمال والمشروعات امام القطاع الخاص، مشيرا الى ان الحكومة هي المحرك الرئيسي لقطاعات الاعمال، وبالتالي مطلوب منها طرح الفرص والمشروعات للقطاع الخاص لكي تبقى وتيرة الأعمال متسارعة ويظل النشاط الاقتصادي في نمو متصاعد. وأشار بن طوار في مقابلة أجراها مع صحيفة لوسيل الى ان القطاع الزراعي على سبيل المثال يواجه تحدي الاستمرار في ظل غياب رؤية واضحة لدعم الصناعات الغذائية، داعيا الى ضرورة دعم العاملين في قطاع الامن الغذائي من قبل الجهات الرسمية وذلك بوضع رؤية تدعم عملهم ومنها شراء منتجاتهم وعمل خطة لاستيعابها من خلال تأسيس صناعة غذائية تستوعب منتجاتهم، كما دعا الى خلق جيل من المستثمرين الصناعيين وخاصة في صناعة البتروكيماويات من خلال وضع آلية دعم تمكنهم من تأسيس مشروعات مختلفة في هذا المجال الذي تتميز به قطر كدولة منتجه للنفط والغاز. وأوضح بن طوار الى هنالك تحديات أخرى تواجه الشركات في قطر ابرزها أبرزها ضعف التمويل، تعقيد الضمانات البنكية، ارتفاع الإيجارات، تعدد بعض التراخيص، ارتفاع تكاليف الاستثمارات، مشددا على ضرورة أن يكون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مساهمة واضحة وفاعلة في المشاريع الكبرى التي تقام بالدولة، وذلك من خلال اعطائهم الفرصة للدخول في هذه المشاريع ، ومن خلال توفير حزم دعم ومحفزات استثمارية إضافية أمام هذه الفئة تمكنها من الاستمرارية والنمو والتطور. وثمن بن طوار قرار وزارة التجارة والصناعة بتخفيض رسوم الخدمات معتبرا إياه خطوة على الطريق الصحيح، مضيفا: «إن المطلوب أيضا دعم شركات القطاع الخاص ووجود تسهيلات أكبر للشركات وتخفيض رسوم مختلف الجهات الأخرى التي لها علاقة بالقطاع الخاص، فالقطاع الخاص القطري يتطلع إلى مزيد من التسهيلات والمحفزات الاستثمارية والتي ستعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني »..

وفيما يلي نص المقابلة:

حـــاوره: صلاح بديوي

20 % المساهمة الخاصة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وهي دون طموحاتنا

نطالب بزيادة رأسمال بنك قطر للتنمية لتمكينه من التوسع في تمويل الشركات

ما هو دور الغرفة في مواجهة التحديات التي تعوق نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

لا شك أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعتبر العمود الفقري لأي اقتصاد قوي ومتنوع، فهي تساهم بشكل كبير في خلق فرص عمل وتقديم منتجات جديدة إلى السوق المحلي، كما أن رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والناشئة لهم دور رائد في الاقتصاد الوطني إلا أن هذا القطاع يواجه بعض التحديات التي تحتاج إلى تضافر كافة الجهود لحلها حتى تستمر هذه المشاريع وتنمو وتصبح قادرة على المساهمة في مسيرة التنمية الشاملة التي تشهدها البلاد في مختلف القطاعات.

ونعتقد أن أبرز هذه التحديات هي، ضعف التمويل، تعقيد الضمانات البنكية، ارتفاع الإيجارات، تعدد بعض التراخيص، ارتفاع تكاليف الاستثمارات، الاشتراطات المبالغ فيها من بعض الجهات، بالإضافة إلى عدم معرفة صغار المستثمرين بالقوانين الجديدة التي تنظم ريادة الأعمال، وعدم القدرة على عمل دراسات الجدوى القادرة على قراءة متطلبات السوق.

هذا بالإضافة إلى غياب التخطيط، وتشابه المشاريع التي تقدم نفس المنتج أو الخدمة والتي أغلبها ينحصر في المقاهي والمطاعم، أضف إلى ذلك ارتفاع التكاليف التشغيلية من استقدام العمالة والإيجارات والسكن والتأمين الصحي ناهيك عن قلة الخبرة لدى صغار المستثمرين وانعدام المعرفة وقلة التدريب.

والغرفة من جانبها تسعى إلى تعزيز التعاون مع الجهات المعنية بالدولة من أجل هذه التحديات وتوفير الدعم المناسب لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الناشئة، وذلك من خلال تبني المبادرات وتنظيم الفعاليات الداعمة لهذه الفئة ومساعدتها على الترويج لمنتجاتها من خلال المعارض التي تشارك فيها أو تنظمها الغرفة.

> لا تزال رسوم الإيجارات مرتفعة وتشكل عائقاً أمام صغار المستثمرين
>
> بيئة الأعمال تحتاج إلى تسهيلات ودعم حكومي يشجع دخول المستثمرين

كما نعتقد أنه ينبغي أن يكون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مساهمة واضحة وفاعلة في المشاريع الكبرى التي تقام بالدولة، وذلك من خلال توفير حزم دعم ومحفزات استثمارية إضافية أمام هذه الفئة تمكنها من الاستمرارية والنمو والتطور.

كما أنه مطلوب من الحكومة أن تعمل على طرح مزيد من الفرص للقطاع الخاص مدعومة بتسهيلات وخطة إستراتيجية لتنشيط الاقتصاد، إضافة إلى طرح مشروعات كبرى يستثمر فيها القطاع الخاص ومدعومة من الجهات الرسمية لتحريك الاقتصاد وتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية.

تسهيلات أكبر للشركات

خفضت وزارة التجارة والصناعة رسومها بنسبة تتراوح بين 30 إلى 90 % على جانب كبير من خدماتها... ما هي انعكاسات هذا التخفيض على بيئة التنمية والاستثمار خلال الفترة الماضية والمستقبلية؟

في البداية، نود أن نُثمن قرار وزارة التجارة والصناعة المُتعلق بتخفيض رسوم الخدمات التي تقدمها لقطاعات الصناعة والتجارة وتنمية الأعمال والتي وصلت في بعض القطاعات إلى 90 %.

كما نود أن نُعرب عن شكرنا باسم غرفة قطر ومجتمع الأعمال للحكومة الموقرة على دعمها المتواصل للقطاع الخاص وسعيها الحثيث إلى إفساح المجال له باعتباره شريكا حقيقيا للقطاع العام في مسيرة التنمية الشاملة في الدولة.

ونعتقد أن هذه الخطوة سوف تنعكس إيجابا على قطاعات الأعمال بالدولة، من حيث المساهمة في تعزيز مناخ الاستثمار وفتح مجالات أوسع أمام القطاع الخاص نحو الاستثمار في مختلف القطاعات الاقتصادية، ولكن ذلك يتطلب خطوات أخرى من الجهات الرسمية مثل دعم شركات القطاع الخاص ووجود تسهيلات أكبر للشركات وتخفيض رسوم مختلف الجهات الأخرى التي لها علاقة بالقطاع الخاص، فالقطاع الخاص القطري يتطلع إلى مزيد من التسهيلات والمحفزات الاستثمارية والتي ستعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بشكل عام وزيادة جاذبية الاستثمار في الدولة وزيادة الاعتماد على المنتج الوطني وزيادة الصادرات القطرية.

قيمة الإيجارات والاستثمارات

هل يشكل ارتفاع الإيجارات تأثيراً أمام انطلاقة تنموية على ضوء التخفيضات الأخيرة برسوم الخدمات؟

بكل تأكيد، فلا تزال رسوم الإيجارات مرتفعة وتشكل عائقاً أمام صغار المستثمرين، ولكنها تخضع لمعادلة العرض والطلب، ونعتقد أنها سوف تنخفض تدريجيا ومع مرور الوقت حيث توجد وفرة في السوق.

ونعتقد أن هنالك حاجة لتخصيص مزيد من الأراضي الصناعية بأسعار رمزية حيث سيسهم ذلك في الحد من ارتفاع أسعار الإيجارات.

ما هي قيمة الاستثمارات التي جذبتها دولة قطر خلال العام الأخير في شتى المجالات؟

لا شك أن الدولة قد نجحت في جذب الشركات الكبرى والمشاريع الكبرى، ولكن بيئة الأعمال لا تزال بحاجة إلى دعم حكومي يشجع دخول المستثمرين الأجانب والمحليين أيضا.

صحيح أن دولة قطر احتلت المرتبة الأولى حسب البيانات السنوية الصادرة عن «اف دي آي انتليجنس» لأكثر الدول الجاذبة للمشاريع الخارجية في عام 2023، متقدمة على الكثير من البلدان.

وخلال العام الماضي، استقطبت الدولة استثمارات أجنبية تقدر بـ 23.7 مليار دولار أمريكي، مما يعزز مكانتها كوجهة استثمارية عالمية رائدة.

ولكن أين القطاع الخاص من هذه الاستثمارات، هذا هو السؤال الذي ينبغي الإجابة عليه، ونعتقد أن القطاع الخاص يحتاج إلى تسهيلات ودعم من الدولة من خلال زيادة فرص التمويل وتشجيع دخول الشركات القطرية كشريك مع الشركات العالمية التي تأتي للاستثمار في قطر بحيث يتم جذب هذه الشركات العالمية إلى السوق المحلي من خلال تعاقدها مع شركات قطرية خصوصا في قطاع الصناعة والصناعات التي تتطلب تقنيات عالية، لتحقيق أهداف الدولة في توطين الصناعات التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة.

ما هي مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؟

نعتقد أن نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لا تزال دون مستوى طموحاتنا فهي لا تتعدى الـ 20 %، ونعتقد أن زيادة هذه النسبة تتطلب دعما من الدولة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، في السنوات الأخيرة رأينا العديد من الاستثمارات المحلية في قطاع الأمن الغذائي، وقام رجال أعمال قطريون بتحدي عوامل المناخ والبيئة وقاموا بضخ الأموال في مشروعات زراعية وغذائية، ولكن هؤلاء بحاجة إلى دعم الدولة ليتمكنوا من الاستمرار، فالمطلوب أن تكون هنالك رؤية واضحة لدعم الصناعات الغذائية.. وهذا الأمر ينطبق على قطاعات أخرى، فالشركات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى دعم الدولة ليكون لها دور مهم في النشاط الاقتصادي.

تخفيض رسوم البنوك التجارية

دور البنوك في تقديم حلول مناسبة لرواد الأعمال الذين يسعون لتوسيع أعمالهم أو إنشاء مشاريع جديدة؟

البنوك تقوم بدور حيوي ورائد في دعم ريادة الأعمال ومساعدة رواد الأعمال في تأسيس وتطوير وتوسيع أعمالهم التجارية، من خلال تمويل المشروعات وابتكار برامج تمويلية تدعم مشروعات رواد الأعمال، فضلا عن الدور الذي يلعبه بنك قطر للتنمية في دعم رواد الأعمال وتوفير خدمات التدريب والاستشارات ودعم حاضنات الأعمال ومسرعات النمو.

ولكن نعتقد أن هنالك ضرورة لزيادة رأس مال بنك قطر للتنمية لتمكينه من التوسع في تمويل الشركات. وبالنسبة للبنوك التجارية فإن هنالك حاجة ملحة إلى تخفيض رسوم الخدمات المصرفية التي تقدمها هذه البنوك للشركات وقطاع الأعمال، وذلك بما يتواكب مع القرارات الوزارية الأخيرة المتمثلة في تخفيض رسوم الخدمات التي تقدمها وزارة التجارة والصناعة، وتخفيض القيمة الإيجارية لأراضي المنطقة الصناعية التابعة لوزارة البلدية، وبما يدعم مناخ الاستثمار والأعمال في قطر.

ونعتقد أن تخفيض رسوم الخدمات المصرفية يمكن أن يساعد في تخفيف الأعباء عن الشركات وقطاع الأعمال، على سبيل المثال رسوم القروض التجارية ورسوم التمويل وإعادة التمويل وعمولات ورسوم التسهيلات التمويلية ورسوم تمويل عقود المشاريع وتمويل الرهون وتمويل الواردات ورسوم خطابات الاعتماد ورسوم خدمات الحساب والبطاقة التجارية والصادرات، وغيرها من الخدمات العديدة التي تقدمها البنوك لقطاعات الأعمال.

> نطالب برؤية واضحة لدعم الصناعات الغذائية في الدولة
>
> هنالك حاجة ملحة إلى تخفيض رسوم الخدمات المصرفية للبنوك التجارية

دور غرفة قطر في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة؟

تولي غرفة قطر الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى وذلك انطلاقا من دورها الحيوي في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق، تقوم الغرفة بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة لدعم هذه الفئة وحل كافة المعوقات التي تواجهها وتبني المبادرات الداعمة لها وتنظيم المسابقات التي تدعم الأفكار الابتكارية لرواد الأعمال.

كما تقوم باستضافة المؤتمرات والملتقيات وورش العمل التي تبحث سبل تطوير هذه المشاريع، ومن أبرزها «مؤتمر الشركات الصغيرة والمتوسطة» والتي استعرض في ثلاث نسخ تجارب ناجحة في عدد من الدول الأجنبية.

كما تقوم الغرفة بمساعدة رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة على الترويج لمنتجاتهم من خلال المعارض التي تنظمها أو تشارك فيها الغرفة، وعلى رأسها معرض «صنع في قطر».

التنويع الاقتصادي

أبرز القطاعات التي من شأنها أن تُسرع من عملية التنويع الاقتصادي في قطر؟

تعتبر إستراتيجية التنويع الاقتصادي من أهم أهداف رؤية قطر الوطنية 2030، وتسعى الدولة بشكل كبير إلى تحقيق هذا الهدف الإستراتيجي.

ونرى أن هناك العديد من القطاعات التي تشكل الركائز الأساسية لتنويع مصادر الدخل بعيداً عن الاعتماد على قطاع النفط والغاز.

وتشمل هذه القطاعات التكنولوجيا والابتكار والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والسياحة والضيافة والزراعة والأمن الغذائي والصناعة بكافة أنواعها وخصوصا البتروكيماويات، والتعليم والرعاية الصحية وغيرها.

وبشكل عام، تمتلك قطر إمكانات هائلة لتحقيق تنويع اقتصادي ناجح، مع الاستمرار في الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير التشريعات، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار، ولكننا نؤكد كذلك بأن تحقيق التنويع الاقتصادي يتطلب توفير الدعم الحكومي للقطاع الخاص من خلال خلق فرص استثمارية للقطاع الخاص، وأن يكون التعاقد مع الشركات الأجنبية عن طريق شركات محلية.

وإضافة إلى ذلك فهنالك العديد من الشركات القطرية تمتلك خبرة في السوق العالمي ولكنها تحتاج إلى دعم حكومي لكي تصبح شركات عالمية، فهنالك فرص استثمارية مجدية في دول عديدة ولكن الشركات القطرية تحتاج إلى الدعم لكي تستثمر فيها وتتحول الى العالمية.

أهمية التركيز على معايير الحوكمة والبيئة والتنمية الاجتماعية؟

هناك علاقة ارتباط وثيقة بين معايير الحوكمة والبيئة والتنمية الاجتماعية (ESG) وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي.

ولذلك أصبحت هذه المعايير جزءًا لا يتجزأ من إستراتيجيات الشركات في مجتمع الأعمال.

إن تطبيق هذه المعايير يسهم في تحقيق عدة أهداف من بينها تحسين سمعة الشركات وجذب الاستثمارات وتقليل المخاطر واستدامة الأعمال وتعزيز الابتكار والتطوير، والمساهمة في تحقيق رؤية قطر 2030 والتي تركز على تحقيق الاستدامة في كافة المجالات.

وفي هذا الصدد، انضمت غرفة قطر في العام 2020 إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والذي يعتبر أكبر مبادرة عالمية لاستدامة الشركات، حيث تقوم الغرفة بتوعية القطاع الخاص بهذه المبادرة ودفعه إلى المشاركة في تطبيق المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة.

خريطة الأعمال:

استمرار النشاط التجاري بفاعلية

أظهرت بيانات بوابة «خريطة الأعمال» الرسمية لدولة قطر حتى نهاية اغسطس الماضي أن عدد المنشآت التجارية الحالية وصل إلى 201823 منشأة تم تسجيل 11657 منها خلال العام السابق. ووفقًا للبيانات التي تضمنتها خريطة الأعمال فإنه جرى تسجيل 4147 منشأة خلال آخر 6 شهور و147منشأة خلال آخر 3 شهور، مما يعكس استمرار النشاط التجاري بفاعلية. وأشارت البيانات التي رصدتها إلى أن الإنشاءات والمقاولات العامة تتصدر أكثر أربعة أنشطة إقبالًا وبلغ عدد المنشآت 29.8 الف سجل ثم التجارة في مواد البناء بعدد 23.8 الف منشأة وبعدها التجارة في المواد الغذائية 15.8 الف، والتنظيف العام السكني 15.2 الف « وكشفت عن إنجاز 591 طلب إضافة لفرع جديد، فيما نفذت 85 حملة تفتيشية للتأكد من صلاحية السجلات والرخص التجارية. كما كشفت عن بلوغ طلبات براءة الاختراع التي تم إيداعها محليا 284 طلبا، فيما بلغ عدد طلبات إيداع علامة تجارية 2485 طلبا، بينما بلغ عدد العلامات التجارية المسجلة 1351 علامة. وفي السياق ذاته كشفت إحصاءات الوزارة، حول قطاع المستهلك عن إصدار 3318 رخصة للإعلان عن العروض الترويجية والتنزيلات والسحب على الجوائز، وتنفيذ 6741 حملة تفتيشية لمراقبة مدى التزام المحلات بقانون حماية المستهلك. وحول إحصاءات قطاع الصناعة بالوزارة، أشارت إلى تلقي عدد 130 طلبا لزيادة وتعديل البيانات الإنتاجية للمصانع، فضلا عن تجديد الموافقة المبدئية إلى 8 طلبات، وتجديد ترخيص 87 تشغيلا صناعيا (شهادة القيد).

دراسة:

دور مهم للمشروعات المنزلية في دعم ريادة الأعمال

تكشف دراسة حول المشاريع المنزلية في قطر أعدها بنك التنمية وتعاونت فيها وزارتا العمل، والشؤون الاجتماعية مركزا بداية ونماء، وغرفة قطر أن المشروعات المنزلية تلعب دورا مهما في تعزيز روح ريادة الأعمال في قطر باعتبارها مصدرًا لبدء مشروع تجاري، وفرصة لتجربة الأفكار بصورة عملية على نطاق صغير وتشير التقديرات إلى وجود من 3 إلى 4 آلاف مشروع يعمل في منازل مواطنين ومقيمين، و8 الى 11 الفا هو عدد تقديري للأشخاص الذين يعملون في مشروعات منزلية، ويقدر متوسط الإيرادات الشهرية لتلك المشروعات من 38 الى 50 مليون ريال، ومن بين اصحاب المشروعات المنزلية 89% نساء 41% في عمر 41 فما فوق، و64% متزوجا، و58% من اصحاب المشروعات هم مؤهلون جامعيون، 94% ممن لديهم وظائف بتلك المشروعات يعملون في وظائف حكومية، 62% من بينهم لديهم 10 سنوات خبرة في العمل او اكثر، واهم الانشطة التي يعملون بها الخياطة 34%، و33% المنتجات الحرفية،18% مستحضرات التجميل، و15% منها تقوم بالتصدير خارج قطر،67% اسسوا المشروعات لممارسة هواياتهم».

وحددت وزارة التجارة والصناعة تصنيف المشاريع الصغيرة المتوسطة وفقًا للقرار الوزاري رقم 250 لسنة 2018 بشأن التعريف الموحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك انطلاقًا من اهتمام الدولة بتنمية القطاع الخاص عامة والمشاريع الصغيرة بصورة خاصة.

وأشارت الوزارة إلى أنه تم تصنيف المشاريع وفقًا لحجم قوة العمل والعائد السنوي، حيث تم تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها الشركات المؤسسة وفقًا للقوانين القطرية، والتي لا يزيد حجم قوة العمل بها عن 250 عاملًا، ولا يتجاوز عائدها السنوي 100 مليون ريال.

وتشمل المشاريع ثلاث فئات: المشاريع متناهية الصغر: وهي الشركات التي لا يزيد حجم قوة العمل بها عن 10 عمال، ولا يتجاوز عائدها السنوي مليون ريال قطري، والمشاريع الصغيرة: هي الشركات التي لا يزيد حجم قوة العمل بها عن 50 عاملًا ولا يقل عن 11 عاملًا، ولا يتجاوز عائدها السنوي 20 مليون ريال ولا يقل عن مليون ريال. والمشاريع المتوسطة: هي الشركات التي لا يزيد حجم قوة العمل بها عن 250 عاملًا ولا يقل عن 51 عاملًا، ولا يتجاوز عائدها السنوي 100 مليون ريال ولا يقل عن 20 مليون ريال.

وأوضحت الوزارة أن التعريف يقتصر على منشآت الأعمال الخاصة الربحية المستقلة فقط، وتُستبعد من هذا التعريف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، الهيئات الدبلوماسية، المؤسسات الخاصة ذات النفع العام، منشآت الأعمال المملوكة للهيئات والمؤسسات العامة، والشركات التي تساهم فيها الدولة.

وأعلن بنك قطر للتنمية عن إطلاق الدليل الإرشادي الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2024 بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة، في إطار حرصه على تسهيل وصول المعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الموارد والدعم اللازم لرواد الأعمال وأصحاب الشركات في قطر، سواء كانوا في مرحلة تأسيس الشركات أو في مرحلة تنمية وتوسيع أعمالهم.

وإلى جانب 556 شركة من قطاع التصنيع، يتضمن الدليل الآن الشركات العاملة في قطاع الخدمات، بوجود أكثر من 399 شركة من هذا القطاع. وتكمن أهمية دعم قطاع الخدمات في دوره الحيوي في تعزيز تنافسية الشركات القطرية على المستويين المحلي والدولي؛ إذ يعمل قطاع الخدمات كمحفز رئيسي للابتكار، ويسهم بشكل كبير في تحسين جودة الحياة والخدمات المقدمة للمجتمع. ومن خلال دعم شركات هذا القطاع، يسعى بنك قطر للتنمية إلى تحقيق تنمية متوازنة تشمل كافة القطاعات الاقتصادية، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني ككل.

العدد 2807 – الأربعاء 6 ربيع الآخر 1446 هـ ـ 9 أكتوبر 2024

المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للاقتصاد الوطني

" تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولة تحديات رئيسية عديدة باتت تهدد وجودها، الأمر الذي يستدعي تدخلا عاجلا من قبل الجهات المعنية في الدولة لإنقاذها عبر تقديم المزيد من التسهيلات والدعم اللازم لها، وعلى الرغم من قرارات وزارة التجارة والصناعة الأخيرة بتخفيض أسعار العشرات من الخدمات من أجل تخفيف الأعباء عن أصحاب تلك المشروعات، بيد أن المستثمرين ورواد الأعمال والتجار يعتبرونها خطوة على الطريق الصحيح ويطالبون بالمزيد من التسهيلات والدعم لأجل الحفاظ على استمرارية مشروعاتهم والعمل على نموها واستدامتها. "

201823
منشأة تجارية بالدولة

11657
منشأة تم تسجيلها 2023

4147
منشأة تم تسجيلها أول 6 شهور

1147
منشأة خلال آخر 3 شهور

4 أنشطة الأكثر إقبالا

29.8	ألف منشأة سجل الإنشاءات والمقاولات العامة
23.8	ألف منشأة سجل التجارة في مواد البناء
15.8	ألف سجل التجارة في المواد الغذائية
15.2	ألف سجل التنظيف العام السكني

3318
رخصة للإعلان عن العروض الترويجية والسحب على الجوائز

955
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة بالدولة

23.7
مليار دولار الاستثمارات الأجنبية 2023

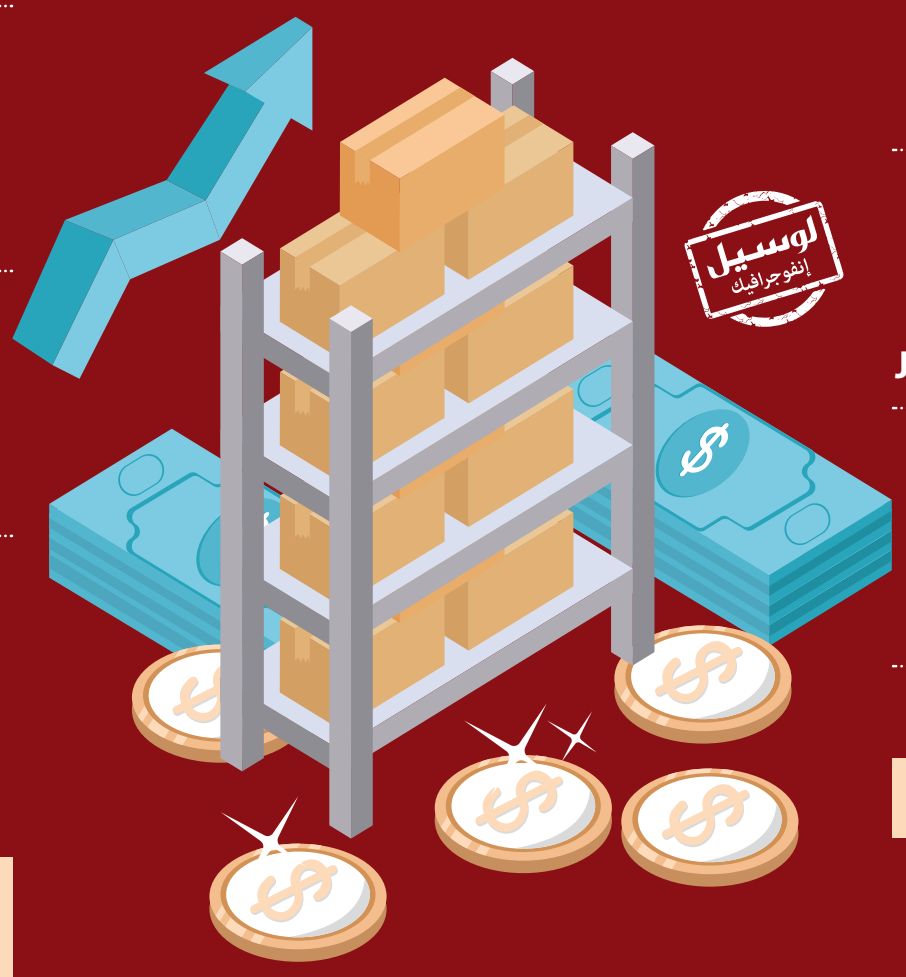

6741
حملة تفتيشية لمراقبة مدى التزام المحلات بقانون حماية المستهلك

6 مجالات تعزز التنوع الاقتصادي

- الاستثمار في التعليم والتدريب
- تطوير قطاع التكنولوجيا والابتكار
- تنمية القطاعين السياحي والثقافي
- تعزيز القطاع الزراعي والصناعات الغذائية
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر
- تنمية الصناعات التحويلية

المشروعات المنزلية

4 : 3
ألف مشروع 89 % منها نساء

11 : 8
ألف شخص يعملون بها

% 58
من أصحابها جامعيون

% 94
منهم لديهم وظائف حكومية

أهم الأنشطة التي يعملون بها

%34	الخياطة
%33	الحرف
%18	مستحضرات التجميل
%15	تصدر للخارج

%67
أسسوا المشروعات لممارسة هواياتهم

المصدر: لوسيل

www.lusailnews.net

By: Hatem Alqadi

بين التحديات والفرص

5.9 % نموا سنويا مركبا محتملا بسوق العملات المشفرة حتى 2029

يوسف حاتم

تتحول منطقة الشرق الأوسط بهدوء إلى لاعب عالمي مؤثر في سوق العملات الرقمية، حيث حصلت على المركز السابع عالميًا من حيث حجم المعاملات بحلول عام 2024. ووفقًا لدراسة حديثة أصدرتها شركة Chainalysis المختصة في العملات الرقمية، فقد استقبلت المنطقة ما قيمته 338,7 مليار دولار (1,2 تريليون ريال قطري) من الأصول الرقمية بين يوليو 2023 ويونيو 2024، وهو ما يمثل 7,5% من إجمالي حجم المعاملات على مستوى العالم.

وتعد تركيا وقطر والمغرب من الدول المتصدرة في نمو سوق العملات الرقمية، فحسب دراسة نشرها موقع 6Wresearch فإن قطر تمتلك واحدا من أسرع الأسواق نموًا في هذا المجال، فقد نما اقتصاد العملات المشفرة في قطر بنسبة 120%، مستفيدًا من التطورات التنظيمية المرنة والداعمة للاستثمار الرقمي.

وتشير الدراسة إلى أن السوق سيظل ينمو بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5,9% حتى 2029، ويعود هذا النمو إلى عدة عوامل رئيسية، منها البيئة التنظيمية المواتية، وزيادة الرقمنة، واحتياج قطر إلى تنويع اقتصادها. بالإضافة إلى ذلك، يُعد اهتمام الحكومة والقطاع الخاص بتكنولوجيا البلوك تشين من العوامل المحفزة لهذا النمو.

وعلى الرغم من أن قطر تعتمد بشكل أساسي على بورصات العملات المشفرة المركزية، مع مشاركة أقل في أنشطة التمويل اللامركزي. إلا أن التغييرات التنظيمية الأخيرة في قطر قد تحفز قريبًا نمو المنصات اللامركزية في البلاد.

338.7
مليار دولار الأصول الرقمية للشرق الأوسط بين يوليو 2023 ويونيو 2024

ومن أبرز هذه التغيرات، هو نظام الأصول الرقمية الذي قدمه مركز قطر للمال في عام 2024، والذي يضع الأساس القانوني والتنظيمي للأصول الرقمية والرمزية، ويمهد هذا النظام الطريق لتسريع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية في البلاد.

وقد أفاد حينها السيد مايكل رايان، الرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال، بأن هذا الإطار يفتح الآفاق لنمو قطاع الخدمات المالية بشكل مزدهر ومبتكر، مما يعزز قدرته على الاستفادة من التقنيات والأسواق الناشئة.

وفي انجاز سابق في يونيو 2024، أعلن مصرف قطر المركزي عن إطلاق مشروع العملة الرقمية الخاص به، بعد إكمال تطوير البنية التحتية اللازمة، ويُعد هذا المشروع خطوة استباقية من قبل قطر لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، ووفقًا للبيان الرسمي للمصرف، فإنه سيتم تجربة وتطوير تطبيقات محددة للعملة الرقمية لتسوية المدفوعات ذات القيمة العالية مع مجموعة من البنوك المحلية والدولية.

وتدعم رؤية قطر الوطنية 2030، التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، مما يمهد الطريق لمستقبل مشرق لسوق العملات المشفرة في البلاد، ففي مارس 2023، اتخذت قطر خطوات نحو تبني تكنولوجيا البلوك تشين، حيث طورت هيئة تنظيم الاتصالات بالتعاون مع جامعة حمد بن خليفة وجامعة قطر مخطط قطر الوطني للبلوك تشين، الذي يضع الأسس لتنظيم هذا المجال الحيوي. وفي تعليق له قال الدكتور مازن المصري، الأستاذ المشارك في نظم المعلومات بجامعة قطر والرئيس التنفيذي لشركة جينيسيس تكنولوجي، ومدير مشروع تطوير تقنية البلوك تشين: «أن قطر كانت حكيمة في توخي الحذر فيما يتعلق باستخدام وامتلاك وتداول العملات المشفرة في بدايتها».

وفي ظل توقعات مركز الاحصائيات العالمي Statista بأن تصل إيرادات السوق العالمي للعملات الرقمية إلى 56,7 مليار دولار أمريكي في عام 2024، مع معدل نمو سنوي مركب (CAGR) قدره 20,01%- للفترة بين 2024 و2025، فإن الاتجاه القطري نحو النمو في هذا السوق يعبر عن خطوات استراتيجية جادة في هذا الصدد.

ومع التطورات التنظيمية الأخيرة يتضح أن قطر تستعد لتكون واحدة من الدول الرائدة في مجال العملات المشفرة في الشرق الأوسط، حيث تمهد البيئة التنظيمية المواتية والاهتمام الحكومي المتزايد بالتكنولوجيا والابتكار الطريق لمستقبل مشرق لسوق العملات المشفرة في البلاد. وبينما تظل هناك تحديات يجب التغلب عليها، فإن الفرص المتاحة قد تقود قطر إلى تعزيز مكانتها كلاعب رئيسي في هذا السوق سريع النمو.

الزميل هيثم الدراوي يتسلم شهادة تقدير للوسيل من السيدة إيمان الكعبي

«الإعلامي القطري» يكرم صحيفة لوسيل

خاص – لوسيل

منح المركز الإعلامي القطري صحيفة لوسيل شهادة تسلمها نيابة عن الصحيفة من السيدة ايمان الكعبي مديرة المركز الزميل هيثم الدراوي، وذلك تقديراً لجهود الجريدة في مواكبة فعاليات المركز ودعمها المستمر للإعلام الوطني الهادف.

وشمل الحفل تكريم العديد من الجهات الإعلامية التي أسهمت في إبراز أنشطة المركز وإيصال رسائله للجمهور.

جاء ذلك بمناسبة اختتام فعاليات الموسم الصيفي الذي نظمه المركز الإعلامي القطري التابع لوزارة الثقافة، وقالت ايمان الكعبي مدير المركز في حفل التكريم ان الصحيفة لعبت دورا مهما في تغطية ومتابعة فعاليات المركز ودعم البرنامج الصيفي الذي أقيم خلال شهري يوليو وأغسطس. ونظم المركز الحفل لتكريم شركائه الإعلاميين الذين أسهموا في تغطية الفعاليات وإنجاح برامج المركز على مدار العام.

والجدير بالذكر أن المركز الإعلامي القطري أحد المراكز التابعة لوزارة الثقافة، تم إنشاؤه بقرار وزاري رقم (109) لسنة 2016 وهو ملتقى إعلامي متجدد ومنبر تفاعلي يستهدف بناء شباب قطري واعٍ إعلاميًا، ومؤهل للإسهام بقوة في مسيرة التنمية التي تشهدها دولة قطر، ويعي جيدًا مسؤولياته تجاه وطنه وهويته الإسلامية والعربية.

2 مليار ريال قطري لتعزيز مراكز البيانات

استثمارات أوريدو في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية السحابية

خاص – لوسيل

أعلنت شركة الاتصالات القطرية أوريدو الثلاثاء 24 سبتمبر عن توقيع صفقة تمويل تاريخية بقيمة ملياري ريال قطري مع بنك قطر الوطني (QNB) وبنك الدوحة ومصرف الريان، وذلك لتوسيع شبكة مراكز البيانات الخاصة بها وتعزيز استثماراتها في الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية السحابية، وتمتد الاتفاقية لمدة 10 سنوات، مع توفير تسهيلات تمويلية هجينة تشمل شرائح تجارية وإسلامية.

وتهدف هذه الصفقة إلى تحقيق «توسعة كبيرة» في قدرة مراكز البيانات التابعة لأوريدو وتحديث بنيتها التحتية الرقمية. وأكدت الشركة أن جزءًا كبيرًا من هذا التمويل سيتم تخصيصه لتحديث وفصل أصول مراكز البيانات عن عمليات الاتصالات، مما يعزز من مرونة وكفاءة البنية التحتية، كما يأتي هذا الاستثمار في إطار خطط أوريدو الطموحة لدعم التحول الرقمي في قطر والمنطقة.

وفي انجاز سابق أعلنت الشركة في عام 2023، عن نيتها زيادة سعة مراكز البيانات الخاصة بها إلى أكثر من 120 ميجاواط، من خلال استثمارات تقدر بمليار دولار أمريكي على المدى المتوسط والطويل، وتمتلك الشركة حاليًا 26 مركز بيانات نشطًا في قطر والكويت وعمان والعراق وتونس، وتستهدف توسيع حضورها الإقليمي مع تلبية الطلب المتزايد على الحلول السحابية المتطورة والذكاء الاصطناعي.

وجدير بالذكر أن الشركة سجلت أداءً ماليًا قويًا خلال النصف الأول من عام 2024، حيث حققت نموًا في الإيرادات بنسبة 3% لتصل إلى 8 مليارات ريال قطري، مما يعكس استمرارية نجاحاتها في السوق. كما ارتفعت الأرباح قبل اقتطاع الفائدة والضريبة والاستهلاك وإطفاء الدين (EBITDA) بنسبة 6% لتصل إلى 1 مليار ريال قطري، وزاد هامش الأرباح ليبلغ 43%. وشهد صافي الربح المعدل للشركة زيادة بنسبة 14% ليصل إلى 1,9 مليار ريال قطري، بينما حافظت على تدفق نقدي حر معدل بلغ 1 مليار ريال قطري، بنمو قدره 6%. هذه النتائج تؤكد على قدرة أوريدو في تحقيق نمو مستدام وتعزيز موقعها في السوق.

ويعد سوق مراكز البيانات في قطر من أسرع الأسواق نموًا في قطر، ولذلك تحتل قطر المركز الأول في الشرق الأوسط في سوق مراكز البيانات حسب المعلومات المنشورة على موقع القمة السنوية الخامسة للأمن السيبراني CyberX Summit.

إلى جانب ذلك أشارت بيانات حديثة صادرة عن مركز statista للبيانات الإحصائية إلى أن حجم سوق مراكز البيانات في قطر قد بلغ 714,31 مليون ريال قطري في عام 2024، مع تحقيق معدل نمو سنوي مركب (CAGR) بنسبة 5,76% حتى عام 2029، ليصل السوق إلى حجم 945,35 مليون ريال قطري،وتأتي هذه التوقعات في ظل الطلب المتزايد على البنية التحتية السحابية والخدمات الذكية، ما يجعل قطر في موقع متقدم إقليميًا.

وأكد على ذلك السيد عزيز العثمان فخرو، الرئيس التنفيذي لمجموعة أوريدو، في تصريح له قائلًا « تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الأسواق الأسرع نموًا لمراكز البيانات على مستوى العالم لا سيما في ظل وجود امكانيات كبيرة غير مستغلة في قطاعات الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية والحوسبة المتسارعة وتمثل هذه الاتفاقية محطة بارزة في رؤيتنا الاستراتيجية لتوسعة شبكة مراكز البيانات لدينا حيث نتطلع لتلبية الطلب المتزايد في المنطقة مع الحفاظ في الوقت ذاته على التزامنا ببنية تحتية مستدامة».

وفي السياق ذاته، قال السيد عبدالله مبارك آل خليفة، الرئيس التنفيذي لمجموعة QNB: «نفتخر بتعاوننا مع مجموعة أوريدو وبنك الدوحة ومصرف الريان في هذه الاتفاقية المميزة التي ستدعم نمو شبكة مراكز البيانات في قطر والمنطقة ونتوقع أن يشهد سوق مراكز البيانات نموًا ملحوظًا في السنوات المقبلة، وأن هذا التعاون يسهم في تعزيز دور قطر الريادي في مجال الابداع الالكتروني».

وأخيرًا فإنه بفضل هذه الصفقة والاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها شركة أوريدو العملاقة تعزز الشركة مكانتها كرائدة في قطاع التكنولوجيا والاتصالات في قطر والمنطقة، كما تسهم هذه الخطوة في دعم الاقتصاد الرقمي القطري، بما يتماشى مع رؤية قطر الوطنية 2030، التي تهدف إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار التكنولوجي.

ووفق بيانات اوريدو تم تأسيس شركة مراكز البيانات لدى Ooredoo لقيادة مسيرة التحول الرقمي في المنطقة من خلال تقديم خدمات التوصيل الشبكي المتطورة للشركات ومراكز البيانات الكبيرة. وفي إطار رؤيتها الاستراتيجية، تخطط الشركة لتعزيز سعتها لتتخطى 120 ميغاواط من خلال استثمار بقيمة مليار دولار أميركي على المدى المتوسط والطويل، ما من شأنه أن يتيح لها تلبية الطلب المتزايد على الخدمات السحابية المحلية وأعمال تكنولوجيا المعلومات، لا سيما من مراكز البيانات الكبيرة تتصدّر مجموعة Ooredoo قطاع مراكز البيانات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال مراكزها النشطة الـ 26 الموزعة على قطر، والكويت، وعمان، والعراق، وتونس. وتلتزم المجموعة ببناء جيل جديد من مراكز البيانات المستدامة والمُوفرة للطاقة للتعامل بصورة آمنة مع أعمال تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالحكومات، ومراكز البيانات الكبرى، والشركات، والشركات الناشئة ودعم الإبداع واعتماد الذكاء الاصطناعي في دول المنطقة ستضع الاتفاقية مجموعة Ooredoo وشركة مراكز البيانات التابعة لها بين الشركات الرائدة في المنطقة على مستوى الذكاء الاصطناعي التوليدي، وترسخ صدارة المجموعة لقطاع البنى التحتية الرقمية في المنطقة تجدر الإشارة إلى أن مجموعة Ooredoo أبرمت شراكات وثيقة مع عدد من مراكز البيانات الكبيرة، ما يتيح لها تقديم مجموعة من الحلول القائمة على السحابة مثل البرمجيات كخدمة (SaaS)، والمنصة كخدمة (PaaS)، والبنى التحتية كخدمة (IaaS).

157.9 مليار دولار رأسمال بورصة قطر.. تقرير لصندوق النقد العربي:

4.17 تريليون دولار رسملة أسواق الأسهم العربية النصف الأول 2024

كشفت النشرة الشهرية لأسواق الأوراق المالية العربية عن شهر أغسطس، أن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي لأسواق المال العربية أنهى تعاملاته في الشهر الماضي عند مستوى 493.83 نقطة، على ارتفاع هامشي بنحو 0.45 % ما يعادل 2.19 نقطة مقارنةً بقيمته المسجلة في نهاية الشهر السابق له من عام 2024 نتيجة تباين أداء مؤشرات البورصات العربية المُضمنة في المؤشر المركب، حيث شهدت 8 بورصات عربية مُضمنة في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي ارتفاعاً في أدائها، مقابل تراجع أداء 6 بورصات عربية أخرى خلال تلك الفترة، وتصدرت البورصة المصرية حركة الصعود على مستوى البورصات العربية في شهر أغسطس من عام 2024 مع ارتفاع مؤشرها بنسبة 4.75 %، تلتها سوق دمشق للاوراق المالية بنحو 3.52 %.

فيما شهدت باقي البورصات العربية ارتفاعاً تراوح بين 1.82% في بورصة مسقط، ونسبة 0.09 % في بورصة تونس.

في المقابل، سجلت باقي البورصات العربية المدرجة في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي انخفاضاً تراوح بين 0.36 و4.23 %.

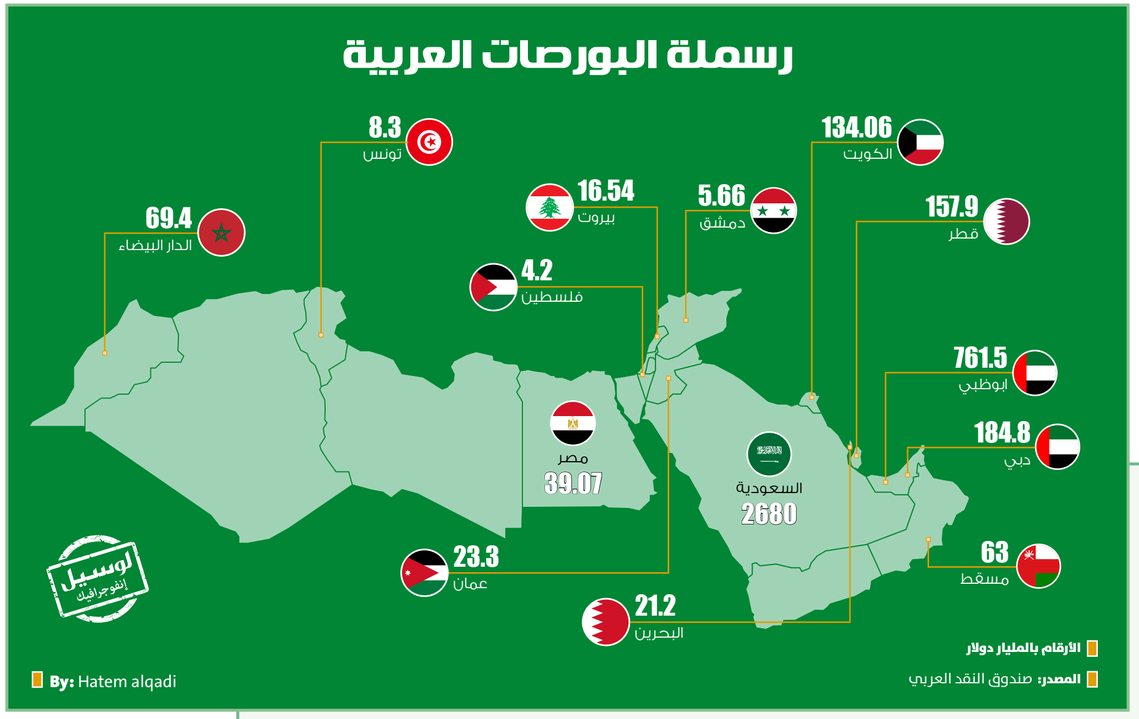

خاص – **لوسيل**

وصل رأس المال السوقي للبورصات العربية إلى 4.17 تريليون دولار بنهاية النصف الأول من العام الجاري، وفق صندوق النقد العربي. وأظهرت بيانات النشرة الفصلية لصندوق النقد العربي الأخيرة رأس المال السوقي لبورصة قطر 157.9 مليار دولار، وبورصة الكويت نحو 134.06 مليار دولار، وبورصة الدار البيضاء (المغرب) 69.4 مليار دولار، وبورصة مسقط (سلطنة عمان) 63 مليار دولار، وبورصة مصر 39.07 مليار دولار.

وسجل رأس المال السوقي للسوق المالية السعودية «تداول» بلغ نحو 2.68 تريليون دولار. أما رأس المال السوقي لسوق أبوظبي للأوراق المالية فوصل إلى 761.54 مليار دولار، فيما بلغ رأس المال السوقي لسوق دبي المالي لنحو 184.8 مليار دولار.

وبلغ رأس المال السوقي لبورصة عمان (الأردن) 23.3 مليار دولار، وبورصة البحرين 21.2 مليار دولار، وبورصة بيروت (لبنان) 16.54 مليار دولار، وبورصة تونس 8.3 مليار دولار، وسوق دمشق (سوريا) للأوراق المالية 5.66 مليار دولار، وبورصة فلسطين 4.2 مليار دولار.

في سياق آخر، وصلت قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية مجتمعة إلى نحو 215.6 مليار دولار خلال الربع الثاني من العام الجاري، وشكلت أسواق كل من السعودية وأبوظبي ومصر والكويت وقطر نحو 95.11% من إجمالي قيمة التداولات.

وسجل حجم التداول في الأسواق المالية العربية نحو 117.56 مليار سهم خلال الربع الثاني من العام الجاري، وتصدر سوق أبوظبي للأوراق المالية البورصات العربية، مسجلا ارتفاعا بنحو 1.87 مليار سهم، تلاه سوق دبي المالي بنحو 1.42 مليار سهم، فيما سجلت بورصات الجزائر وتونس وفلسطين والدار البيضاء والبحرين ارتفاعا تراوح بين 41 و68 مليون سهم.

تداعيات أزمة 5 أغسطس

ووفق النشرة الشهرية للصندوق، شهدت أسواق الأوراق المالية العربية خلال شهر أغسطس من عام 2024 حالة من التباين انتهت إلى تحسن نسبي، تخللها تقلبات حادة، لتفقد مكاسبها المحققة خلال شهر يوليو 2024 ذلك على خلفية أزمة الأسواق المالية العالمية التي حدثت تحديداً في الخامس من شهر أغسطس 2024. بدأت أزمة الأسواق المالية تحديداً في سوق الأوراق المالية الأمريكية التي سجلت خسائر تاريخية تحت وطأة عمليات بيع مكثفة من قبل المستثمرين، أدت إلى حالة من الهلع بين المستثمرين في «وول ستريت» وامتدت إلى أسواق الأسهم الآسيوية والأوروبية وبدرجة أقل إلى الأسواق العربية.

وحسب النشرة، نجمت أزمة اسواق المال العالمية جراء عدة عوامل كان من أهمها تصاعد المخاوف العالمية من حدوث ركود تضخمي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية، ينتقل بالتبعية إلى اقتصاديات العالم، ذلك على إثر تقرير التوظيف الأمريكي الصادر عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي الذي أوضح فيه أن معدل البطالة الأمريكية ارتفع إلى 4.3 % في يوليو 2024 وهو ما يزيد عن المتوقع حيث ارتفع بنسبة 0.2 نقطة مئوية ليصبح بذلك أعلى معدل بطالة منذ شهر أكتوبر2021 في ذات السياق اسهم قرار البنك المركزي الياباني الصادر في الأول من شهر أغسطس 2024 والمتعلق برفع سعر الفائدة على الين إلى 0.25% لأول مرة منذ 17 عامًا في حدوث تراجعات حادة في السوق المالي الياباني والأسواق المالية الآسيوية بشكل عام، ذلك لارتباط الاستثمار في الأسواق بعملية الاقتراض التي تأثرت بعملية الرفع بسبب قيام المستثمرين بالاقتراض من البنوك اليابانية بفائدة صفرية بهدف الاستثمار في شراء العملات أو أصول أجنبية ذات عوائد أعلى. في ذات الإطار، كان لانخفاض جاذبية أسهم الشركات المدرجة في قطاع التقنية في الأسواق الأمريكية تحديدا، في ضوء تراجع الأرباح نصف السنوية، أثر أسهم في تخارج المستثمرين من قطاع التقنية، الأمر الذي أدى إلى تراجع مؤشر اداء القطاع في الأسواق الأمريكية على وجه الخصوص.

تصاعد التوترات الجيوسياسية

هذا وقد جاءت أزمة 5 أغسطس - كما تشير نشرة الصندوق - بالتوازي مع استمرار تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية حول العالم، علاوة على استمرار المخاوف المرتبطة بالركود العالمي، إضافة إلى تقلب الأسعار العالمية للنفط، الأمر الذي أثر سلباً على تطلعات الأسواق المالية بشكل عام. هذا وقد أظهرت الأسواق المالية العالمية والناشئة والعربية في أعقاب أزمة 5 أغسطس قدرتها على امتصاص الصدمات الفجائية وأبدت مرونة في التعامل، حيث عوضت غالبية هذه الأسواق المالية جزءاً مهماً من خسائرها المحققة في جلستي تداول يومي الرابع والخامس من أغسطس 2024 بفعل تحسن معنويات المستثمرين، في ضوء حركة تصحيحية ارتدادية جاءت نتيجة لسرعة استجابة الأسواق في عملية تقييم الوضع سعياً منها للوصول إلى التعافي من الأزمة في ضوء سعي المستثمرين خاصة على المستوى المؤسسي للاستفادة من ظروف الموجة البيعية لتحولها إلى فرص استثمارية جاذبة في كافة القطاعات، خاصة قطاعات التقنية والطاقة والبنوك.

وكشفت النشرة انه «في نهاية شهر أغسطس 2024 أغلقت 8 بورصات عربية على ارتفاعات تراوحت بين المعتدلة والهامشية في مؤشرات أدائها، مقابل تسجيلها تراجعاً في 6 بورصات عربية أخرى مقارنةً بشهر يوليو من عام 2024 حيث شهدت أسواق الأوراق المالية العربية أداءً متبايناً خلال شهر أغسطس 2024 انتهى إلى تعافٍ بمعدل نسبي بعد الانخفاض الحاد الذي سجلته بداية الشهر. وأسهم عدد من القطاعات الرئيسة في الأسواق المالية العربية خلال شهر أغسطس بقيادة قطاع البنوك، إضافة إلى قطاعات التامين والعقارات والخدمات المالية، في ارتفاع مؤشرات القيمة السوقية ومؤشرات قيم وحجم التداول، وتعزيز معدلات السيولة في عدد من البورصات العربية. كما كان لانتهاء إعلان الشركات المدرجة في البورصات العربية عن نتائج أرباحها عن النصف الأول من عام 2024 والتي جاءت إيجابية في مجملها أثر إيجابي أسهم في رفع معنويات المستثمرين، الأمر الذي ادى إلى تحسن معدلات التداول ومعدلات السيولة خلال هذا الشهر».

توسعة قاعدة الأسواق

وفي ذات الإطار، تذكر النشرة ان البورصات العربية تواصل جهودها نحو توسعة قاعدة الأسواق الرئيسة والثانوية من خلال عمليات الإدراج الجديدة التي تمت خلال شهر أغسطس 2024 علاوة على تحسن الاستثمار الأجنبي بشقيه الفردي والمؤسسي الذي عزز من تعافي مؤشرات أداء عدد من البورصات العربية في شهر أغسطس من عام 2024 وانسجم أداء مؤشرات أداء البورصات العربية في المجمل مع أداء الأسواق المالية العالمية الأمريكية والأوروبية والناشئة في ذات الشهر، حيث ارتفعت مؤشرات كل من فوتسي وكاك 40 وستاندرد آند بورز ومورجان ستانلي، فيما سجل مؤشر نيكاي تراجعاً بنحو 1.16%. على مستوى الأسواق الناشئة، سجل مؤشر MSCI للبورصات الناشئة ارتفاعاً في الدول العربية وآسيا وأمريكا اللاتينية، فيما سجل تراجعاً في أوروبا بنحو 2.59 %.

وفي ذات السياق، تتوقع الأسواق المالية العالمية قيام البنوك المركزية حول العالم بعمليات الإدراج الجديدة مما يساهم في رفع مستويات السيولة وإنعاش الأسواق، حيث تشير التوقعات الواردة من المؤسسات الدولية بتوجه البنوك المركزية نحو خفض اسعار الفائدة والتي عززها محضر اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي -البنك المركزي- الذي أظهر ميولا مرتفعةً من قبل مسؤولي البنك نحو خفض أسعار الفائدة هذا وقد قرر مجلس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي في نهاية شهر يوليو الماضي تثبيت أسعار الفائدة بين 5.25 و5.5 في المائة، وهي أعلى مستوياتها منذ عام 2001 وتعد هذه المرة الثامنة الذي يثبت فيها الفيدرالي الأمريكي اسعار الفائدة منذ بدء دورة تشديد السياسة النقدية في مارس 2022.

تراجع أسعار النفط العالمية

وسجلت أسعار النفط العالمية تراجعاً خلال شهر أغسطس من عام 2024 للشهر الثاني على التوالي، حيث انخفض سعر كل من خام برنت والخام الخفيف وخام غرب تكساس بنحو 2.4 و3.3 و5.6 % على التوالي. من أسباب هذا التراجع تنامي التوقعات بشأن تراجع الطلب العالمي على النفط نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين، الذي يعد أكبر مستورد للنفط الخام في العالم، علاوة على انكماش النشاط الصناعي في الصين إلى أدنى مستوى له في ستة أشهر. كما كان لتراجع نمو الوظائف وارتفاع معدل البطالة وضعف نشاط التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية دور في تراجع الطلب على النفط خلال شهر أغسطس2024.

في ذات الإطار، استمر تصاعد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خلال شهر أغسطس 2024 الأمر الذي صعد من المخاوف بشأن التأثير السلبي المحتمل على الإمدادات وحركة التجارة النفطية في البحر الأحمر، مما أثر سلباً على أسعار النفط ولا زالت هناك حالة من عدم اليقين فيما يتعلق في تحركات الأسعار المستقبلية للنفط خلال العام الحالي، خاصة مع ترقب المؤسسات الدولية للنتائج المرتبطة باجتماع دول أوبك+ من حيث استمرار التخفيضات الانتاجية الطوعية.

وأسهمت حالة عدم الاستقرار إلى تصاعد أسعار الذهب كملجأ آمن للاستثمار. حيث واصلت أسعار الذهب صعودها منذ شهر سبتمبر من عام 2022 لتصل إلى 2470.15 دولار للأونصة في نهاية شهر أغسطس من عام 2024. على مستوى مؤشرات أداء أسواق المال العربية في شهر أغسطس من عام 2024، تصدرت البورصة المصرية حركة الصعود على مستوى البورصات العربية مع ارتفاع مؤشرها بنسبة 4.75 %، تلتها سوق دمشق للأوراق المالية بنحو 3.52 %. فيما شهدت باقي البورصات العربية ارتفاعاً كان أعلاه في بورصة مسقط بنحو 1.82 %، وصولاً إلى نسبة 0.09 % في بورصة تونس. في المقابل، سجلت باقي البورصات العربية انخفاضاً تراوح بين 0.36 في بورصة الدار البيضاء وصولا إلى 4.23 % في سوق العراق للأوراق المالية.

قيمة التداولات في الأسواق

على صعيد القيمة السوقية للأسواق المالية العربية المدرجة في قاعدة بيانات المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، فقد حققت مكاسب بنهاية شهر أغسطس 2024 بنحو 0.52 % ما يعادل 21.89 مليار دولار أمريكي مقارنةً بنهاية شهر يوليو من نفس السنة. في هذا الصدد، سجلت 9 بورصات عربية مُضمنة في المؤشر المركب ارتفاعاً، مقابل تسجيل تراجع في 6 بورصات عربية أخرى. تصدّرت البورصة المصرية البورصات العربية على صعيد الارتفاع المسجل في القيمة السوقية، مع ارتفاع مؤشرها بنحو 4.64 %، كذلك سجلت بورصات كل من بيروت ودمشق وعمّان ودبي ارتفاعاً تراوح بين 3.46 و1.01%. فيما سجلت بورصات كل من السعودية ومسقط وقطر وتونس تحسناً هامشياً باقل من واحد%. في المقابل، سجلت بورصات كل من الدار البيضاء، والكويت، وفلسطين وأبوظبي، والعراق، والبحرين تراجعاً بنسب تراوحت بين 0.25 و2.24 %. بالنسبة لمساهمة الأسواق المالية العربية في التغير الشهري للقيمة السوقية العربية، كان الارتفاع المحدود لمؤشر المملكة العربية السعودية أكبر مساهمة بينها، بما قدره 0.63 نقطة مئوية.

وعلى صعيد حجم التداول في البورصات العربية، فقد سجل ارتفاعاً بمعدل 4.99% في نهاية شهر أغسطس من عام 2024 نتيجة تحسن حجم التداول في 7بورصات عربية، مقابل تسجيله تراجعاً في 8 بورصات عربية أخرى.

تقدمت بورصتا دمشق والكويت البورصات العربية على صعيد أحجام التداول في نهاية شهر أغسطس 2024 مع تسجيلهما نحو 48.70 و34.78 % على التوالي، ثم جاءت بورصات كل من العراق والسعودية ومصر وبيروت وتونس بنسب تراوحت بين 9.75 و2.44 % في المقابل، سجلت البورصات العربية الأخرى انخفاضاً تراوح بين 10.01 في بورصة قطر، و63.38 في بورصة مسقط.

التطورات النقدية والمصرفية

ووفق التقرير الاقتصاد العربي الموحد 2023 فإن التطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال في الدول العربية انصب معظم اهتمام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على مكافحة التضخم خلال عام 2022 وباشرت معظم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية عمليات رفع أسعار الفائدة على مختلف أدوات السياسة النقدية، بهدف الحد من الآثار السلبية للموجة التضخمية الناجمة بشكل رئيس عن الاختلالات في جانب العرض. تطلبت تداعيات التطورات العالمية خلال عام 2022 من الدول العربية إجراء تغييرات على سياساتها النقدية.

وقامت الدول المتبنية لأنظمة أسعار الصرف الثابتة، والتي ترتبط عملتها بالدولار الأمريكي، برفع أسعار الفائدة بالتماشي مع سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي فيما يتعلق بالتأثيرات من جانب العرض على معدلات التضخم، فقد جاءت بصورة أساسية نتيجة عدم انتظام سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن، وهو ما فاقم من تأثير الرفع الكبير من جانب الدول المصدرة في الأسعار العالمية لغالبية السلع الأساسية والغذائية بشكل خاص.

وفي ضوء ما سبق، لجأ عدد كبير من الدول العربية لرفع أسعار الفائدة، إما بصورة طوعية لمواجهة التضخم المرتفع لديها، أو لضغوطات على أسعار الصرف، وإما لارتباط عملتها المحلية بالدولار الأمريكي، وهو ما تطلب مواكبة الارتفاعات المتتالية في أسعار الفائدة التي أجراها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كذلك، لجأ بعض صناع السياسة النقدية في عدد من الدول العربية إلى صياغة مزيج من السياسات لتقليل التضخم الأساسي دون إثارة ضغوط مالية، مع مواصلة تقديم الدعم النقدي للفئات الفقيرة ومحدودي الدخل، والحفاظ على القدرة على تحمل الديون والاستقرار المالي في ظل الظروف المالية العالمية التي تستدعي تسريع الإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو المحتمل وتعزيز المرونة.

التسهيلات الائتمانية التحفيزية

وبالرغم من الموقف التقييدي للسياسة النقدية لغالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام2022 إلا أن هذه المصارف قامت بتقديم بعض التسهيلات الائتمانية التحفيزية من أجل خلق موائمة وموازنة في السوق المصرفي، وذلك بالتركيز على عدد من الأدوات غير التقليدية لزيادة مستويات الائتمان الممنوح للأفراد والشركات، واستمرار العمل ببرامج تأجيل مدفوعات القروض في عدد من الدول العربية، وخفض أوزان مخاطر الإقراض، المعمول بها في إطار متطلبات بازل لكفاية رأس المال، خاصة تلك الموجهة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وركزت الاصلاحات المتبناة في الدول العربية على صعيد السياسة النقدية خلال عام 2022 على مواصلة تنفيذ المراحل المتبقية من خطط الإصلاح التي تمت خلال السنتين السابقتين، والرامية في جزء مهم منها لتعزيز فرص نجاح السياسة النقدية في تحقيق مستهدفاتها من خلال استحداث أدوات نقدية جديدة لضمان إدارة السيولة، وزيادة مستويات كفاءة الأطر التشغيلية للسياسة النقدية والسياسات الاحترازية الكلية، بالتوازي مع استمرار العمل على تطوير بعض أدوات السياسة النقدية القائمة. بالمقارنة مع عام 2021 حيث أظهرت البيانات ، المجمعة سجل أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2022 تحسنا للمصارف العربية تحسنا في كل من إجمالي الموجودات، وإجمالي الودائع، وإجمالي القروض والتسهيلات.

وعلى صعيد الأسواق المالية العربية، فقد جاء أداؤها خلال عام 2022 إيجابيا ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المدرجة بقاعدة بيانات صندوق النقد العربي بنحو 270.4 مليار دولار فيما تراجعت قيمة التداولات بنحو 8.1 % على صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، ارتفعت قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب، كما سجلت هذه التعاملات صافي تدفق موجب للعام الخامس على التوالي خلال عام 2022.

أقل من 1 % تحسن هامشي في بورصات قطر والسعودية ومسقط

قطاعات البنوك والعقارات والتأمين العربية قادت التعافي من أزمة 5 أغسطس

عمليات الإدراج الجديدة بالبورصات أدت لتوسعة قاعدة الأسواق الرئيسية

10.01 انخفاض تداول بورصة قطر

63.38 انخفاض تداول بورصة مسقط

21.89 مليار دولار قيمة أسواق المال بالصندوق في أغسطس

مرور عام على طوفان الأقصى

173 مليار دولار خسائر إسرائيل جراء العدوان

تحتفل فصائل المقاومة الوطنية والاسلامية الفلسطينية والقوى الداعمة لها وجماهير الأمة العربية والاسلامية المتضامنة معها بالذكرى السنوية لانطلاق معركة طوفان الأقصى التي نجحت خلالها تلك الفصائل في اجتياز الجدار الحدودي المتطور الذي يفصل بين غزة وغلافها، وهاجمت قواعد الاحتلال العسكري، ملحقة بصفوف جنوده وضباطه خسائر فادحة، وشلت تماما قدرته العسكرية بعد اسر العشرات من ضباطه وجنوده، وهو الامر الذي اربك دولة الاحتلال وخلق حالة من الانهيار بصفوف المستوطنين.

وفي هذا التقرير نركز على الجانب الاقتصادي من خسائر العدو جراء العدوان الذي اعلنه بعد ذلك على غزة الى جانب التطرق لخسائر المنطقة، وعلى لسان خبراء إسرائيليين على الرغم من ان تقديراتهم متواضعة، وقد قدّرت خبيرة اقتصادية إسرائيلية أن الحرب على غزة كلفت الاقتصاد بالفعل أكثر من 67.3 مليار دولار.

بينما كشف البنك المركزي الإسرائيلي تكلفة هذه الحرب من أكتوبر 2023 إلى مارس 2024 بلغت 73 مليار دولار وهو رقم كبير، بيد أنه وفق خبراء الاحتلال الآن وصلت تكلفة الحرب أكثر من 100 مليار دولار، مع الأخذ في الأعتبار أن واشنطن ودولا أوروبية تدفع الجزء الأكبر من هذه التكاليف.

بالأرقام

10
مليار دولار خسائر الاقتصاد اللبناني جراء العدوان حتى الآن

10 %
من الناتج الإسرائيلي المحلي الإجمالي السنوي تكلفة الحرب على المدى الطويل

33
مليار دولار خسائر قطاع غزة المباشرة جراء العدوان الإسرائيلي

13.7
مليار دولار خسائر محتملة للاقتصاد المصري بفعل حرب إسرائيل على غزة

خاص – لوسيل

قالت راكيفيت روسك أميناح الرئيسة التنفيذية السابقة لبنك لئومي للقناة 12 الجمعة الماضية «حتى الآن، كلفت الحرب الاقتصاد بالفعل أكثر من 250 مليار شيكل (67.3 مليار دولار) وتريد مؤسسة الدفاع زيادة سنوية لا تقل عن 20 مليار شيكل (5.4 مليارات دولار)». وأضافت «العجز أكبر بكثير، لدينا أشخاص تم إجلاؤهم وجرحى والكثير من الاحتياجات الاقتصادية التي لا تحسب حتى في تكلفة الحرب».

بينما، قال البروفيسور يعقوب فرنكل، الحائز على جائزة إسرائيل للاقتصاد والمحافظ السابق لبنك إسرائيل «المهمة الأكثر إلحاحا وأهمية هي التعامل مع العجز». وأضاف «بدأ عام 2023 من دون عجز ومنذ ذلك الحين تدهور الوضع. نهاية يوليو الماضي بلغ العجز 8.1% حوالي 155 مليار شيكل (42 مليار دولار) وينبغي تغطيته».

وتقول القناة 12 «الأسواق الدولية بدأت تفقد صبرها مع إسرائيل. فانخفض التصنيف الائتماني وزادت علاوة المخاطر. إن الزيادة منذ بدء الحرب واضحة للعيان».

وقال الأستاذ المساعد المتخصص في التاريخ الاقتصادي والاقتصاد الجزئي التطبيقي في قسم الاقتصاد بالجامعة العبرية يأناي سبيتزر إن الآثار الطويلة الأمد لتكاليف الحرب تنطوي في المقام الأول على خسارة كبيرة للثروة. ومن المرجح أن التكاليف تصل إلى مئات المليارات من الشياكل، أو ما يقرب من 10% من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

ونقلت جيروزاليم بوست عن تشين هيرتزوغ، كبير الاقتصاديين في شركة «بي دي أو» (BDO) الاستشارية في المحاسبة العامة والضرائب، قوله إن من المهم فهم السياق الاقتصادي الأوسع بما يتجاوز التكلفة المباشرة للحرب البالغة 250 مليار شيكل (68 مليار دولار).

التداعيات على الاقتصاد المصري

وامتدت التداعيات الاقتصادية الى دول الجوار والعالم، ففي وقت لاحق من عام 2024 أصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراسة قال فيها إن مصر تشهد تداعيات في مختلف المجالات وضغوطا اجتماعية واقتصادية نتيجة الحرب الدائرة في غزة، قد تؤدي إلى تراجع التنمية البشرية لخمس سنوات. وأشار إلى تضرر إيرادات مصر من السياحة وقناة السويس.

ويقدر معدو الدراسة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لمصر بنسب تتراوح بين 2.6% و3.0% وفق السيناريو المتوقع، مع ارتفاع معدل البطالة من 7.8% إلى 8.7% في سيناريو الشدة المتوسطة و9.1% في سيناريو الشدة العالية.

وقال اليساندرو فراكاسيتي، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر: «تختبر الحرب قدرة مصر على الصمود والتعامل مع هذه الأوقات المضطربة، وخاصة التحديات المرتبطة بالصدمات الخارجية».

وشدد على الحاجة الملحة لمعالجة التأثير الاجتماعي والاقتصادي للحرب، مضيفا «تؤكد هذه الدراسة الحاجة الملحة لجهود منسقة للتخفيف من الآثار السلبية على الاقتصاد المصري وضمان التعافي المستدام».

وتسلط الدراسة الضوء على التحديات الاقتصادية العميقة التي تواجه مصر، حيث تضررت مصادر الإيرادات الرئيسية للبلاد من السياحة وقناة السويس بشدة نتيجة للهجمات في منطقة البحر الأحمر، وما تلاها من تداعيات على النقل البحري مما أدى إلى تفاقم الضائقة الاقتصادية واستلزم اتخاذ تدابير انتعاش سريعة.

ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي انخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس في السنتين المواليتين الحالية والمقبلة بحوالي 9.9 مليار دولار (سيناريو الشدة المتوسطة)، و13.7 مليار دولار إذا اشتدت الحرب بمشاركة دول إقليمية أخرى وجهات فاعلة (سيناريو الشدة العالية).

خسائر فلسطين

ومن جانبه، أعلن المكتب الإعلامي الحكومي بقطاع غزة بمناسبة اقتراب الحرب الإسرائيلية من اتمامها عام أنها أدت إلى خسائر مباشرة في القطاع بـ33 مليار دولار. وقال في بيان له إن إسرائيل أحدثت كارثة إنسانية غير مسبوقة في أي مكان بالعالم «حيث قامت بتدمير 150 ألف وحدة سكنية بشكل كلي، وتدمير 80 ألف وحدة سكنية فلم تعد صالحة للسكن، إضافة إلى تضرر 200 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي».

وذكر البيان الفلسطيني الحكومي أيضا أن إسرائيل «دمرت أكثر من 206 مواقع أثرية وتراثية» في غزة.

كما دمرت 25 ألف كيلومتر من شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق والشوارع «بشكل مقصود ووفق خطة تدميرية مدروسة».

وأشار البيان إلى أن «الاحتلال تعمّد تدمير 70 بئرا للمياه وإخراجها عن الخدمة بشكل كامل، حتى بات من الصعب أن تضرر أو دُمّر أكثر من 23 ألف منزل في أرجائها».

في هذا السياق، قالت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي إن «هذا النزاع دمّر ليس فقط البنى التحتية، بل أيضا نسيج المجتمع ذاته». وأردفت: «إن تدمير المنازل والمدارس والمرافق الصحية، إلى جانب النزوح الواسع النطاق، يؤدي إلى تآكل رأس المال البشري وشرخ التماسك الاجتماعي». وأكدت دشتي أن إنهاء النزاع ومعالجة أسبابه الجذرية «أمر بالغ الأهمية لرفاهية شعوب المنطقة ولاستقرار».

ولفتت الدراسة إلى أن قطاعات اقتصادية رئيسية في لبنان «تضررت بشدة»، مضيفة: «قد تتجاوز خسائر قطاع السياحة، شريان الحياة الحيوي، 3 مليارات دولار، في حين قُضي على القطاع الزراعي بسبب استخدام القنابل الفوسفورية الحارقة». وحذرت الدراسة من أن «مثل هذا الاستهداف المنهجي للأصول الزراعية يهدد الأمن الغذائي وسبل العيش في المجتمعات الريفية، مما يعقّد أي جهود للتعافي». وقالت الدراسة إن «مؤسسات الدولة الهشّة في لبنان تكافح لمواجهة التداعيات»، محذرة من أن الصراع المستمر، إلى جانب تضاؤل الموارد العامة والافتقار إلى الدعم الدولي، يدفع الحكومة نحو انهيار محتمل».

وأشارت إلى أن الجهود المبذولة لإدارة الأزمات الإنسانية والتنموية باتت «مستنزفة» وفي هذا السياق، يرى الدكتور أنيس أبو دياب الخبير الاقتصادي وعضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، في تصريحات لوكالة الأنباء القطرية /قنا/، أن لبنان يعيش في أزمة اقتصادية غير مسبوقة منذ العام 2019 بداية بالاحتجاجات والحراك الشعبي ومرورا بجائحة كورونا وانفجار مرفأ بيروت إلى جانب أزمة الودائع، وسط تقديرات بخسارة تقدر بحوالي 80 مليار دولار غالبيتها تقع على عاتق المودعين.

وأضاف أبو دياب، أن لبنان يعيش حاليا حالة حرب أدت الى تعطيل الاقتصاد بشكل جزئي، موضحا أن كل محافظات الجنوب باتت معطلة اقتصاديا، مع توقعات بأن يصل عدد النازحين إلى مليون شخص من الجنوب والبقاع والضاحية إلى كافة المناطق اللبنانية. وأن تداعيات الاعتداءات الإسرائيلية على وزارة الصحة وهيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية تقدر بملايين الدولارات، مضيفا أن التوقعات كانت تؤكد تحقيق لبنان نموا خلال العام 2024 تقدر نسبته بحوالي 1.2 %من الناتج المحلي، إلا أن نسبة النمو تراجعت إلى 0.2 %.

وقال أبو دياب « إن الخسائر المباشرة بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان تتصاعد، مشيرا إلى أن حجم موازنة لبنان للعام المقبل يقدر بحوالي 4.7 مليار دولار، وكلها لا تكفي لتغطية تكلفة الحرب وإعادة بناء ما تم تدميره، إذ يمكن أن تصل كلفة الحرب، بحسب صندوق النقد الدولي والصناديق العربية، إلى 10 مليارات دولار.

ويعاني لبنان، الذي يستورد معظم احتياجاته من الخارج بالدولار الأمريكي، حاليا من شح كبير في العملة الأمريكية، وسط قلق المواطنين من نقص حاد في بعض أنواع الأدوية وغلاء أسعارها، نتيجة تواصل الاعتداءات الإسرائيلية التي امتدت إلى محافظات الجنوب والنبطية والبقاع وبعلبك والضاحية الجنوبية لبيروت وجبل لبنان، كما أدى شح الدولار لدى المصارف وإجراءاتها بتحديد سقف للسحوبات سواء من الدولار أو الليرة إلى حالة ذعر وأزمة مادية لدى معظم الشرائح الاجتماعية.

وما يثقل كاهل الاقتصاد اللبناني تزايد أعداد النازحين السوريين الذين زاد عددهم عن مليوني نازح، في ظل صعوبة تأمين احتياجاتهم من قبل الحكومة اللبنانية والجهات الدولية المانحة، وسط تقديرات رسمية تفيد بأن كلفة النزوح السوري على لبنان منذ بدء الأزمة السورية تصل إلى ما يقارب 40 مليار دولار، تشمل تكلفة البنى التحتية والدعم على العلاج والمستلزمات الطبية والسلع الغذائية المدعومة.

كما يتزامن العدوان الإسرائيلي المتواصل على لبنان مع ما يعانيه الاقتصاد اللبناني من وضع حرج، حيث يتجاوز دين الدولة المعلن 100 مليار دولار، مع نسبة نمو صفر بالمائة على وقع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل انهيار العملة المحلية.

ويتعرض لبنان لاعتداءات توسعت خلال منذ سبتمبر الماضي لتشمل محافظات الجنوب والنبطية والبقاع وبعلبك الهرمل وجبل لبنان إلى جانب الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت، ما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا إن هذا الصراع يخلف دمارًا هائلًا في اقتصاد لبنان، حيث من المتوقّع أن ترتفع معدّلات الفقر في المناطق الجنوبية بشكل كبير».

نمو اقتصادات الخليج

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها دول الخليج منذ بدء حرب غزة، فإن اقتصاداتها تمكنت من الصمود بفضل استراتيجياتها الاقتصادية المتنوعة، واحتياطاتها المالية الكبيرة، وسياساتها المرنة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تنمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 2.8% في العام 2024، لترتفع إلى 4.7% في 2025، إضافة إلى نمو الاقتصاد «غير النفطي» في دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 3.9% في عام 2024، ليصل إلى 4% في عام 2025.

وأسهم التوجه الخليجي نحو التنويع الاقتصادي، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار، والتعاون الإقليمي والدولي في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام بالمنطقة، ومع استمرار التحديات المستقبلية، يتعين على دول الخليج مواصلة تطوير سياساتها واستراتيجياتها لمواجهة أي أزمات محتملة وضمان مستقبل اقتصادي مستدام.

ومن جانبها، تتوقع وكالة «فيتش» أن تحقق دول الخليج معدل نمو متوسطاً يبلغ 3.5% في عام 2024، وذلك بسبب استمرار ارتفاع أسعار النفط.

وعن قطاع الشحن، يقول موغيليتكي، المختص في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إن هذا القطاع تعامل بالفعل مع قدر مهول من التحديات منذ تفشي كوفيد-19- وفي الفترة الأخيرة من هجمات الحوثيين في البحر الأحمر.

ويضيف أن توسع نطاق الصراع في جميع أنحاء المنطقة من شأنه أن «يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن والتأمين مما سيؤدي بعد ذلك إلى ارتفاع الأسعار للمستهلكين وسننظر في التأثير التضخمي للمستهلكين في المنطقة والعالم».

ويشير موغيليتكي أيضًا إلى ضرورة النظر في التأثيرات الاقتصادية غير المباشرة في حال تصاعد الصراع الإقليمي. ويقول: «ستكون هناك دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشعر بتأثير هذا التصعيد أكثر من غيرها. فمثلًا، مصر التي تواجه بالفعل تحديات اقتصادية متعددة ستعاني من تداعيات إضافية في مجالات مثل السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، والتجارة. بينما هناك دول أخرى مثل السعودية التي تسعى لتعزيز أجندات تنموية طموحة، وهذه الاستراتيجية تعتمد بشكل كبير على تدفق مستمر للمستثمرين الأجانب والمقيمين، لكن الأوضاع المتوترة في المنطقة قد تجعل تحقيق ذلك أكثر صعوبة».

الصين تستثمر الحرب

وعن ابرز تداعيات الحرب على غزة العالمية يكتب تونغ جاو، زميل أول في مركز كارنيغي في دراسة له: غالب الظن أن الصين ستركز على توطيد نفوذها الجيو-اقتصادي في الشرق الأوسط. فعلى الرغم من الحرب، تلمس بيجينغ تحولًا في معظم بلدان الشرق الأوسط من التركيز التقليدي على الصراعات الأمنية الإقليمية، نحو إعطاء الأولوية إلى التنمية الاقتصادية المحلية. وترى الصين أن هذا التحول يفسر ما تصفه بـ«موجة المصالحات» الأخيرة بين دول المنطقة، وأنه يشكل فرصة كبرى أمامها لتكثيف استثماراتها على المستوى الجيواقتصادي في الشرق الأوسط، والاستفادة من قوتها الاقتصادية لتعزيز نفوذها الجيوسياسي.

في المقابل، سيتأثر الدور الذي ستؤديه الصين في الأمن الإقليمي إلى حد كبير بديناميات علاقتها مع الولايات المتحدة. ففي ظل الحرب الدائرة في غزة، استفادت الصين من الوقوف على الهامش والحفاظ على صورة الحياد والتمسك بموقف أخلاقي أسمى، خلافًا للولايات المتحدة التي تكبدت تكاليف باهظة في سعيها إلى التأثير على سلوك القوى الرئيسة، وواجهت انتقادات دولية وانقساما داخليا بسبب التداعيات الإنسانية للصراع.

ويكتب ايضا ريتشارد يونغز، زميل أول في برنامج الديمقراطية والنزاع والحوكمة في مركز كارنيغي أوروبا في دراسة له.

من الواضح أن الصراع في غزة أحدث استقطابًا في الآراء داخل الديمقراطيات الأوروبية. فقد أدى إلى اتساع هوة الانقسامات السياسية في عدد كبير من المجتمعات الأوروبية بين يسار الطيف السياسي ويمينه. لقد تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا بهذا الانقسام إلى حد ما، ولكن النزاع الأوكراني لم يحجز لنفسه مكانًا في صُلب الانقسامات الداخلية الأوروبية بالدرجة نفسها كما الأحداث في الشرق الأوسط.

وثيقة حماس

وقالت حركة حماس في وثيقتها التي جاءت في 18 ورقة وحملت عنوان «هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟»، إن هجماتها في 7 أكتوبر بجنوب إسرائيل كانت «خطوة ضرورية» لمواجهة «الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية».

أشارت الوثيقة إلى أن معركة الشعب الفلسطيني مع إسرائيل لم تبدأ في 7 أكتوبر، وإنما قبل ذلك منذ 105 أعوام، حيث عانى الشعب «من كافة أشكال القهر والظلم ومصادرة الحقوق الأساسية، ومن سياسات الفصل العنصري، وعانى قطاع غزة حصاراً خانقاً مستمراً منذ أكثر من 17 عاماً ليتحول إلى أكبر سجن مفتوح في العالم».

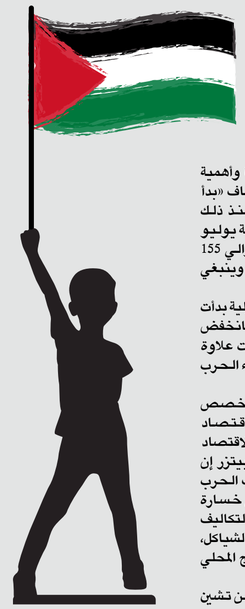

- صندوق النقد: صمود دول الخليج بفضل إستراتيجياتها الاقتصادية المتنوعة
- الصين تركز على توطيد نفوذها الجيواقتصادي في الشرق الأوسط
- اتساع هوة الانقسامات السياسية في عدد كبير من المجتمعات الأوروبية

الجانبان يتجهان نحو شراكة إستراتيجية

16.84 مليار ريال فائضا تجاريا لصالح قطر مع الاتحاد الأوروبي

تشهد العلاقات الاقتصادية بين قطر ودول الاتحاد الأوروبي تطورًا متزايدًا، مدفوعة بالتعاون المستمر والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين الجانبين، ويعكس هذا التعاون اهتمام كلا الطرفين بتعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية. ووفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن الإدارة العامة للتجارة في المفوضية الأوروبية، بلغت صادرات قطر إلى دول الاتحاد الأوروبي 12.58 مليار يورو (50.72 مليار ريال قطري) في عام 2023، في حين بلغت وارداتها 8.40 مليار يورو (33.85 مليار ريال قطري)، مما أسفر عن فائض تجاري لصالح قطر بقيمة 4.18 مليار يورو (16.84 مليار ريال قطري) من إجمالي تبادل تجاري بلغ 20.98 مليار يورو (84.54 مليار ريال قطري)، وتعكس هذه الأرقام التوسع المتزايد في العلاقات الاقتصادية بين قطر والاتحاد الأوروبي، وتؤكد على الإمكانات الكبيرة لمزيد من التعاون في المستقبل.

يوسف حاتم

يشير التقرير أيضًا إلى تركز صادرات قطر إلى الاتحاد الأوروبي على المنتجات المعدنية، حيث بلغت قيمتها حوالي 10,274 مليون يورو (ما يعادل 41,39 مليار ريال قطري) وتشكل نسبة 81,7% من إجمالي الصادرات. تليها منتجات الصناعات الكيميائية أو المماثلة بقيمة 476 مليون يورو (حوالي 1,92 مليار ريال قطري) والتي تشكل 3,8% من إجمالي الصادرات. تأتي بعدها صادرات البلاستيك والمطاط ومشتقاتهما بقيمة 360 مليون يورو (حوالي 1,45 مليار ريال قطري) بنسبة 2,9%. وفي المرتبة الرابعة، المعادن الأساسية ومشتقاتها بقيمة 130 مليون يورو (حوالي 523,9 مليون ريال قطري) بنسبة 1,0%. تعكس هذه الأرقام الدور الكبير للمنتجات المعدنية والصناعات الكيميائية والبلاستيكية في هيكل الصادرات القطرية إلى الاتحاد الأوروبي.

في المقابل، تظهر الآلات والأجهزة في مقدمة قائمة واردات قطر من الاتحاد الأوروبي، بقيمة تصل إلى 2,443 مليون يورو (9,85 مليار ريال قطري) وتشكل 29,1% من إجمالي الواردات. يليه قطاع معدات النقل بقيمة 1,499 مليون يورو (6,04 مليار ريال قطري) بنسبة 17,9%. هذه الأرقام توضح ثقة قطر في المنتجات الأوروبية، خصوصا في مجالات التكنولوجيا والمعدات الثقيلة، لدعم مشاريع البنية التحتية والتنموية التي تشهدها البلاد. إلى جانب ذلك، تظهر منتجات الصناعات الكيميائية والأدوات البصرية والتصويرية ضمن قائمة الواردات، مما يعكس الاعتماد المتزايد على التجهيزات التقنية المتقدمة والمواد الكيميائية ذات الجودة العالية التي تتميز بها المنتجات الأوروبية.

دعم احتياجات الغاز الأوروبية

كما لعبت قطر دوراً بارزاً في دعم الاتحاد الأوروبي في تأمين احتياجاته من الغاز الطبيعي بعد الحرب الروسية الأوكرانية، حيث قدمت إمدادات الغاز الطبيعي كبديل حيوي لتعويض النقص في الإمدادات الروسية. ونتيجة لذلك، ارتفعت صادرات قطر إلى الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في عام 2022، لتصل إلى 21,77 مليار يورو، بزيادة بلغت 214,8% مقارنة بعام 2021، حسب التقرير الاقتصادي الذي نشرته المفوضية الأوروبية في 2022 عن العلاقات الاقتصادية مع قطر، هذا الدعم يعكس التزام قطر بتعزيز أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، ويبرز مكانتها كشريك استراتيجي موثوق في مجالات الطاقة والتجارة، وتعزيز أمن الطاقة في المنطقة.

هذا التوجه لتعميق التعاون الاقتصادي بين الجانبين أكدته تصريحات الدكتور توماس يورغنسن، الوزير المفوض ورئيس إدارة الشؤون التجارية والاقتصادية بالاتحاد الأوروبي في قطر والمملكة العربية السعودية والبحرين وسلطنة عمان، خلال لقائه مع سعادة السيد محمد بن أحمد بن طوار الكواري، النائب الأول لرئيس غرفة قطر، بمقر الغرفة يوم الأربعاء 26 يونيو 2024. وقال الدكتور يورغنسن: «إن العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين دول الاتحاد الأوروبي ودولة قطر تعكس تعاونًا استراتيجيًا مثمرًا، حيث تنظر الشركات الأوروبية إلى السوق القطرية باهتمام كبير، مع رغبة واضحة في تعزيز تواجدها في هذه السوق». وأضاف: «إن المناخ الاستثماري الجذاب في قطر يوفر فرصًا حقيقية لتوسيع التعاون بين الشركات الأوروبية والقطرية».

التعاون مع السويد

وعلى سبيل المثال، تأتي السويد في مقدمة الدول التي تشهد تطورًا ملحوظًا في التعاون مع قطر، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين دولة قطر والسويد بنسبة 79% في العام 2023، ليصل إلى نحو 1,55 مليار ريال قطري، مقارنة بـ 866 مليون ريال في العام السابق حسب البيانات الحديثة الصادرة عن الحكومة السويدية، هذا الارتفاع يعكس الاهتمام المتزايد من الجانبين لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الصناعات الدفاعية.

وفي هذا السياق، بلغت واردات قطر من السويد حوالي 922 مليون ريال قطري خلال عام 2023، وفقًا لبيانات الحكومة السويدية، مما يشير إلى تنامي الطلب القطري على المنتجات السويدية المتنوعة التي تشمل مجالات مثل التكنولوجيا والصناعات التحويلية. في المقابل، وصلت صادرات قطر إلى السويد إلى 672 مليون ريال قطري في نفس العام، مما يعكس اهتمام السويد بالمنتجات والخدمات القطرية، وخاصة في مجالات مثل الطاقة والمنتجات الصناعية. هذه الأرقام تؤكد الاتجاه المتنامي نحو تعزيز التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدين واستكشاف فرص جديدة للتوسع والاستثمار المتبادل.

وتكشف البيانات الصادرة عن الحكومة السويدية أيضًا أن أبرز القطاعات في الواردات القطرية من السويد تشمل مجموعة من المنتجات الصناعية والتكنولوجية، حيث تتصدر الخامات والرماد قائمة الواردات القطرية بقيمة 634,59 مليون ريال قطري، مما يعكس أهمية هذه المواد في العلاقات التجارية بين البلدين. تليها الآلات والمفاعلات النووية والغلايات بقيمة 94,75 مليون ريال قطري، مما يشير إلى الطلب المتزايد على المعدات الصناعية والتكنولوجية المتقدمة. كما تمثل المعدات الكهربائية والإلكترونية جزءًا مهمًا من الصادرات السويدية لقطر بقيمة 63,04 مليون ريال قطري، تليها التبغ ومنتجاته البديلة بقيمة 32,58 مليون ريال قطري، والمركبات (غير المخصصة للسكك الحديدية) بقيمة 29,05 مليون ريال قطري، مما يعكس التنوع في السلع المصدرة من السويد إلى قطر لتلبية احتياجات السوق القطري المتنوعة.

في المقابل، تتركز الصادرات القطرية للسويد حسب التقرير على مجموعة من المنتجات الأساسية، يأتي في مقدمتها الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير، التي تشكل الحصة الأكبر بقيمة 623,38 مليون ريال قطري، مما يعكس أهمية منتجات الطاقة القطرية للسوق السويدي، وتشمل الواردات أيضًا المنتجات البلاستيكية بقيمة 30,08 مليون ريال قطري، والمعدات الكهربائية والإلكترونية بقيمة 9,78 مليون ريال قطري، إضافة إلى ذلك، تأتي واردات الألومنيوم بقيمة 6,24 مليون ريال قطري، مما يعكس تنوع واردات السويد من المنتجات القطرية بين المواد الخام والمنتجات التكنولوجية.

تطوير البنية التحتية

وبتحليل أرقام التبادل التجاري بين قطر والسويد في العشر سنوات الأخيرة بناء على تقارير منظمة التجارة العالمية نرى أن حجم التبادل التجاري بين قطر والسويد شهد تقلبات ملحوظة حيث شهدت الصادرات القطرية إلى السويد ارتفاعًا تدريجيًا حتى وصلت إلى ذروتها في عام 2018 بقيمة 915 مليون ريال قطري، مما يعكس الطلب المتزايد على المنتجات القطرية، وخاصة الوقود المعدني والزيوت. ومع ذلك، انخفضت الصادرات بشكل كبير في عامي 2020 و2021 نتيجة لتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي بسبب جائحة كوفيد-19، ولكن في عام 2022، شهدت الصادرات القطرية انتعاشًا واستمرت في النمو في عام 2023 لتصل إلى 672 مليون ريال قطري، مما يشير إلى تعافٍ تدريجي وقدرة قطر على استعادة حصتها في السوق السويدية وتعزيز العلاقات التجارية بين البلدين.

في المقابل فبالنسبة لواردات قطر من السويد، فإن بيانات منظمة التجارة العالمية تظهر نموًا مستمرًا مع بعض التغيرات على مدى العقد، حيث بلغت الواردات القطرية من السويد ذروتها في عام 2019 بقيمة 1,31 مليار ريال قطري، مما يعكس قوة التعاون في القطاعات الصناعية والتكنولوجية بين الجانبين. تلا ذلك تراجع طفيف في عام 2020 بسبب الجائحة، ولكن سرعان ما ارتفعت الواردات مرة أخرى لتصل إلى 922 مليون ريال قطري، ولكن على الرغم من التعافي إلا أن تحليل منظمة التجارة يظهر انخفاضا طفيفا يعكس تغيرات في الطلب وإعادة تقييم الشراكات التجارية، لكنه لا يزال يظهر استمرارية العلاقات التجارية القوية بين قطر والسويد وتنوعها في عدة قطاعات حيوية.

وقد لعبت الشركات السويدية دورًا بارزًا في إنجاح تنظيم كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر، حيث استثمرت في تطوير البنية التحتية التقنية والمرافق الرياضية المتطورة. وكانت شركة الاتصالات السويدية العملاقة إريكسون من بين الشركات الرائدة التي ساهمت في هذا النجاح من خلال طرح تقنية الجيل الخامس (5G) بالتعاون مع شركة اتصالات قطر Ooredoo، مما وفر اتصالات فائقة السرعة والاعتمادية خلال الحدث الرياضي العالمي.

ولم تقتصر الاستثمارات السويدية على قطاع الاتصالات فحسب، بل شملت أيضًا مرافق رياضية متطورة، حيث ساهمت شركة سويدية في توفير حمامات سباحة حديثة لبطولة العالم للرياضات المائية التي استضافتها الدوحة في فبراير الماضي، مما يعكس التزام السويد بتقديم أحدث الابتكارات والتقنيات لدعم الأحداث الرياضية الكبرى في قطر.

وتمثل العلاقات المتنامية بين قطر والسويد فرصة ذهبية للمستثمرين القطريين للاستفادة من التقدم السويدي في مجالات التكنولوجيا الخضراء وعلوم الحياة والطاقة المتجددة، وذلك في ظل مساعي قطر للتحول نحو اقتصاد أكثر استدامة بعيدًا عن الاعتماد على النفط. وتعتبر السويد رائدة في هذا المجال، حيث أشارت دراسة حديثة صادرة عن مركز بحوث الطاقة الاسكندنافية الى أنه يتم توليد حوالي 98% من الكهرباء في السويد من مصادر الطاقة غير الأحفورية، وتشكل الطاقة المتجددة أكثر من 70% من هذه النسبة، بينما يأتي الباقي من الطاقة النووية. وتسعى حكومة ستوكهولم إلى تحقيق هدف طموح بإنتاج الكهرباء بالكامل من مصادر غير أحفورية بحلول عام 2040.

هذه البيئة المتقدمة في السويد تفتح أمام المستثمرين القطريين آفاقًا واسعة للتعاون والاستثمار في مشاريع الطاقة النظيفة والتكنولوجيا الخضراء. فالشركات السويدية تتمتع بخبرة طويلة في تطوير الحلول المستدامة، مما يمكن الشركات القطرية من الاستفادة من هذه الخبرات لتسريع تحولها نحو استخدام الطاقة المتجددة وتعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

العلاقات القطرية الألمانية

وفي ذات السياق، شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين قطر وألمانيا تطوراً ملحوظاً أيضًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حوالي 7,1 مليار ريال قطري في عام 2023، مقارنة بـ 6,8 مليار ريال في عام 2022، بزيادة نسبتها 4,4%، وفقًا لبيانات قاعدة الأمم المتحدة للتجارة الدولية، وتعكس هذه الأرقام اتجاهاً تصاعدياً في العلاقات التجارية بين الدوحة وبرلين، مدعومة بالاتفاقيات الجديدة في قطاع الطاقة والتعاون في العديد من المجالات الاقتصادية، حيث يعزز الاجتماع الأخير لغرفة التجارة والصناعة العربية - الألمانية في برلين من طموحات الدولتين في تطوير علاقات أكثر عمقاً واستدامة.

ووفقاً لبيانات قاعدة الأمم المتحدة للتجارة الدولية (COMTRADE)، والتي تعتمد على معلومات من المؤسسات الرسمية في الدول، بلغت صادرات ألمانيا إلى قطر في عام 2023 حوالي 5 مليارات ريال قطري، بينما بلغت واردات ألمانيا من قطر 2,1 مليار ريال قطري. تعكس هذه الأرقام التبادل التجاري النشط بين البلدين وتبرز التعاون الاقتصادي المشترك القائم على الثقة المتبادلة في جودة المنتجات والخدمات.

وحسب التقرير فقد تركزت صادرات ألمانيا إلى قطر في عام 2023 على قطاعات رئيسية مثل الآلات والمفاعلات النووية والغلايات بقيمة 1,22 مليار ريال قطري، والمركبات بقيمة 964 مليون ريال قطري، والمعدات الكهربائية والإلكترونية بقيمة 428 مليون ريال قطري. هذه الأرقام تشير إلى ثقة قطر في التكنولوجيا والمعدات الصناعية الألمانية المتقدمة، مما يعزز من التعاون بين البلدين في مجالات البنية التحتية والتنمية الاقتصادية.

من جانبها، قدمت قطر مجموعة من المنتجات الهامة للسوق الألماني، حيث بلغت صادراتها من الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير حوالي 2,09 مليار ريال قطري. بالإضافة إلى ذلك، تشمل صادرات قطر إلى ألمانيا مواد مثل المواد الكيميائية غير العضوية ومركبات المعادن الثمينة بقيمة 117 مليون ريال قطري، مما يعكس التنوع في العلاقات التجارية بين البلدين.

وتشير تحليلات أرقام التبادل التجاري بين قطر وألمانيا خلال السنوات العشر الأخيرة، وفقًا لتقارير منظمة التجارة العالمية، إلى نمو ملحوظ في العلاقات التجارية بين البلدين منذ عام 2020. وتُظهر البيانات ارتفاعًا في الصادرات القطرية إلى ألمانيا، يقابله تراجع في الواردات القطرية من ألمانيا. يعكس هذا التحول قدرة الاقتصاد القطري على تعزيز صادراته إلى الأسواق الألمانية، وفي الوقت نفسه تنويع مصادر وارداته وتقليل اعتماده على الواردات الألمانية، مما يعزز من قوته الاقتصادية واستقلاليته في التعامل مع شركائه التجاريين.

أهمية الطاقة

وتعد الطاقة من أهم مجالات التعاون بين قطر وألمانيا حيث تُعد حجر الزاوية في التعاون بين البلدين، ففي نوفمبر 2022، وافقت شركة قطر للطاقة على إرسال مليوني طن من الغاز الطبيعي المسال إلى ألمانيا سنوياً ابتداءً من عام 2026. ومثلت هذه الصفقة خطوة استراتيجية لدعم أمن الطاقة في ألمانيا وأوروبا بشكل عام، خاصة بعد التغيرات الجيوسياسية التي أدت إلى تقليص الاعتماد على الغاز الروسي. وتهدف هذه الصفقة، وفقاً لتصريحات وزير الطاقة القطري والرئيس التنفيذي لشركة قطر للطاقة، سعادة المهندس سعد بن شريدة الكعبي، إلى «المساهمة في جهود دعم أمن الطاقة في ألمانيا وأوروبا»، ما يعكس التزام قطر بتعزيز شراكاتها الاقتصادية مع الدول الأوروبية.

وبناءً على هذه التطورات، يبدو أن العلاقات الاقتصادية بين قطر وألمانيا تتجه نحو مزيد من التكامل والتعاون، ليس فقط في مجالات التجارة التقليدية، ولكن أيضاً في قطاعات الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة. فبحسب مركز أبحاث الطاقة الشمسية والهيدروجين في بادن فورتمبيرغ، تجاوزت حصة الطاقة المتجددة في إنتاج الكهرباء في ألمانيا 52% لأول مرة في عام 2023، مما يفتح المجال لقطر للاستفادة من هذه الخبرة الألمانية لتعزيز استراتيجياتها في مجال الطاقة المتجددة والتي تركز عليها قطر في رؤيتها الوطنية 2030، ويفتح ذلك أيضا آفاق جديدة للتعاون المشترك في مجالات مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر. هذا التوجه نحو التعاون في مجالات مبتكرة ومستدامة يعزز أيضا من مكانة البلدين كشريكين اقتصاديين رئيسيين، ويؤكد التزامهما بتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتبني حلول طاقة أكثر نظافة وكفاءة في المستقبل.

الاستثمارات المشتركة مع النرويج

وفي مثال آخر حول التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، شهدت العلاقات الاقتصادية القطرية النرويجية ازدهارًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث شهد التبادل التجاري بين البلدين قفزات نوعية، فحسب البيانات الحكومية النرويجية المنشورة في 2023، ارتفعت صادرات قطر إلى النرويج بشكل كبير منذ عام 2020، حيث وصلت إلى 135,78 مليون ريال قطري في ذلك العام، واستمرت في النمو حتى بلغت 180,68 مليون ريال قطري في عام 2022، ويعكس هذا الارتفاع زيادة الطلب على المنتجات القطرية في السوق النرويجية، ويعزز من مكانة قطر كمصدر رئيسي للطاقة والمنتجات الأخرى.

من ناحية أخرى، شهدت واردات قطر من النرويج نموًا قويًا، مما يعكس اهتمام قطر المتزايد بالمنتجات النرويجية، فقد ارتفعت الواردات من النرويج بشكل ملحوظ في عام 2021 إلى 459,9 مليون ريال قطري، وواصلت الصعود لتصل إلى 751,9 مليون ريال قطري في عام 2022، أدى هذا إلى نمو كبير في التبادل التجاري بين الدوحة وأوسلو خلال العامين الماضيين، حيث بلغ حوالي 1,3 مليار ريال قطري في عام 2023.

إلى جانب ذلك تركزت صادرات قطر إلى النرويج بشكل كبير على المواد الكيميائية غير العضوية والمركبات المعدنية الثمينة، حيث بلغت قيمتها 61,27 مليون ريال قطري، مما يعكس دور قطر كمصدر رئيسي لهذه المواد للسوق النرويجية. كما تضمنت الصادرات الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير بقيمة 56,10 مليون ريال قطري، مما يشير إلى اعتماد النرويج على وارداتها من الطاقة القطرية. وشملت الصادرات أيضًا الآلات والمفاعلات النووية والغلايات بقيمة 3 ملايين ريال قطري، ومنتجات الحديد أو الصلب بقيمة 1,11 مليون ريال قطري.

ويشير تقرير من مركز الاقتصاد النقدي النرويجي إلى أن شركة كافكو تعد من أبرز الاستثمارات المشتركة بين قطر والنرويج والتي تعكس عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، حيث بدأت الشركة بمشاركة نورسك هيدرو واسعة النطاق في قطر منذ أواخر الستينيات، وذلك من خلال التعاون في تطوير مرافق إنتاج الأمونيا والأسمدة المعدنية عبر شركة قطر للأسمدة (قافكو)، حيث تأسست قافكو في عام 1969، وبدأت الإنتاج في عام 1973، وتوسعت لتصبح أكبر مصنع لإنتاج الأسمدة في العالم بعد افتتاح مشروعها الرابع (قافكو-4) في عام 2005، بطاقة إنتاجية تبلغ 1,1 مليون طن من الأسمدة سنوياً. وتم نقل حصة نورسك هيدرو البالغة 25% إلى شركة يارا الدولية بعد انفصالها عن هيدرو في عام 2004، حيث أبرمت يارا اتفاقية مدتها 25 عاماً لتوريد الغاز من قطر.

إلى جانب ذلك تُعد شركة الومنيوم قطر مثالاً آخر على التعاون الصناعي الوثيق بين قطر والنرويج، ففي عام 2006، أبرمت نورسك هيدرو اتفاقية مع قطر للبترول (قطر للطاقة حالياً) لتأسيس شركة مشتركة لتطوير وبناء وتشغيل منشأة لإنتاج الألومنيوم بطاقة سنوية تبلغ 585 ألف طن. تمتلك كل من قطر للطاقة وهيدرو حصة 50% في هذه الشركة المشتركة، مما يعزز الشراكة الصناعية بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، تساهم هيدرو في قطاع الصناعة الكيميائية من خلال شركة قطر للفينيل. هذه المشاريع تعكس التنوع والتكامل في التعاون الاقتصادي بين قطر والنرويج، مما يفتح آفاقاً جديدة للشراكات المستقبلية في قطاعات مثل الطاقة والصناعات البحرية والصناعات الكيميائية، مع التركيز على الحلول المستدامة التي تسهم في تحقيق الأهداف البيئية العالمية.

الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني خلال استقباله نائب المستشار الألماني والوزير الاتحادي للشؤون الاقتصادية وحماية المناخ

خلال لقاء الغرفة مع وفد صناعي سويدي رفيع المستوى

العلاقات الاقتصادية بين قطر والدول الأوروبية تشهد تطوراً ملحوظاً ونمواً متزايداً

الغاز الطبيعي عزز مكانة قطر كشريك إستراتيجي موثوق به في مجالات الطاقة

العدد 2807 – الأربعاء 6 ربيع الآخر 1446 هـ ـ 9 أكتوبر 2024

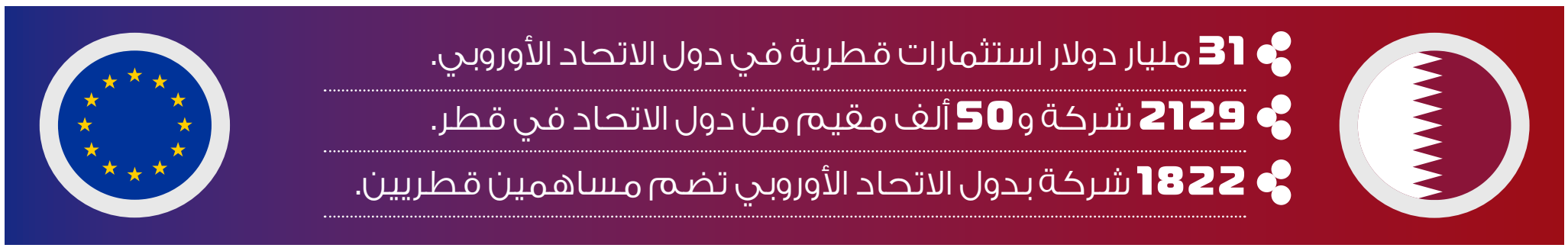

الكيماويات والطاقة المتجددة

وأخيرًا فقد شهدت أيضًا العلاقات الاقتصادية بين دولة قطر وجمهورية فنلندا نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بتعزيز التعاون في مجالات متنوعة مثل الطاقة المتجددة، السياحة، والاتصالات، حيث بلغ حجم التبادل التجاري الإجمالي بين البلدين حوالي 816,58 مليون ريال قطري، وفقاً لبيانات اليوروستات التابعة للمفوضية الأوروبية، وأشارت البيانات إلى أن صادرات قطر إلى فنلندا استحوذت على الجزء الأكبر من هذا التبادل التجاري، حيث بلغت حوالي 670,51 مليون ريال قطري، بينما بلغت واردات قطر من فنلندا حوالي 146,07 مليون ريال قطري فقط.

ويعكس هذا الفارق الكبير في الميزان التجاري لصالح قطر والذي بلغ 524,44 مليون ريال قطري، متانة الاقتصاد القطري وقدرته على تنويع صادراته وزيادة قيمتها، مما يعزز دوره كلاعب رئيسي في الأسواق العالمية ويؤكد فعالية سياساته الاقتصادية في تحقيق نمو مستدام ومتوازن.

ويشير التقرير أيضًا إلى تنوع صادرات قطر إلى فنلندا، حيث تأتي منتجات الطاقة في مقدمة الصادرات، إذ بلغت قيمة صادرات الوقود المعدني والزيوت ومنتجات التقطير حوالي 562,87 مليون ريال قطري، مما يعكس أهمية القطاع الطاقي في العلاقات التجارية بين البلدين. تلتها الخامات والرماد بقيمة 66,34 مليون ريال قطري، والبلاستيك بحوالي 40,55 مليون ريال قطري، وهي مواد أساسية تدخل في العديد من الصناعات. مما يظهر تنوع المنتجات القطرية في السوق الفنلندية.

في المقابل، تركزت واردات قطر من فنلندا على المنتجات التكنولوجية والمعدات الصناعية، حيث تصدرت المعدات الكهربائية والإلكترونية القائمة بقيمة 72,01 مليون ريال قطري، تلتها الآلات والمفاعلات النووية والغلايات بحوالي 27,88 مليون ريال قطري، مما يعكس قوة فنلندا في هذا المجال. كما شملت الواردات الأجهزة البصرية والتقنية والطبية بقيمة 14,19 مليون ريال قطري، والألومنيوم بقيمة 11,06 مليون ريال قطري، بالإضافة إلى الأثاث وإشارات الإنارة والمباني الجاهزة بحوالي 5,44 مليون ريال قطري. تعكس هذه الأرقام تنوع الواردات القطرية من فنلندا واعتمادها على التكنولوجيا والمنتجات الصناعية المتقدمة، مما يعزز من تكامل العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وبتحليل ارقام التبادل التجاري بين قطر وفنلندا في العشر سنوات الأخيرة بناء على تقارير منظمة التجارة العالمية نرى أن حجم التبادل التجاري بين قطر والسويد شهد ارتفاعًا في الآونة الأخيرة يعكس قوة الاقتصاد القطري وقدرته على تعزيز صادراته، خاصة في القطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة. فقد أظهرت التقارير أن صادرات قطر إلى فنلندا قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في عام 2013، مما يعكس اعتماداً متزايداً من الجانب الفنلندي على المنتجات القطرية، خصوصاً الغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيماوية. وعلى الرغم من التقلبات التي شهدتها الواردات الفنلندية من قطر في السنوات اللاحقة، إلا أن عام 2022 سجل قفزة جديدة في قيمة الواردات لتصل إلى حوالي 670,51 ريال قطري، مما يعكس تعافي الطلب على الصادرات القطرية ونجاح قطر في تعزيز موقعها كمصدر موثوق للطاقة والمنتجات المرتبطة بها.

عبدالعزيز بن أحمد المالكي

شارل ميشل

واشارت دراسة حديثة في جامعة يوفاسكولا الفنلندية إلى وجود آفاق واسعة للتعاون بين قطر وفنلندا في مجالات متعددة تتجاوز العلاقات التجارية التقليدية، لتشمل قطاعات ذات قيمة مضافة عالية مثل الطاقة المتجددة والصناعات التكنولوجية المتقدمة. تستند هذه الشراكة المتنامية إلى خبرة فنلندا الكبيرة في مجالات التكنولوجيا الخضراء والحلول البيئية المبتكرة، والتي تتماشى مع رؤية قطر الوطنية لتعزيز استخدام الطاقة النظيفة والمستدامة. كما توفر المدن الذكية والبنية التحتية الحديثة في فنلندا فرصًا مثالية للشركات القطرية للاستثمار في مشاريع التنمية الحضرية الذكية، التي أصبحت تمثل نموذجًا يحتذى به عالميًا في مجال الاستدامة والتحول الرقمي. علاوة على ذلك، يعتبر قطاع السياحة والضيافة مجالاً خصباً للتعاون، حيث تسعى قطر لتطوير قطاعها السياحي بشكل متسارع وتستفيد من التجربة الفنلندية الناجحة في هذا المجال.

ثاني أكبر شريك

ويعد الاتحاد الأوروبي ثاني أكبر شريك تجاري لقطر، ويتركز التعاون الاقتصادي بين الدوحة ودول الاتحاد، كل على حدة أو عبر اتفاقيات مشتركة معينة، إلا أن اللجان الاقتصادية في الاتحاد تتابع باستمرار، سير جميع التطورات الاقتصادية للدول الأوروبية والدول الأخرى.

ووفق بيانات رسمية تبلغ نسبة التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي وقطر أكثر من 12% من إجمالي حجم التبادل التجاري بين بلاده ودول العالم. وتعد دول الاتحاد الأوروبي أيضاً المَصدر الثاني للواردات القطرية، التي بلغت نسبتها من إجمالي الواردات، نحو 23,2% خلال الفترة ذاتها. وتحتضن قطر حالياً أكثر من 50 ألف مقيم من مواطني دول الاتحاد الأوروبي، يعمل 95% منهم في وظائف تتطلب كفاءات ومهارات عالية. كما أن قطر ضخت استثمارات بقيمة 71,2 مليار دولار في أوروبا بشكل عام، وتم توجيه نحو 43% من هذه الاستثمارات نحو دول الاتحاد الأوروبي، أي بما يعادل 31 مليار دولار.

ويصل عدد الشركات الأوروبية العاملة في قطر حالياً إلى 2129 شركة، من بينها 307 شركات مملوكة بالكامل وبنسبة 100% للجانب الأوروبي، في حين يبلغ عدد الشركات من دول الاتحاد الأوروبي التي بها شركاء قطريون نحو 1822 شركة.

في 7 سبتمبر من العام الماضي افتتح سعادة السيد شارل ميشل رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، بالدوحة، مقر بعثة الاتحاد الأوروبي لدى دولة حضر الافتتاح، سعادة الدكتور أحمد بن حسن الحمادي الأمين العام لوزارة الخارجية، وسعادة السيد عبدالعزيز بن أحمد المالكي سفير دولة قطر لدى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، وسفراء دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى الدولة وأعرب سعادة رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي، في تصريحات عقب الافتتاح، عن شكره لدولة قطر على دعمها وتعاونها، معتبرا أن زيارته إلى الدوحة إشارة مهمة للإرادة السياسية من أجل تعزيز الروابط والعلاقات الجيدة مع قطر إلى مستويات ترقي إلى طموحنا المشترك

وأشار إلى التحديات العالمية في قطاعات الطاقة والتنمية الاقتصادية، والأمن، وقال: «نحن مقتنعون تماماً بأن الصداقة مع دولة قطر مهمة لنا جميعا من أجل العمل معاً لمواجهة تلك التحديات الصعبة للغاية. نحن نحرز تقدماً ونوظف بنوداً مهمة ذات اهتمام مشترك

وفي هذا الصدد أشار سعادته إلى التقدم المحرز بشأن الإعفاء من التأشيرة، مؤكداً ثقته من اتخاذ بعض القرارات المهمة بشأن هذه المسألة في الأسابيع المقبلة

ويعكس افتتاح مقر البعثة، تميز العلاقات بين دولة قطر والاتحاد الأوروبي، وحرصهما على تعزيز المصالح المشتركة وتوسيع العلاقات، كما يُعد تتويجاً لسنوات عديدة من العمل المكثّف والمشترك في مختلف المجالات، وترجمة للتقدّم المحرز على أرض الواقع للارتقاء بالعلاقات الدبلوماسية بين الطرفين.

ويعتقد المحلل السياسي أحمد مصطفى أن «العلاقات القطرية مع الاتحاد الأوروبي ممتازة وعلى درجة عليا من التنسيق والتعاون.

وقال لـ لوسيل: إن قطر من أكبر المستثمرين في دول الاتحاد الأوروبي عموماً، حيث تصل استثماراتها لعشرات المليارات، وهي متنوعة ما بين الأسهم بالشركات والبنوك، وصولاً إلى قطاعات السياحة والطيران والرياضة.

ولفت إلى أن قطر شريك مهم للاتحاد الأوروبي ودوله، باعتبارها أقوى منتج في العالم اليوم للغاز المسال الذي تعتمد عليه أوروبا ضمن توجهاتها نحو استخدام الطاقة النظيفة، ولدى الدوحة أسعار منافسة مع الدول المُصدّرة للغاز مثل روسيا ما يجعل الاستيراد من قطر ضمن التوجهات الأولى للعديد من دول الاتحاد..

نتائج مهمة

بناء على ما سبق فإن العلاقات الاقتصادية بين قطر والدول الأوروبية تشهد تطورًا ملحوظًا ونموًا متزايدًا، فقد ساهمت قطر بشكل كبير في تلبية احتياجات الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي، مما عزز من مكانتها كشريك استراتيجي موثوق في مجالات الطاقة. كما تشير الأرقام إلى اتساع التعاون التجاري والاستثماري مع دول مثل السويد وألمانيا والنرويج وفنلندا، مما يعكس رغبة الجانبين في تعزيز العلاقات الاقتصادية واستكشاف فرص جديدة للتوسع والاستثمار المتبادل.

في المستقبل، من المتوقع أن تستمر قطر في تعزيز موقعها كشريك رئيسي للدول الأوروبية في مجالات الطاقة، وخاصة في ظل التوجه نحو الطاقة النظيفة والمستدامة. كما أن البيئة الاستثمارية في قطر توفر فرصًا واعدة للشركات الأوروبية الراغبة في توسيع أعمالها. لذا، من المهم أن تواصل الدول الأوروبية وقطر العمل معًا لتعزيز هذه العلاقات المتينة، من خلال توقيع المزيد من الاتفاقيات التجارية، وتوسيع نطاق التعاون في المجالات التكنولوجية والبيئية والدفاعية.

ويمثل التعاون المستمر بين قطر والدول الأوروبية ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار الاقتصادي المشترك، مما يتطلب بذل جهود متواصلة لتعزيز هذه الشراكة الاستراتيجية وتحقيق الفائدة المشتركة للجميع.

بالأرقام .. قطر والاتحاد الأوربي

تشهد العلاقات الاقتصادية بين قطر ودول الاتحاد الأوروبي تطورًا متزايدًا ، مدفوعة بالتعاون المستمر والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات بين الجانبين، ويعكس هذا التعاون اهتمام كلا الطرفين بتعزيز الشراكات التجارية والاستثمارية

84.54 مليار ريال الميزان التجاري

50.72 مليار ريال الصادرات

33.85 مليار ريال الواردات

16.84 مليار ريال الفائض التجاري

لوسيل إنفوجرافيك

%81.7 من إجمالي الصادرات منتجات معدنية

%29.1 من إجمالي الواردات الآلات والأجهزة

%17.9 من إجمالي الواردات معدات النقل

%215 ارتفاع صادرات الغاز 2022 مقارنة بعام 2021

السويد

1.55 مليار ريال الميزان التجاري 2023

922 مليون ريال الواردات 2023

672 مليون ريال الصادرات

634.6 مليون ريال الواردات من الخامات

94.75 مليون ريال واردات الآلات والغلايات

623.38 مليون ريال صادرات مواد طاقة

فنلندا

816.6 مليون ريال الميزان التجاري

670.5 مليون ريال الصادرات

146.1 مليون ريال الواردات

524.4 مليون ريال فارق بالميزان لصالح قطر

النرويج

1.3 مليار ريال الميزان التجاري

180.7 مليون ريال الصادرات

751.9 مليون ريال الواردات

ألمانيا

7.1 مليار ريال الميزان التجاري

5 مليارات ريال الواردات

2.1 مليار ريال الصادرات

1.22 مليار ريال واردات غلايات

964 مليون ريال واردات مركبات

2.09 مليار ريال صادرات وقود أحفوري

المصدر: لوسيل ومصادر اوروبية

By: Hatem Alqadi

صحيفة القيـادة والريـادة
لوسيل
LUSAIL
24
العدد 2807 - الأربعاء 6 ربيع الآخر 1446 هـ. 9 أكتوبر 2024
www.lusailnews.net lusail@lusailnews.qa

2 تريليون دولار

الإنفاق الحكومي العالمي على الطاقة المتجددة

بلغ الإنفاق الحكومي على الطاقة النظيفة ما يقرب من تريليوني دولار، وهو المبلغ المُقدّر حتى الآن للاستثمار في هذا المجال حتى 2030، بحسب تقرير حديث صادر عن وكالة الطاقة الدولية. ويمثل هذا الاستثمار الحكومي ما يقرب من 3 أضعاف ما خصصته ميزانيات الدول على تقنيات الطاقة النظيفة بعد الأزمة المالية 2007-2008.

ووفق ذات التقرير، تمثل الحوافز التصنيعية المحلية أحد مجالات الاستثمار العام التي يتزايد نموها كثيرًا؛ إذ تمثل ما يقرب من 10% (170 مليار دولار) من إجمالي الإنفاق الحكومي على الطاقة النظيفة منذ 2020. وفي عام 2023 فقط، أقرت 35 دولة، تشكّل 20% من إجمالي الانبعاثات الكربونية العالمية، إجراءات جديدة لتحسين كفاءة الطاقة.

6 ملايين طن

ارتفاع صادرات الغاز القطري للكويت مطلع 2025

ذكرت وكالة الأنباء الكويتية أنه بداية من مطلع يناير 2025 سوف ترتفع صادرات الغاز المسال القطرية السنوية الى دولة الكويت من 3 الى 6 ملايين طن، وذلك على أثر بدء سريان الإتفاق الذي سبق ووقعته مؤسسة البترول الكويتية وشركة قطر للطاقة في اغسطس الماضي وتشتري بموجبه الكويت من قطر نحو 3 ملايين طن متري من الغاز الطبيعي المسال سنويًا لمدة 15 عامًا.

وستمد قطر الكويت بإجمالي قوامه 6 ملايين طن من الغاز المسال سنويًا. ونسبت الوكالة تصريح لسعادة الشيخ نواف الصباح أوضح خلاله إن مؤسسة البترول الكويتية حريصة على تلبية احتياجات الدولة من الطاقة النظيفة لتوليد الكهرباء.

25.96 مليار دولار

سيولة ضختها الصين في النظام المصرفي

أجرى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) مؤخرا عمليات إعادة شراء عكسية لأجل سبعة أيام، بقيمة 182 مليار يوان (25,96 مليار دولار أمريكي) وبسعر فائدة 1,5%. وتهدف هذه الخطوة إلى الحفاظ على سيولة معقولة ووافرة في النظام المصرفي في نهاية الربع الثالث من العام الجاري، وفقا لوكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا». وتسعى السلطات الصينية إلى تحقيق نمو في إجمالي الناتج المحلي بنحو 5% في عام 2024، وهو هدف يعتبر العديد من الخبراء الاقتصاديين أن تحقيقه صعب للغاية بسبب التحديات الراهنة، وتعد إعادة الشراء العكسية، عمليات يشتري فيها البنك المركزي أوراقا مالية من البنوك التجارية، من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على إعادة بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل.

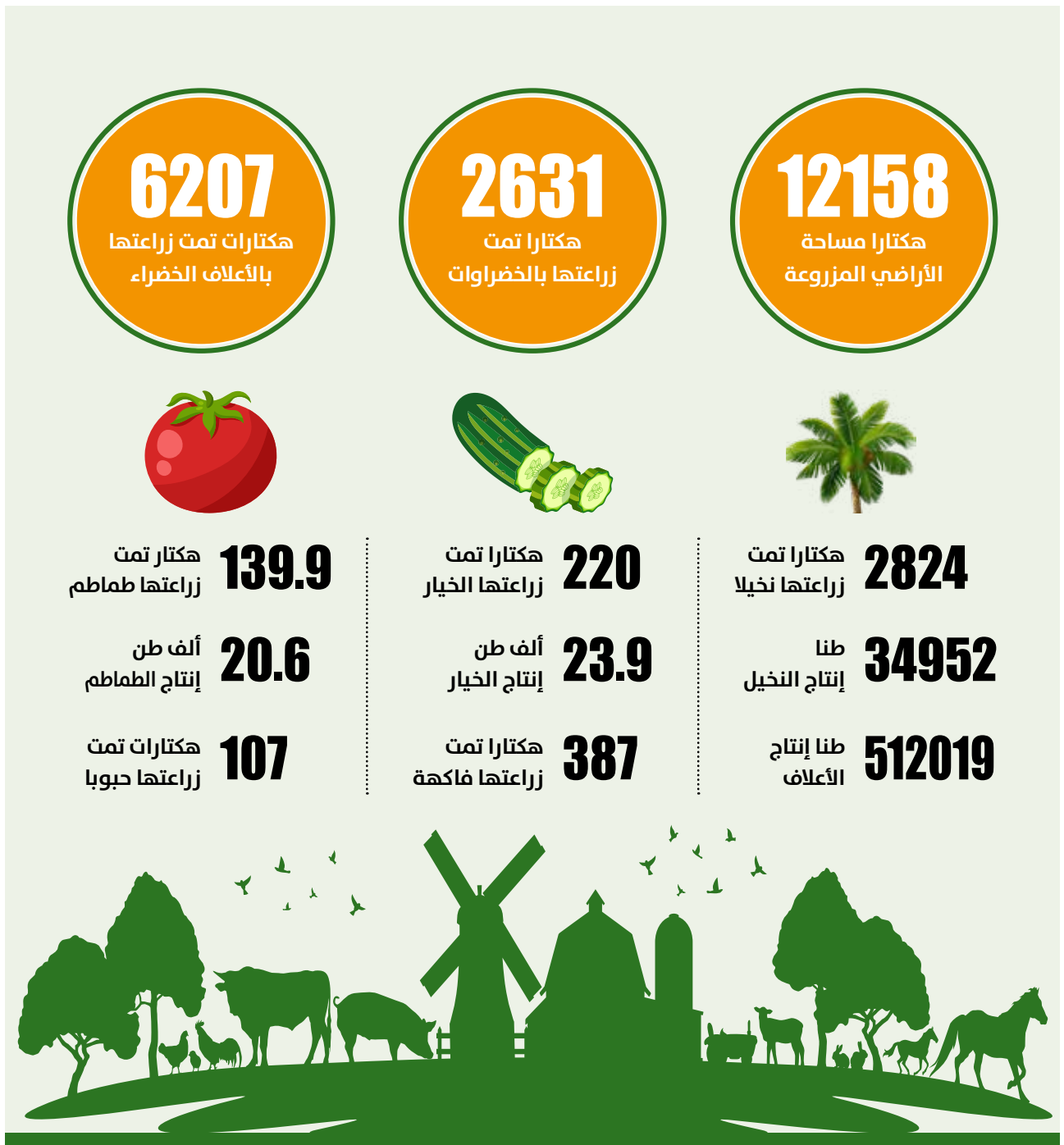

ارتفاع شحنات أجهزة الكمبيوتر المعززة بالذكاء الاصطناعي 2025

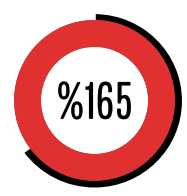

كشفت توقعات شركة جارتنر للأبحاث أن حجم شحنات أجهزة الكمبيوتر الشخصي المعززة بالذكاء الاصطناعي سيصل إلى 114 مليون وحدة خلال عام 2025، مرتفعاً بنسبة 165% عن الرقم المسجل في عام 2024. وتعرّف جارتنر أجهزة الكمبيوتر الشخصي المعززة بالذكاء الاصطناعي على أنها أجهزة الكمبيوتر الشخصي التي تشتمل في تصميمها على وحدة معالجة عصبية (NPU).

نسبة إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة في عمان 2040

قال وزير الطاقة والمعادن العماني المهندس سالم بن ناصر العوفي:» إن سلطنة عمان حققت تقدمًا ملموسًا في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وتعمل على تعزيز هذا التقدم خلال المدة المقبلة»، وفق التصريحات التي أدلى بها لبرنامج «إنجاز وعمل»، على صفحة وحدة متابعة إنجاز «رؤية عمان 2040» على منصة «إكس».

100 ألف دولار أسعار ساعات يروج لها ترامب

روج دونالد ترامب لمشروع تجاري جديد للساعات المرصعة بالألماس، قبل 40 يوما من انتخابات الرئاسة الأمريكية. وصل سعر الطراز الأغلى من «مجموعة ساعات ترامب» المعروضة التي تتضمن 122 ماسة على إطارها، ومتوفرة بثلاثة موديلات من الذهب عيار 18 قيراطا إلى 100 ألف دولار. أما الطراز الأرخص من الساعات التي تسمى «fight fight fight» -في إشارة للهتاف الذي أطلقه الملياردير «ترامب» عندما غادر المنصة في يوليو بعد إصابته برصاصة في أذنه في محاولة اغتياله الأولى- فيتراوح سعرها من 499 دولارًا إلى 799 دولارًا.

الساعات مشمولة باتفاقية مماثلة لترخيص استخدام اسم ترامب وصورته، ولا تذهب عائدات مبيعاتها إلى حملته الانتخابية أو مؤسسته ولم يتم تصميمها أو تصنيعها أو توزيعها أو بيعها بواسطة الرئيس الأمريكي السابق أو منظمته أو أي من الشركات التابعة له. أوضحت الشركة المدرج اسمها في المبيعات The Best Watcheson Earth أنها تستخدم اسم «ترامب» وصورته بموجب اتفاق ترخيص مدفوع يمكن إنهاؤه أو إلغاؤه وفقًا لشروطها.

2 مليار قدم مكعبة يوميًا ينتجها أول مشروع لتخزين الغاز بالسعودية

دُشن أول مشروع لتخزين الغاز في السعودية، في خطوة من شأنها الإسهام في إدارة تغيرات الطلب الموسمية، وتحقيق مستهدفات برنامج إزاحة الوقود السائل وخفض انبعاثات الكربون. ووفقًا لمتابعة منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، بدأ تشغيل مشروع في تخزين الغاز الطبيعي عن طريق حقن الغاز المُعالج في مكمن الحوية عنيزة، الواقع على بُعد 162 ميلًا (260 كيلومترًا) شرق العاصمة السعوديّة الرياض، لإعادة إنتاجه في شبكة الغاز الرئيسة بمعدل 2 مليار قدم مكعبة قياسية يوميًا.

ويُمثل حقل الحوية محورًا مهمًا لإنتاج الغاز في المملكة؛ نظرًا إلى وجود العديد من المشروعات المُقامة عليه، ولا سيما معامل الغاز، التي تُعد المعامل المقامة صمام أمان لإنتاج الغاز الطبيعي في السعودية.